في البدء



ليبيا أولاً.. ليبيا دائمًا

ولد الكيان الوطني الليبي في ظل المعطيات الدولية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية التي انقسمت فيها دول الحلفاء المنتصرة إلى معسكرين، هما الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي. ولإدراة شؤون العالم في زمن السلم قامَ بتأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة 1948م، وكان من أوئل أهداف هذه المنظمة الدولية النظر في مصير الدول الواقعة تحت الاحتلال، وخاصة من قبل دول المحور ألمانيا/ إيطاليا، التي هُزمت في الحرب.

وقد منحت ليبيا استقلالها سنة 1951م تحت التاج السنوسي، بقيادة الملك إدريس. بعد مشوار طويل ومعقد من المفاوضات والتجاذبات المحلية والإقليمية والدولية في أروقة المنظمة الدولية. وكانت من أوائل الدول التي تسهم المنظمة الوليدة في تقرير مصيرها. ومن هنا حظيت برعاية خاصة منها، مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة الجديدة التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز المليون نسمة صنفت من بين الدول الأكثر فقرا في العالم – آنذاك – ولم تتعد ميزانيتها السنوية المليون دولار.

وهو الأمر الذي فرض القبول باشتراطات دولية تمثلت في تأجير أرض ليبية لقواعد عسكرية أمريكية/ إنجليزية، وهو ما رأت فيه القوى الوطنية إنقاص من استقلال الوطن وسيادته. وهذا ما شكل حالة من الانفصال ما بين القوى الوطنية والسلطة الجديدة التي عصفت بها الأزمات السياسية منذ بدايتها. ولم تعرف حكومتها أي استقرار يذكر. فخلال ثمانية عشرة سنة من عمر النظام الملكي تشكلت عشر وزارت، أي بمعدل سنة ونصف لكل وزارة تقريبا. إلا أن تسارع وتيرة حركية المجتمع الليبي الذي كان يشهد زخما سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، خاصة مع

اكتشاف النفط وبداية تصديره سنة 1964م، وضعَ الأزمة البنيوية التي صاحبت ولادة هذا الكيان على طريق التغيير الذي عملت كل القوى الوطنية من أجل تحققه.

وكان قيام ثورة الفاتح من سبتمبر التي رفعت شعارات الحرية والوحدة والاشتراكية، هو الاستجابة لما كان الليبيون ينشدونه من تغيير. وخلال العقود الأربعة من عمر هذه التجربة شهدت ليبيا الكثير من التحولات السياسية والاجتماعية التي كانت نتاجا مباشرا لتفاعلات وتأثيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي أسهمت ولا تزال في رسم ملامح المشهد الليبي، وتلخص ذلك في تقديم أطروحة شمولية هي "النظرية العالمية الثالثة" التي قدمت نفسها باعتبارها تقدم حلولاً لمشاكل العالم، متجاوزة بذلك لاحتياجات وقضايا ومشاكل الواقع . وهو ما شكل مفارقة أوجدت هوّة ما بين الرغبة والواقع.

وكان نتاج هذه الحقبة من السنوات اختناقات مستعصية، كان لا بد من حلول موضوعية وعملية للخروج من المأزق المستعصي الذي عرفه الليبيون إبان مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على وجه الخصوص، والذي دفع فيه الليبيون خلال تحولات مرحلة الثورة، أثمانًا باهظة تركت جراحها غائرة في نفوسهم، وصولا إلى أعتاب مرحلة جديدة بدء المجتمع الليبي يشهد خلالها زحزحة للانتقال من مرحلة الثورة إلي مرحلة الدولة المستقرة القائمة علي القانون والمؤسسات، والمشاركة السياسية الفاعلة، المستهدفة تغليب مصلحة الوطن على غيرها من المصالح الخاصة، وأولوية بناء ثقافة القبول والتسامح والاختلاف، كأساس للقاء والتكاتف من أجل الوطن، تلك الرؤى التي تري مستقبل الوطن عبر إعادة ترتيب أولوياته وتأمين حاجات مواطنيه الأساسية عبر برنامج وطني طموح يتميز بالثقة والعقلانية والشفافية.

وهو ما يتطلب منا التأكيد على وجود مؤسسات المجتمع المدني متعددة البرامج والاهتمامات، والقضاء العادل المستقل، ووسائل الإعلام الحرة التي تشكل ضمير الناس وعينهم الثاقبة.. كل ذلك وغيره في ظل عدالة اجتماعية تكفل الحياة الحرة الكريمة لكل المواطنين، حين تقدم لهم الخدمات الضرورية من تعليم يراعي متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، ومرافق خدمات صحية وعلاجية حديثة ومتطورة، والعناية بالأجيال الشابة ومستقبلها، مع مراعاة المساواة في الفرص بين الجنسين وتوفير فرص العمل لكل القادرين، وضمان العيش الكريم ليجني المواطن ثمار تاريخه ونضال أبنائه المتكاتفين للبناء، الواقفين صفا واحدا، الناطقين بصوت الوطن: نسمو علي الصغائر، نستنهض الضمائر، سلاحنا العلم والإرادة لبناء مستقبل أجيالنا، مستقبل ليبيا، أولاً وقبل كل شيء، دولة القانون والمؤسسات، دولة العدالة والمساواة: دولة ليبيا.



توطين العلم[1]

د. محمد محمد المفتي

مفاهيم أساسية

1 - المقصود بالعلم هنا، العلوم الطبيعية المستمدة من مشاهدة الظواهر الطبيعية المحسوسة، وما يُجرى عليها من تجارب عملية. وتستمد العلوم مصداقيتها من مقولاتها القابلة للدحض بالتجربة العملية وليس فقط البرهنة.

2 - يشمل مصطلح العلم هنا التقنيةَ، لأن العلاقة بينهما علاقة حلقية، دائرية شبه مغلقة، يغذي كل منهما الآخر.

3 - يمنح العلم وما يولده من تقانات، الرخاء والقوة لمن يمتلك المعرفة العلمية. وهذا هو محتوى التقدم. فثراء المجتمعات المتقدمة وقوتها العسكرية ليست سوى نواتج ثانوية لما تمتلك من معرفة علمية.

4 - المقصود بتوطين العلم هو نقله وزرعه في الثقافة المحلية بالكثافة والسعة والعمق مما يسمح بإعادة إنتاجه بالبحث والتطوير، بحيث يصبح مصدرًا لثروة جديدة وعنصرًا في حماية المجتمع على المدى البعيد.

5 - تنطلق هذه المقترحات من قناعة بأن التقدم الاجتماعي لا يمكن تعريفه إلا في إطار حصيلة المجتمع من المعارف العلمية. وأن العلاقة بين هذه الحصيلة العلمية

(1) صياغة هذه الورقة مقتضبة وإجرائية. ويمكن لمن يرغب تفاصيل أوسع مراجعة كتابيْ: "توطين العلم أولا" (مجلس الثقافة العام) وهو دراسة تاريخية تبحث تأثير العلوم الطبيعية في توجيه تطور المجتمعات. وكتاب "توطين العلم والتقنية: الطموح والمعوقات" (الهيئة القومية للبحث العلمي) وتطرح فصوله نقدًا للمناخ الثقافي والتعليمي السائد لدينا.

والتقدم الاجتماعي علاقة مباشرة وطردية.

6 - وعادة ما يعزو المفكرون العرب تعثر المشروع النهضوي العربي إلى "التخلف" دون تعريفه حقًا، وإن كانوا عادة ما يقصدون، صراحة أو إلماحًا، جملة الموروثات السلوكية والنفسية والدينية. لكن وجود الموروث، في قناعة كاتب هذه السطور، لا يتعارض مع اكتساب الثقافة للعلم، كما تشهد به تجربة المجتمعات البشرية.

7 - من جهة أخرى، حققت بعض المجتمعات التقدم في القرن العشرين بنقل العلوم إلى ثقافات تقليدية، على خلاف المجتمعات الصناعية الأولى التي تقدمت تلقائيًا.

8 - بالمقابل فشلت كل تجارب التنمية العربية بغض النظر عن مسمياتها الآيدولوجية، وكذلك في معظم أقطار العالم الثالث، لأنها أغفلت توطين العلم.

9 - التخلف إذن ليس سوى امتداد لافتقار المجتمع للعلوم الطبيعية.

العلم كاستثمار اجتماعي

1 - من أهم سمات العلم الحديث أن تطوره لم يعد في معظمه معتمدًا على اكتشافات الصدفة، بل يتنامى وفق مستهدفات محددة وبجهود فرق علمية ذات واجبات معروفة سلفًا.

2 - العلم والتقانة نوع من الاستثمار الاقتصادي، سواء من حيث حاجته للتمويل أو من حيث مردوده.

3 - يعتمد العلم كمنشط اجتماعي على:

- إشاعة العلم في ثقافة المجتمع.
- خلق شريحة متخصصة، تتم تغذيتها وفق مبدأ التنافس والكفاءة. ومن هنا كان مبدأ مجانية التعليم الذي تبنته الدول الصناعية في القرن التاسع عشر.
- لا يمكن اكتساب العلم بالاستعارة الاستهلاكية فقط.
- البحث العلمي التأصيلي، الذي يرنو إلى التجديد ويعتمد على النقد المتواصل للسائد ومساءلته. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة بحث قاصرة، وليست ترجمة دقيقة لمرادفها اللاتيني Research التي تعني إعادة البحث أي نقض التصورات والقوانين السائدة بقصد تجاوزها.
- الاستثمار الاجتماعي خاصة لمخرجات البحث التقنية.

توطين العلم

لقد شكلت كل المسلمات المذكورة أعلاه القواعد الأساسية للنهضة الحديثة، سواء في أوروبا في القرنين 18 و19، ثم الولايات المتحدة واليابان اعتبارًا من النصف الثاني للقرن 19، وأخيرًا في الدول الآسيوية (سنغافورة، كوريا الجنوبية، الصين، الهند، ماليزيا) في النصف الثاني من القرن العشرين. وفي عصرنا الحالي، عصر ثورة المعلومات أمست المعرفة متاحة، لكن اقتناصها وتثبيتها محليًّا يتطلب وجود رغبة قصدية لتوفير الأموال وخلق الآليات لاستثمار المعرفة العلمية انتقائيًّا لتحقيق مستهدفات واضحة.

وفي ضوء هذه المسلمات يمكننا تعريف توطين العلم على النحو التالي:

1 - توطين العلم هو إدماج المعرفة العلمية والتقنية في نسيج الثقافة المحلية، بحيث تمسي الأخيرة قادرة على إنتاجه وتطويره. توطين العلم أشبه بزرع الأعضاء في الجسم الحي Transplantationوبالتالي ليس مجرد نقل مكاني للمعرفة العلمية Transfer. أي أن توطين العلم يسعى إلى تخليق ثقافة منتجة للعلم، وليس مجرد استهلاك منتجاته (كالمضادات الحيوية مثلاً) أو تشغيل آلاته (من التلسكوب إلى السيارة إلى الكمبيوتر).

2 - إشاعة المعرفة العلمية دون قيود جزء أساسي من توطين العلم.

3 - جوهر توطين العلم هو البحث العلمي المحلي الرصين. ففي القرن 19، شهدت اليابان ومصر تجربتين متوازيتين للنهضة. وبينما تحولت اليابان خلال أقل من نصف قرن إلى دولة متقدمة وكبرى، ونال بعض علمائها جوائز نوبل، لم تنجح مصر لأنها أغفلت إشاعة العلوم بين الأجيال، ولم ترع البحث العلمي الأصيل. ونلاحظ:

أ - أن واحدة من أشد مواطن الفشل لدينا، هي تخلي المتخصصين عن مهمة البحث وتحولهم إلى معلمين في الجامعات يجترّون لطلبتهم ما في الكتب المنهجية. وحين يكتبون أوراقًا "بحثية" يفعلون ذلك طمعًا في الترقية دون إضافة جديد. وهذه الظاهرة ضرب من الفاقد النهضوي، كما تترتب عليه مضاعفات مهنية وسلوكية سلبية.

ب - وفق إحصائيات اليونسكو لعام 2004 فإن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج

القومي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل ما عدا العسكري حوالي 9.8 مليارات شيكل في عام 1999. أما في عام 2004 فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

ج - ويُعدّ القطاع الحكومي المموّل الرئيس للبحث العلمي في الدول العربية، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل، حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 50٪ و70٪. لكن التمييز بين القطاع الخاص والعام حتى في الدول الرأسمالية المتقدمة، قد لا يكون بالحدة التي توحي بها الألفاظ. فالقطاع الخاص يستثمر من أجل إنتاج الجديد والربح طبعًا، لكن جزءًا كبيرًا من نشاطه تموله الدولة بمنح مشاريع بحثية أو عقود تنفيذ أو بشراء المخترعات والكشوف الجديدة.

د - وبالمقابل فإن نسبة الأبحاث المحكّمَة الخارجة من الأقطار العربية ما تزال ضئيلة.

هـ - حاليًا، لم تدخل بعد أي جامعة عربية ضمن أرقى 500 جامعة في العالم، بينما هناك جامعتان إسرائيليتان بينها!

محدّدات وثوابت الفضاء الليبي

إضافة للموقع الجغرافي، فإن سمة ليبيا من زاوية اهتمامنا هنا، أنها بلد صحراوي شاسع الفيافي، تترتب عليه محددات ثانوية:

1 - الجفاف وقلة الموارد المائية.

2 - ضعف الإمكانيات الزراعية، التي تبقى مقصورة على الزراعة البعلية الموسمية للحبوب وتربية الأغنام والإبل كمصدر أساسي للبروتين، إضافة إلى النباتات الطبيعية المحلية البعلية كالنخيل والتين الهندي والتين (الكرموس) والزيتون.

3 - تشتت الاستقرار البشري في واحات متباعدة.

4 - خلال نصف القرن الأخير، انضاف متغير صحراوي جديد، ألا وهو النفط، الذي منح البلاد قدرات مالية عالية من جهة، لكنه قاد أيضًا إلى جملة من التغيرات الإيجابية والسلبية في علاقة المحددات الأساسية التي ذكرناها:

أ - يوفر النفط ريعًا عاليًا في الوقت الحاضر، لكنه مورد قابل للنضوب. كما أن الاتجاه الدولي يسير نحو تقليص استغلال النفط كوقود، والاحتفاظ به

كمصدر ثمين للكيماويات والصناعات المترتبة عليها من أسمدة وأدوية وبلاستيكيات وخيوط صناعية.. إلخ.

ب - محليًا قاد الريع النفطي، الذي ينصرف عبر منافذ الدولة، وخاصة التوظيف، إلى ظهور مستوطنات حضرية على حساب الواحات الطرفية التي أمست بيئة طاردة للبشر. وظهور مراكز الجذب هذه قاد بدوره إلى تلوث المياه الجوفية السطحية، ومزيد من التصحر.

ج - قادت الثروة النفطية، كما في كل الدول الريعية، إلى سلبيات عديدة بدءًا من الفساد الإداري، والسلوكيات الاتكالية والنفور من العمل المنتج، وروح استهلاكية مفرطة.

د - قادت الثروة النفطية، فضلاً عن التوجه العالمي، نحو الرعاية الصحية الوقائية بفضل توفر الأمصال، إلى تحسن مستوى المعيشة وتقلص معدلات الوفاة بين الأطفال ومن ثم إلى تكاثر سكاني لا يتناسب مع الموارد المحلية للماء والغذاء.

دلالات هذه الحقائق بالنسبة لموضوعنا كثيرة، وسنقتصر على الإشارة إلى بعضها:

1 - يجب أن يأخذ توطين العلم والتقنية في الحسبان كل هذه السمات الأولية والثانوية، وأهمها كون ليبيا "أرخبيلاً" من المستوطنات البشرية تفصلها بحار من الرمال والأراضي شبه القاحلة. فمثلاً اعتمد عصر الصناعة على المنظومات الشبكية فمدّت آلاف الأميال من أسلاك التلغراف والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي. لكن التقنية الحديثة قادرة على تحقيق كل هذه الأغراض بسبل أكثر ملاءمة وكفاءة وأرخص تكاليف. وهذا ما يجب أن يستهدفه البحث العلمي والتقني لدينا.

2 - يقترب نمط الاستهلاك الغذائي الحالي لدينا أكثر فأكثر من النمط الأوروبي المعتمد على الدهون بكل مضاعفاتها الصحية من أمراض القلب والشرايين، وما لها من تكلفة اجتماعية باهظة. من جهة أخرى يمكننا توظيف تقنيات التطوير الخلوي والهندسة الوراثية، لاستنسال النخيل، ورفع كفاءة إنتاجيته. كما يمكن تطوير أشجار البيئة الجافة الطبيعية لدينا لإنتاج محاصيل جديدة. وهذا بدوره يساعد على تثبيت السكنى البشرية في الواحات، لما له من أهمية في منع نشوء فراغات سكانية تجتذب الهجرة الوافدة.

3 - لا بد من خلق وعي حقيقي وليس فقط تمجيدي شعري وغنائي بالبيئة

الصحراوية، من ذلك استحداث مادة جديدة في كل مناهج التعليم ومراحله، مثلاً باسم مادة "علم البيئة الصحراوية" Desert Ecology لغرس علاقة جديدة بين الإنسان والصحراء، بما تنطوي عليه من أخطار، ومن أجل استحثاث روح مساءلة وابتكار لدى الأجيال الشابة.

4 - معالجة التكاثر السكاني بتنفيذ برنامج فعال لتحديد النسل.

البحث العلمي المبدع

1 - البحث العلمي الجاد والتأصيلي هو المدخل الوحيد لتوطين العلم، وما عداه مجرد استعارة لا تدوم طويلاً. وحتى لو بدا موضوع البحث نظريًا محضًا، فإن استمراره سيقود إلى تدريب مهارات تمتلك الجدية والنزاهة وروح الموضوعية، سيختار بعضهم مواضيع جديدة في مراحل أخرى من حياتهم. ثم إنه لا أحد يستطيع أن يتوقع، بما في ذلك الباحث نفسه، ما يمكن أن يقود إليه بحثه النظري. جالفاني عالم التشريح الإيطالي الذي اكتشف سنة 1798 الكهرباء الديناميكية عند بحثه للكهرباء الحيوانية في رجل ضفدعة، ما كان له أن يتوقع اكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية ثم اختراع المصباح الكهربائي.. إلخ. وآينشتين حين وضع النظرية النسبية سنة 1905 ما كان يتوقع تصنيع القنبلة الذرية سنة 1945. والذي اخترع الترانزستور قبل نصف قرن لم يكن في باله الراديو الترانزستور المحمول ولا الكمبيوتر!

2 - مجالات البحث العلمي شاسعة من تحلية مياه الشرب إلى الهندسة الوراثية والمحركات المجهرية Nano-technology، وتضطلع بكثير منها مراكز في مختلف أقطار العالم. وعلى هذا يجب أن يكون توطين العلم والبحث العلمي لدينا انتقائيًا، ومركزًا على حل المشاكل العملية ذات الجدوى الاستراتيجية.

3 - يجب أن تكون للبحوث مستهدفات محددة، وخطة زمنية صارمة. وللتذكير نشير إلى أن اليابان، حين اشترت بضع قوارب لحراسة السواحل من هولندا، قبل قرن ونصف وكان ذلك أول عهدها بالآلة، قررت أن يكون لها أطقم يابانية قادرة على إصلاح وصيانة القوارب خلال ثلاث سنوات، وأن تكون لديها ترسانة لصناعة تلك القوارب بعد خمس سنوات!

4 - إن العالم يشهد اليوم سباقًا محمومًا بين المراكز العلمية والشركات الخاصة، حتى وإن لم يحظ باهتمام إعلامي، لتطوير علوم وتقنيات المستقبل، سواء بتطوير

معداتها لتقليص كلفتها ورفع كفاءتها، أو تطويعها لأغراض محدودة كإنتاج وحدات للطاقة الشمسية لتوليد طاقة لإدارة مزرعة نائية أو لتلبية احتياجات منزل أو مجموعة منازل في واحة مثلاً.

5 - وإذا لم نمتلك المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية سنجد أنفسنا مضطرين لشرائها، هذا إذا توفرت لنا الأموال!

6 - مما تقدم نستطيع اقتراح مواضيع مبدئية وذات قيمة استراتيجية، فضلاً عن حاجة العالم كله لها ومن ثم قابلية نتائج بحثها للتسويق:

- استغلال الطاقة الشمسية.
- تقنيات تحلية المياه.
- زراعة الصحراء.

7 - يجب تعميم هذه المواضيع والتقنيات في المجتمع من أجل خلق مخزون من الألفة والخبرة لدى الأجيال الشابة. ويكون ذلك:

- بتعميم هذه التقنيات في المدارس أولاً، على أن يتم تشغيلها من قبل الطلبة.
- أن يعزز التعميم بمنح المزايا، مثلاً للبيوت والمزارع التي تعتمد فقط على الطاقة الشمسية.
- التقاط ذوي المواهب وتأهيلهم، من خلال المسابقات مثلاً.

8 - أقترح أن يبدأ مشروع البحث العلمي في مؤسسات أو معاهد لتوطين العلم، يكون الحد الأدنى من سماتها:

- الاستقلالية المالية والإدارية.
- توفر الأرصدة بما يوازي مستوى الإنفاق في العالم المتقدم.
- توأمة المعاهد مع مؤسسات عالمية مناظرة.
- يكون الانتساب إلى المعاهد بطريقة الانتقاء الفردي ونظام المقابلة أمام لجان يشارك فيها أساتذة من خارج المعهد وخارج البلاد.

تعليم العلوم

غني عن الشرح أن الثورة الرقمية الحديثة تتيح فرصًا هائلة للتعليم بطرق أكثر سلاسة، وربما أرخص تكلفة، والأهم أنها ذات شمولية وعمق ومرونة لا حدود لها. وتكون المزاوجة بين التعليم والثورة الرقمية برقمنة كل المناهج (أي كتابتها ورسمها

بالكمبيوتر)، مما يسمح:

- بتوفيرها في شكل كتاب وقرص وبث تليفزيوني.
- بتقديم المادة المنهجية عبر التليفزيون بواسطة البث الذي يسمح بالاستدعاء الفردي لكل درس أو محاضرة.

وبهذا تسمح الرقمنة بإدخال جملة من التطويرات الجوهرية في العملية التعليمية:

1 - إدخال أشرطة وثائقية وغيرها ذات الصلة بمواد المنهج، مما يثري معلومات الطالب ويقدم مادة الدراسة في شكل ممتع.

2 - إدخال الاختبارات في شكل ألعاب وبأنظمة التصحيح الذاتي والفوري، مما يعزز العملية التعليمية.

3 - تحول المدرس إلى مرشد للتلميذ في استكشاف المنهج الدراسي، بدلاً من دوره التلقيني الحالي في الفصل، وفرض الواجبات المنزلية المعتمدة على استنساخ صفحات مطولة من كتب المنهج.

4 - كما يستثمر الوقت الموفر لإجراء التجارب المعملية، والتقييمات الدورية.

5 - إدخال نظام المقالات المدرسية Essays التي يكلف بها التلاميذ، خاصة في المرحلة الثانوية، وهذه بدورها:

- تساهم في تدريب الطالب على استعمال اللغة.
- تشجع التفكير المستقل والتخيل وروح النقد، بدلاً من نظام الإجابة الحالي المحصور في استظهار ما يحفظ وإصرار المدرس على أن يكون الاستظهار نصيًا ومطابقًا.

6 - استبدال نظام الامتحانات الحالي، بنظام الأسئلة المتعددة الاختيارات والكتابة المقالية لمناقشة المواضيع أفقيًا بدلاً من الاستظهار. ومثل هذا التطوير من شأنه أن ينهي مشكلة الغش. فمثلاً بدلاً من أسئلة على نمط عرف كذا؟ وما هو كذا؟ التي يمكن وضع إجابتها في وريقات يهربها التلميذ، يمكن أن يكون السؤال على نمط " ناقش ظاهرة الضوء" أو ماذا تعرف عن الغازات؟" أو "ما دور علم الأحياء في الزراعة".. إلخ. وجليّ أن القضاء على إمكانية الغش، سيسمح بترسيخ قيم النزاهة والجدية، كما يتيح فرزًا أكثر صدقًا للتلاميذ وفق قدراتهم الحقيقية.

7 - إعادة تأليف الكتب المنهجية بطريقة المسابقات وليس بالتكليف تشجيعًا للجودة والسلاسة في عرض المواد. ولتحقيق هذه الغاية يوصى بتشكيل لجان إشراف حسب المواضيع، على أن يكون بها مختصون عرب وأجانب منتدبون من مؤسسات دولية.

8 - تكثيف برامج تعليم اللغة الإنجليزية للطلبة والمدرسين على حد سواء.

9 - وإضافة للرقمنة يوصى بالتالي:

أ - وضع وتنفيذ برنامج عاجل ومكثف لتعميم الدراسة التطبيقية وخاصة المختبرات لعلوم الكيمياء والأحياء والفيزياء وغيرها. وإذا عرفنا أن مادة كالتقنية المهنية ما تزال تدرس نظريًّا فلا يرى التلميذ المفكات والمناشير والكلابات إلا في صور رديئة في كتابه، فإننا سندرك حجم هذه المهمة. ومن ذلك تحضير أطقم أدوات تعليمية أساسية (مثلاً طقم مجهر بسيط وشرائح أنسجة وتكوينات حيوية) توزع على تلاميذ المرحلة الثانوية بضمان مالي، على أن يعفى من يحقق مستوى عاليًا من النجاح.

ب - إدخال مادة جديدة للمنهج التعليمي وهو علم البيئة الصحراوية لتدريس مناخ وموارد الصحراء وكيف تعامل الإنسان معها، وتهيئة التلميذ لفهم مشاكل نضوب المياه وحلولها، والطاقة الشمسية واستغلالها، وإمكانية تحوير النباتات الصحراوية جينيًّا بالهندسة الوراثية لكي تعطي محاصيل جديدة أو بكميات أكبر.

ت - إدخال مادة الزراعة كامتداد تطبيقي لعلمي الحيوان والنبات. وإضافة للجانب النظري، ضرورة تعليم ممارسة الزراعة، تحت إشراف مرشدين ومهندسين زراعيين، وأيضًا جمعية أصدقاء الشجرة. من ذلك إلزام كل المدارس بإقامة مزارع (وليس مجرد حدائق في المدخل) في مساحاتها الداخلية المفتوحة وفي محيطها المباشر. كما تخصص لكل مدارس الإعدادية والثانوية مزارع فعلية لاستزراعها والتدرب على كيفية استغلال المياه بها، ورعايتها وتربية الحيوانات والدواجن فيها وإنشاء مزارع أسماك، وتلقي الإرشادات بها، ويمكن توفير وحدات طاقة شمسية ومعالجة المياه بها.

ث - تستلزم كل هذه التوجهات إعادة تأهيل المعلمين للتعامل:

- مع نظام التدريس الرقمي.
- لمنحهم خبرة في إجراء التجارب المعملية.

10 - تجارب المجتمعات الصاعدة: لأسباب عديدة ظلت أبصار المجتمعات العربية مركزة على ثقافة أوروبا ولغاتها. لكن الأمر تغير الآن، فبعض الثقافات الآسيوية أمست اليوم عناصر مشاركة بفعالية وتجديد في المعرفة الإنسانية، وفي مقدمتها اليابان، وغيرها من دول جنوب شرق آسيا: الصين، والهند وكوريا وماليزيا. وعليه

لا بد أن يشمل مشروع توطين العلوم الانفتاح على هذه الثقافات. ولا يكون ذلك إلا بالانفتاح على لغات تلك المجتمعات. ولهذا يجب افتتاح كليات لتدريس لغات تلك الأمم، بالتعاون مع دولها. كما يجب تخصيص نسبة ملائمة من البعثات الدراسية العليا إليها.



دولة المستقبل ومستقبل الدولة في ليبيا
"رؤية قانونية"

د. جمعه أحمد عتيقة

مقدمة

تنطلق هـذه الرؤيـة مـن محاولـة لتحديـد الأطـر القانونيـة المؤسسـة للدولـة وتحديـد مفهومهـا وتعيين موقعهـا فـي حركـة تـاريخ الإنسان السـاعية إلى بلـورة وأعمـال أدواتـه لتنظيم حياته وعلاقته التبادلية وتحقيق أهدافه الحياتيـة... وفيهـا سـيتم التركيـز على الموضـوع فـي إطـاره القـانوني باعتبـار أن القـانون هـو الصيـاغة العليـا لحركـة المجتمـع والتجسيد المحكم لمفردات عملياته التفاعلية.

وذلـك انطلاقًـا مـن أن أي اسـتقراء للواقـع فـي ليبيـا أو أي استشـراف للمسـتقبل أو سعي للإصلاح لا بد وبشكل حتمي أن ينطلق من تحديد قواعد وأسـس البنـاء القـانوني وقواعد الضبط التشريعي فـي الدولـة بخصائصـه الكليـة والجزئيـة وعموميـة أحكامـه التشـريعية وإلزاميـة إنفـاده علـى أرض الواقـع ونحـن سـوف نعتمـد منهجًـا يجمـع بـين التأصيل المنهجي والعرض التبسـيطي الـذي لا يبعدنـا عـن قواعـد المنهـج ولا يلـج بنـا فـي براثن البحث الأكـاديمي باعتبـار أن هـذه الرؤيـة تهـدف فـي غاياتهـا النهائيـة إلى وضـع تصـور مسـتقبلي يؤسـس لرسـم (بانورامـا) عامـة قـد تعين أصحـاب القـرار فـي تحقيـق أهداف التطوير والإصلاح والتغيير والسير بالبلد إلى الأمـام... آخـذين فـي الاعتبـار أنهـا ستشـكل مع غيرهـا من الرؤى أفقًـا مسـتقبليًا عمـاده خصوصية مفرداته من حيث الطـرح والتناول ووحدته العضوية من ناحية أهدافه ومراميه.

واستنادًا إلى الخطوط العريضة والعلامات الدالة لهذا البحث فسوف يتم تناوله على النحو التالي:

أولاً/ الدولة في القانون

1) مفهوم الدولة –

دون خوض تفصيلي في تاريخ الفكر السياسي ووقائعه وإحداثياته التي يتضمنها مسار الإنسان في رحلة سعيه لتأسيس المنتظم الاجتماعي والسياسي وصولاً إلى بناء الدولة.. وهو الأمر المعروف (من علم السياسة بالضرورة) فإننا سوف نركز على عرض المفاهيم في حركتها التاريخية وتعينها في الواقع المعاصر.

ولن نضيف جديدًا إذا قلنا إن بناء الدولة تاريخيًّا كان ميدانًا للصراع بين نزعة الفرد إلى ممارسة حريته المطلقة والتى تعود في جذورها الأولية إلى حالة الطبيعة التي ترفض الجبر والتنميط وتنزع إلى حالة الحرية الفردية المطلقة ومن هنا نشأ ومنذ بواكير محاولات بناء الدولة صراع بين الفرد والدولة.. وكلما أوغل الإنسان في رحلة بناء الحضارة كلما ظهرت ضرورات وموجبات لوجود شكل من أشكال التناغم (الهرموني) الذي يحمي الفرد ويوازن بين مصالح أطراف الشراكة... مما أفرز مجموعة من المفاهيم والاجتهادات والترسيمات التي أنتجت ما يسمى (بالفكر السياسي).

((وتسمى عملية تنظيم هذه العلاقة بما يتفق مع أهداف القائمين بها (بالسياسة) وتاريخ الفكر السياسي جزء منها))[1] ولا يمكن النظر إلى الدولة باعتبارها مركبًا بنيويًّا مؤسساتيًّا فحسب دون الأخذ في الاعتبار المضامين الفلسفية والإيديولوجية في عملية الاندماج والتشكيل.. ((فمن يظن أن حقيقة الدين أو حقيقة الفلسفة تسمو على حقيقة الدولة خاطئ لأنه يرى الأمور بمنظور....... وهو منظور تجزيئي تسطيحي ولو كان تعمق في الأمور بمنظور العقل الشمولي لأدرك أن مفهوم الدين هو مفهوم الفلسفة مصورًا متمثلاً وأن مفهوم الفلسفة هو مضمون الدولة ملخصًا مجردًا وأخيرًا أن مضمون التاريخ مجسد في الدولة))[2] بهذا الاقتباس من المفكر المغربي الشهير عبد الله العروي نصل إلى تحديد مفهوم الدولة وبيان ملامحه العامة والتي تتجسد من جهة الإطار القانوني في أن الدولة هي تلك المنظومة المركبة من عناصر الفكر ومكوناته في المجتمع مجسدًا من وجهة نظر أخرى في مركب آخر من القوانين والتشريعات والآليات

(1) انظر تاريخ الفكر السياسي.. د.ابراهيم دسوقى أباظه.. د. عبدالعزيز الغنام منشورات (دار النجاح) بيروت 1973.

(2) انظر عبد الله العروي مفهوم الدولة (المركز الثقافي العربي) الطبعة السادسة 1998.

التي تحقق أهداف المجتمع وتوجه حركته وتكشف عن مفاصل الحركة فيه...

2) قواعد البناء المؤسساتي للدولة قانونًا.

بعد إيرادنا للمفهوم العام للدولة لا بد لنا من بيان القواعد التي يقوم عليها البناء المؤسساتي للدولة الحديثة والتي تعتمد على جملة من الأصول والمرتكزات القانونية التي تحدد المسارات والتوجهات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال موسوعة من القوانين واللوائح والقرارات المنسقة والمتناغمة وفق تدرجها وهرميتها وضرورة إلزاميتها وأي خلل أو انفراط في هذا العقد المتناغم سوف يفضي بنا إلى خلل آخر... وهو ضعف أو هشاشة البناء القانوني للدولة فالعلاقة بين هذه القواعد وبين عملية البناء المؤسساتي للدولة هي علاقة السبب بالنتيجة... ومن المحتم أن ينجم عن هذا الخلل حالة من الفوضى وعدم التناسق بين المكونات المؤسسة للدولة.

بهذا الاقتباس من المفكر المغربي الشهير عبد الله العروي نصل إلى تحديد مفهوم الدولة وبيان ملامحه العامة والتي تتجسد من جهة الإطار القانوني في أن الدولة هي تلك المنظومة المركبة من عناصر الفكر ومكوناته في المجتمع مجسدًا من وجهة نظر أخرى في مركب آخر من القوانين والتشريعات والآليات التي تحقق أهداف المجتمع وتوجه حركته وتكشف عن مفاصل الحركة فيه...

وعليه فيمكننا تلخيص هدف القواعد المؤسساتية في الآتي:

1) القواعد الدستورية:

وتعد مرجعية للضبط والمراجعة والمراقبة وتصحيح الانحرافات والتجاوزات وبيان التدرج التشريعي في الدولة.

2) القواعد القانونية:

وهي خلق حالة من المواءمة بين متطلبات الواقع واحتياجاته وتجسيد ذلك في نصوص وقوانين ولوائح.

3) القواعد القضائية:

وهي ضمانة تتيح للدولة من خلال مؤسسة القضاء المناط به تطبيق القوانين أن تتنبه إلى مواطن الخلل التشريعي الذي يؤدي إلى تضارب وتناقض يؤثر على البناء المؤسساتي الذى يقوم على الوحدة العضوية مما ينجم عنه حالة من الانفصام في مفاصل الدولة ويؤدي إلى نشوء حالة من التضارب قد تؤدي إلى وقوع مظالم واختلالات (قانونية!).

4) القواعد الإدارية:

وهي التي تتيح للدولة مكنة تطبيق هذه القوانين من خلال أدوات التنظيم الإداري التي تجسد القوانين في حالة الحركة... للوصول إلى الأهداف العملية التي تتوخاها.

5) السلطة كمفهوم حقوقي وبناء دستوري وتركيب قومي:

منذ أن عرف الإنسان شكل الدولة وإلى أن وصلت إلى صورتها الحديثة وهي تقوم على فكرة (الحاكم والمحكوم) والسلطان والرعية.. وهو ما أطلق عليه اصطلاحًا الحكومة والشعب، والسلطة كمفهوم حقوقي.. هي تلك المنظومة والشبكة المعقدة التي تتجسد في أداة للحكم تحوز على خصائص قانونية وواقعية تمكنها من إصدار القوانين وتنفيذها وتوجيه مسار المجتمع نحو تحقيق أهدافه.. ومن هنا تباينت التجارب الإنسانية في ممارسة هذه السلطة وفي محاولات إيجاد حالة من التوازن بين السلطة المطلقة وبين إشراك جموع الناس في هذا التركيب.. الأمر الذي أوجد حالة من التجاذب والصراع ومحاولات إيجاد حلول لهذا الصراع ومن هنا فإن شكل البناء الدستوري المؤسسي يعتبر قاعدة البناء وأرضية الانطلاق نحو إيجاد حالة التوازن المنشود وعليه فقد صار (القانون الدستوري) (بإجماع الفقه القانوني حجر الزاوية في فهم فلسفة النظام السياسي تشريعًا وممارسةً، فضلاً عن أن (الدستور) صار يشكل مرجعية هامة في قضايا التشريع وقوة القاعدة القانونية وفي تبيان مدى علاقة مؤسسات الدولة فيما بينها وبين منظمات المجتمع الدولي. كما أن القانون الدستوري صار (فوق ذلك كله) ضامنًا لحقوق وحريات الأفراد)[1] مما تقدم نخلص إلى أن السلطة في الدولة لا تكتسب مشروعيتها ولا تحقق متطلبات وجودها القانوني إلا إذا مارست دورها من خلال وضعها كتركيب فوقي في المجتمع يقوم على قواعد دستورية مؤسسة وضامنة لعدم التجاوز والتغول والانحراف.

وإذا تناولنا النظام السياسي في ليبيا من حيث بنائه الدستوري فإننا نستطيع القول إن التجربة السياسية الليبية منذ صدور دستور (1951) قد عمدت إلى البناء الفوقي منقطع الصلة بالمرتكزات الدستورية الصحيحة، فقد كان الملك محمد إدريس السنوسي بما له من خلفية دينية تعتمد على تراث الحركة السنوسية يشكل المصدر

---

(1) انظر الوجيز في القانون الدستوري – دراسة تحليلية في النظرية العامة لفلسفة القانون الدستوري (الكتاب الأول) د. ميلود المهذبي ود. ابراهيم بو خزام – الناشر مكتبة طرابلس العلمية العالمية الطبعة الأولى (1996) طرابلس.

الرئيسي للقيادة السياسية في ليبيا، بحسب د. زاهي المغيربي[1] مما أدى إلى نشوء تجربة دستورية معلقة في فضاء الهيمنة (البطريركية) والولاء القبلي وغياب المشاركة الحقيقية، فلجنة الستين التي أصدرت الدستور كان اختيار أعضائها انتقائيًا وبشكل متساو بين الولايات.. مما جعل هذه التجربة بعيدة عن وعي ومشاركة واهتمام الناس خاصة وأنها لم تعرض للاستفتاء الشعبي كما جرت العادة عند إصدار الدساتير، وبعد ثورة الفاتح 1969 – أصدر (مجلس قيادة الثورة) وعدد أفراده آنذاك (اثنا عشر عضوًا) الإعلان الدستوري في 11/ ديسمبر 1969 الذي جاء كسابقة بعيدًا ومعزولاً عن المشاركة الشعبية وصادرًا عن إرادة منفردة لا تصلح كأساس دستوري صحيح لبناء الدولة، بل إنه لمن المفارقة أن يصدر في نفس اليوم الذي صدر فيه الإعلان الدستوري قانون آخر تحت اسم (قانون حماية الثورة) الذي يعد بمثابة إعلان للأحكام العرفية وحالة الطوارئ مما جعل الوليد الدستوري مشوهًا ومعاقًا، والملاحظ أن الإعلان الدستوري قد حوى في ديباجته " أن هذا الدستور أساس لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية في انتظار (إعداد دستور دائم) يعبر عن الإنجازات التي تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها".[2]

وأمام حالة عدم صدور هذا الدستور الدائم وتجاوز الإعلان الدستوري (دون إلغائه) بإعلان سلطة الشعب في 1977/3/2 أصبح هناك فراغ مرجعي ذو طبيعة دستورية لا زلنا نعاني آثاره على صعيد المجتمع والدولة بالرغم من تكرار المحاولات والدعوات والجهود لسد هذا الفراغ مما خلق وضعية استعصاء وتخبط تشريعي صارخ.. ونحن نرى أنه لا يمكن استشراف آفاق مستقبلية لبناء الدولة في ليبيا دون معالجة هذا الخلل الدستوري الذي ينقذ سفينة الوطن من براثن الأمواج المتلاطمة التي قد تنأى بها عن شط الأمان. ولا يمكن الاحتجاج بأن (سلطة الشعب) لا تحتاج إلى هذه الضوابط الدستورية، فذلك أمر مردود عليه بأن سلطة الشعب تحتاج كغيرها – باعتبارها (سلطة) بصرف النظر عن اختلاف المضامين – إلى قواعد دستورية عليا تضبط الإيقاع وتحد من تغول أجهزتها التنفيذية والإدارية (والأمنية) وتمنع الفساد والعبث بالمال العام الذي استفحلت ناره حتى كادت تأتي على الهشيم. وبعد إقرار ما تقدم كمدخل لإبراز أهمية هذا الموضوع فإننا نورد بعض الاقتراحات الاجتهادية حرصًا على أن يلد المخاض

---

(1) انظر زاهي المغيربي الدولة والمجتمع المدني في ليبيا إصدارات (مجلة عراجين 2004).

(2) انظر د. عنري حبيب – ليبيا بين الماضي والحاضر ترجمة شاكر إبراهيم المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلام والمطابع (الطبعة الأولى 1981).

كائنًا دستوريًا سليمًا ومعافى:

1 - الرجوع إلى المعرفة والخبرة القانونية في مجال القانون والفقه الدستوري في ليبيا.

2 - الاستعانة ببيوت الخبرة القانونية الدولية المتخصصة في هذا المجال.

3 - طرح الموضوع على(النخبة) السياسية والفكرية في حوارات هادفة.

4 - طرح المشروع على الناس في المؤتمرات الشعبية والجمعيات الأهلية والروابط المهنية ومنابر الرأي في جلسات (حوارية معمقة) يقودها خبراء متخصصون في هذا المجال قبل عرضه عليهم لإصداره باعتبارهم أداة للتشريع حسب الآلية المعتمدة

5 - الاهتمام بنشر الثقافة الدستورية عبر وسائل الإعلام والمنابر الثقافية بغية ترسيخها وتجذيرها في الوجدان الوطني.

6 - إنشاء محكمة دستورية عليا، بعد إصدار الدستور، تكون منصة للعدالة تراقب دستورية القوانين وتمنع أي خلل تشريعي أو تجاوز قانوني صادر من أي جهة كانت كما تختص بإصدار المشورة الدستورية والفتاوى الفقهية التي تحل المنازعات الدستورية التي تنشأ بين مؤسسات الدولة كما تغني تراكم المعرفة وتحل الإشكاليات العالقة وتحمي حقوق المواطنين.

7 - إدراج مادة القانون الدستوري في مراحل التعليم المتوسط بغية تربية الأجيال القادمة على ثقافة قانونية تحترم قواعد الدستور وترسخ قيم المواطنة.

إن مرور الوقت دون تحقيق هذا المطلب الوطني الملح قد يؤدي إلى عرقلة جهود الإصلاح والتطوير وتعطيل مشاريع التنمية واستفحال التضارب التشريعي وتعارض القوانين الأمر الذي يشكل إرباكًا لا يحله حسن النوايا وسلامة القصد كما أن الرهان مع الزمن صار ضلعًا جوهريًا في عملية التنمية والتحديث في هذا العالم المتعولم.

ثانيًا ... القانون في الدولة:

1 - قواعد ضبط المنظومة التشريعية في الدولة: -

تعتمد هذه القواعد على الآتي:

أ) وحدة مصدر التشريع والذي يجب أن يمثل إرادة الأمة.

ب) المرجعية الدستورية (وقد أشرنا إليها).

ج) الرقابة القضائية والمجتمعية وتتمثل في رقابة الإلغاء والامتناع قضائيًا ورقابة الرأي العام من خلال وسائل التعبير وإبداء الرأي ومراكز سلطة الرأي العام (الصحافة

والإعلام... المنابر السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني... إلخ).

2 - الفصل بين السلطات كمفهوم حقوقي ودستوري

تقوم فكرة الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية على محاولة منع الافتئات والتغول واغتصاب السلطة من جانب أي من هذه السلطات على حساب الأخرى. خاصة السلطة التنفيذية التي تشكل غالبًا المصب الذي تتركز فيه مكنة الجبر والإلزام بكافة وسائل القوة الجبرية.. ورغم ما يثار حول هذا المفهوم من جدل سياسي وما يفرزه الواقع العملي للتجربة فإن جوهر المعضلة التي حاولت هذه النظرية حلها تعتبر هاجسًا لا زال يشكل أحد العوائق نحو تحقيق الأهداف والغايات في إطار من الشرعية والمشروعية كما يشكل دافعًا للبحث عن حلول جدية تحقق ما أشرنا إليه.

3 - الدمج بين السلطات لمفهوم واقعي ورؤية مستجدة:

شكل هذا المفهوم ردة فعل لسلبيات نظرية فصل السلطات تحت مقولة إنه لا يلبي طموح إشراك كل الناس في السلطة وما يعتريه من قصور في تحقيق دور حقيقي فاعل للشعوب مما يستوجب دمج السلطات في الدولة واختزالها في سلطة يتولاها (الشعب) ولا يخلو هذا المفهوم من تحليق طوباوي حالم – إلا أنه يجد استجابة لدى مجموع الناس الذين صادرتهم أدوات الحكم التقليدية وإن ظل التحقق العملي بعيد المنال ولا يتجاوز الرغبات والتناول النظري – وهو ما نلمسه من التجربة الليبية في إطار (سلطة الشعب) والتي رست بنا على مشارف مرحلة نبحث فيها عن مخارج من أزمات وارتباكات بل انحرافات هذه الممارسة بدءًا من التقسيم الإداري.... وتحديد اختصاص السلطات... واستئثار السلطة التنفيذية).

((اللجنة الشعبية العامة)) بكل مفاصل القرار والتنفيذ وأحيانًا التشريع ((القرارات التي تلغي قوانين على سبيل المثال)).

الأمر الذي أبرز اتجاهات ومحاولات وصلت إلى حد تشكيل لجان لبحث إمكانيات العودة للتقسيم الإداري للبلاد حسب ما كان سائدًا قبل إعلان سلطة الشعب باعتبار ما اعترى الإدارة من ضعف وتفكك وازدواجية في غياب تداخل ودمج السلطات....

ثالثًا: العقد الاجتماعي كإطار للتوافق.

تقوم فكرة العقد الاجتماعي التي عرضها وتناولها فلاسفة الأنوار (جان جاك روسو ، وجون لوك ومونتسكيو) باختلاف رؤاهم ومشاربهم على أنه لكي تستقيم الحياة في المجتمع ويتمكن من إدارة شئونه بشكل يوفر أوسع قدر من المشاركة

فلابد من أن يتوافق أفراد المجتمع على صياغة وإقرار ما يسمى (بالعقد الاجتماعي) وهو افتراض يقوم على المواءمة بين الفرد والجماعة ولن نتناول في هذه الورقة خلفياته التاريخية ولا تباين واتفاق الرؤى حول مضمون أو مراحل تطوره (فهو متاح لمن أراد الإطلاع) وما يهمنا في إطار هذه الورقة هو تناول فكرته العامة وأركانه والقواعد التي يرتكز عليها:

1) أطراف التعاقد (الحاكم والمحكوم)

إن تصور فكرة هذا العقد لا يمكن أن تتم إلا بتصور أطرافه التي تقوم بالتوقيع المجازي عليه، وهذه الأطراف تقوم بين الأفراد كمجموع يتوافق على فكرة التنازل عن بعض الحقوق الفردية لصالح المجموع الذي يكون أفراد الشعب (كطرف أول) وبين الدولة التى يفرزها هذا التوافق بما يضمن الحريات والمبادئ الأساسية وفلسفة الحكم لتحقيق أكبر قدر من الديمقراطية (كطرف ثاني)، وبتطبيق هذه الفكرة على الواقع السياسي حاليًا، نجد أنه قد تم (نظريًا) القفز على المفهوم التعاقدي المفترض وعلت نبرة الترويج الأيديولوجي غير المنضبط لفكرة (سلطة الشعب) بما يوحي بإلغاء فكرة أطراف العقد واختزالها في طرف واحد ذي ملامح هلامية تلامس حدود (اليوتوبيا) مما نجم عنه خلل في مضمون العقد ومواده وغدا الواقع التنظيمي والتأسيسي للدولة رجراجًا.. لا يلبي حاجات الواقع ولا يوفر متطلبات الأحكام التشريعية.. مما أهدر كثيرًا من قواعد التأسيس القانوني والقبول الجمعي لفكرة الدولة بمفهومها الحديث.. وجعل المواءمة بين التطورات النظرية والواقع الموضوعي مشوبة بالتناقض والاضطراب وتلفيق الحلول.

2) محل العقد (تحقيق المشاركة الديمقراطية).

من المعلوم أن غاية العقد الاجتماعي الذي يتجلى في أشكال عدة من الوثائق التأسيسية (دستور – مرجعية – ميثاق وطني...... إلخ) هي تحقيق القدر المنبثق من المشاركة الديمقراطية ومن هنا توجب أن يكون محل العقد الاجتماعي كفكرة من العقود الرضائية غير مشوب بعيوب الإرادة كالغش والتدليس والتزوير التي قد تبطله أو يتعذر معها تطبيق وإنفاذ أحكامه بطريقة قانونية صحيحة.

3) مجلس العقد – ويتمثل في حيز زماني ومكاني..

حيث يشمل الحيز الزماني فترة من الممارسة السياسية المفتوحة على مكنة التغيير والتطوير حسب مقتضيات ومتطلبات التجربة السياسية دون أي سقف نهائي أو (دوغمة) جامدة.

ويشمل الحيز المكاني.. الرقعة الجغرافية التي يجري فيها تطبيق وإعمال نصوص وفصول ومواد هذا العقد وذلك من خلال مؤسسات التشريع التي تضع القوانين وأدوات التنفيذ التي تطبقه وآليات الرقابة التي تمنع الانحراف والخلل ومن المعلوم بداهة في علم القانون والسياسة أن نظرية حكم الشعب تقوم على فكرة أن مصطلح الشعب هنا هو غاية لتوفير إطار ديمقراطي يتيح للجميع مكنة المشاركة والمساهمة في التشريع وهو في الوقت ذاته وسيلة لتحقيق الأهداف المعتمدة والمنشودة من خلال تشكيلاته ومؤسساته وهياكله التي تنص عليها قواعد (العقد الاجتماعي).

رابعًا/ ملامح الرؤية المستقبلية لبناء الدولة في ليبيا:

1) الأهداف والمستهدفات في إطار السياسة التشريعية المستقبلية للدولة في ليبيا:

إن الأسئلة الجوهرية الأساسية التي يجب تحديدها بدقة عند الحديث عن السياسة التشريعية المستقبلية تتلخص في كيف.. ومتى؟.. وأين؟.. فتحديد الكيفية التي يتم بها رسم السياسة التشريعية وطريقة إصدار القوانين أمر هام جدًا فلا يمكننا أن نتصور سياسة تشريعية ترنو إلى الأمام وتخاطب المستقبل دون آليات محددة دستوريًا ومسارات شرعية لهذه السياسة تحدد على ضوئها الأهداف والمستهدفات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في المستقبل، وذلك للخروج من حالة راهنة تراكمت على مدار عقود من الزمن اتسمت بانعدام أو ضعف الاهتمام برسم السياسة التشريعية للدولة.. فتقليدية الأطر المؤسساتية في العهد الملكي والتي لم تتجاوز إلا قليلاً الشكل النظري وكذلك الاندفاعية واقتحام هذه الأطر التقليدية وتسريع وتيرة (الإنجاز) (زمنيًا) في عهد الثورة بالإضافة إلى الخلط بين نوازع الأيديولوجيا وموجبات التأسيس القانوني.. قد خلق حالة من الفوضى التشريعية في أجلى صورها حتى وصل الأمر إلى حد إصدار القوانين لمعالجة حالات ووقائع فردية، ومن هنا صار لزامًا على أولي الأمر في الدولة إعادة النظر في مستهدفات السياسة التشريعية والوصول بها إلى استيعاب وضبط حركة المجتمع ومساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وفق منظومة محكمة تنطلق من فكرة أن القوانين والتشريعات التي لا تلبي حاجة الواقع في حركته الدائبة سوف تشكل عبئًا ثقيلاً تكون محصلته النهائية انحسار هيبة وقداسة واحترام القانون في الذهنية السائدة مجتمعيًا.

ونود أن نشير إلى أن وجود إدارة للفتوى أو التشريع في الدولة يمثل حاجة ملحة حيث تضطلع بمهمة إدخال النصوص القانونية في المجال الحيوي الذي يحكمها وهو

السياسة التشريعية العامة للدولة بأهدافها ومستهدفاتها.

2) سيادة العولمة وعولمة السيادة:

في إطار تناولنا لمستقبلية البناء القانوني للدولة في ليبيا نرى لزامًا علينا أن نشير إلى أن الواقع الموضوعي ومتغيراته المعاصرة قد بدأت وبقوة تفعل فعلها وتنتج آثارها في ظل ما صار يعرف (بالعولمة) والتي تعني "تحولاً مهمًا من الشكل المكاني للتنظيم الإنساني إلى أنماط علاقات وتفاعلات وممارسات قوة عبر قومية وعبر إقليمية[1]" ولعل من أهم تجليات ظاهرة العولمة هو ما بدأت تحدثه من تأثير وتبديل وتحول في مفهوم السيادة والذي صار يؤسس لمفهوم السيادة العالمية التي بدأت تنفك من إطار قواعد نظام (وستفاليا)[2] الذي تأسست عليه العلاقات الدولية منذ أكثر من 350 سنة.

وبدأت تنحسر وتتآكل سيادة الدولة القومية لحساب سيادة تمثلها قوة المركز الذي يوجه دفة هذه العولمة ويحدد مضامينها ويدفع الأطراف إلى الالتحاق الطوعي أو الاستباحة القسرية ولا شك في أن هذا العامل الذي صار يسحب رداءه لاحتواء العالم وبغض النظر عن ثنائية القبول أو الرفض لم يعد بالإمكان تجاهله أو غض البصر في مواجهة، ونحن في ليبيا لا نملك من هذا الأمر فكاكًا مما يتطلب منا إعادة ترتيب المفاهيم والبدء في تركيب المنطلقات الجديدة، ومن أهمها البحث والتأصيل والتأسيس لمفهوم جديد للسيادة خارج قواعده التقليدية التي ستصبح بأسرع مما يتوقع البعض أثرًا من آثار التاريخ السياسي.

3) علاقة البناء القانوني للدولة في ليبيا بمتغيرات النظام الدولي (جدلية الجذب والتنافر).

إن التركيب القانوني للدولة الليبية يندرج تحت ما يعرف (بالدولة البسيطة) فهي واحدة في تركيبها من حيث ممارسة السلطة... وعنصرها البشري واحد من حيث مخاطبته من طرف السلطة بغض النظر عما به من اختلافات عرقية أو إثنية.. وحدودها الجغرافية موحدة تخضع لسلطات الدولة[3].

وهو أمر يوفر كثيرًا من التعقيدات التي تواجهها (الدولة المركبة) مما يتيح مجالاً أوسع ومكنة أيسر للتعديل والمواكبة والاندماج في مسارات العولمة والاستفادة من

(1) انظر د. زاهي المغيربي (العولمة والدولة الوطنية 2007/10/11 مدونة سريب الألكترونية.

(2) المصدر السابق.

(3) انظر الوجيز في القانون الدستوري.. مصدر سابق.

مؤثراتها الإيجابية دون إغفال حتمية تحمل تبعة المؤثرات السلبية وكي لا تبقى الدولة في ليبيا أسيرة (لجدلية الجذب والتنافر) التي ينجم عنها وجود حالة من الارتباك والتخبط وعدم المواءمة بين متطلبات الواقع الوطني ومتغيرات الواقع الدولي ينبغي صياغة سياستنا التشريعية انطلاقًا من هذه الاعتبارات وأن تكون هذه السياسة منفتحة ومشرعة وقادرة على استيعاب التغيرات الدولية وهضمها والخروج من حالة الأماني الطوباوية الحالمة أو الارتدادات العاطفية المنغلقة.

4) الخصوصية الوطنية (خطوط التمايز والاندماج)

ترى هذه الورقة بأن الخصوصية الوطنية يجب ألا تشكل هاجسًا (نوستلجيًّا) يدفع بنا إلى إبراز سلاح (الهوية) وإشهاره في وجه التحولات المستقبلة.. مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية إبراز الخصوصية والتباهي بها وتضمينها بمضامين إنسانية تجعلها لوحًا في فسيفساء المسار الحضاري الإنساني.. وفيما يتعلق بالبناء القانوني للدولة فإن الخصوصية تبرز وتتشكل وتتجذر كلما انطلقت من فهم منفتح... وضوابط تشريعية تحوي مفردات هذه الخصوصية بهدف الحماية والدفاع عن الذات والهوية.

كما يجب الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية في الدولة بالتعديل والإلغاء لكثير من القوانين العقابية والتجارية والمدنية والإدارية بما يتواءم ويستوعب مستجدات تطور الفلسفة الجنائية وتعدد المبادلات التجارية والمدنية ومتطلبات دخولنا لمنظمة التجارة العالمية.

وكذلك ثورة التقنية الحديثة وما أحرزته من واقع ووقائع تستلزم الضبط التشريعي (جرائم الإنترنت مثلاً).

وتخليص تشريعاتنا العقابية من النص على العقوبات البدنية (كالحدود مثلاً) والسير بها نحو مضامين الإصلاح والتهذيب وصون حقوق الإنسان. إن أي تأخير أو نكوص في هذا الشأن سوف يؤدي بنا إلى عدم المواكبة والتخلف عن ركب التطور وقد يخلق حالة من الاستعصاء والفصام (القانوني) النكد.

خلاصة....

حاولت هذه الورقة أن تقدم رؤية قانونية لموضوع المفاهيم والأطر والأسس الدستورية والتشريعية التي تتعلق بمرتكزات بناء الدولة في الحاضر وتبيان متطلبات التأسيس المستقبلي الذي يتيح لها المواكبة واستشراف المستقبل مع الإشارة إلى واقع الحال في ليبيا..

ولعل مكمن الأهمية هنا يتمثل في أنه لا بد لأية محاولة للإصلاح والتطوير أو

وضع سيناريوهات للمستقبل أن تنطلق في أسسها الجوهرية من إصلاح منظومة الوثائق الدستورية والتشريعات واللوائح والقرارات التي تحدد مسارات هذا التوجه... وفق تراتيبة منطقية تبدأ بإقرار دستور دائم للبلاد يعبر عن إرادة الناس ويلبي متطلبات الواقع ويستوعب طموحات المستقبل نزولاً إلى تشريعات أخرى بمختلف تدرجاته. ونرى أن يتم ذلك عن طريق إدارة الفتوى والتشريع التي أشرنا إليها في هذه الورقة.. وأن تكون هذه الإدارة هيئة مستقلة تضم خبرات قانونية إلى جانب خبرات في مختلف التخصصات تكون مهمتها المراجعة الدقيقة والضبط المحكم والاقتراح الفعال.. حتى نتجنب هذه الفوضى التشريعية التي أربكت مسارات الدولة وشكلت عقبة في وجه كل محاولات الإصلاح.

وتكمن الخطوة الأخرى في إصلاح الجهاز القضائي وإعادة الهيبة لهذه المؤسسة التي وقعت ضحية لفوضى التشريع وتداخل السلطات حتى تعود للأحكام الصادرة عنها قوتها وحجيتها مما يوفر مناخًا من الاستقرار وضمانة للأمان تساهم في تحريك المبادرات الهادفة إلى الإصلاح والتطوير.. كذلك فإن ترتيب الأولويات في عملية بناء الدولة مستقبلاً لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي وتنمية مستدامة والوصول إلى مستهدفات (ليبيا الغد) دون إعادة النظر في المنظومة السياسية، فلا يمكن تصور أي إصلاح للاقتصاد بمعزل عن السياسة وأن أي تردد في هذا الجانب مهما كانت بواعثه سوف يفضي إلى مزيد من التخبط والضبابية ومن ثم إلى نتائج سلبية مهما كان بريق الشعارات وصفاء النوايا وصدق العزم..

وفي الختام.. فإن هذه الورقة المتواضعة ربما مثلت إضاءة لموضوع على جانب كبير من الأهمية وكلنا أمل في أن تنير مع غيرها من الإضاءات التي تحويها الرؤيا طريق المستقبل للخروج ببلادنا من واقع الإرباك والتخبط نحو آفاق واعدة تعالج سلبيات الواقع وتستوعب مفردات العصر وتصنع للأجيال القادمة مستقبلاً زاهرًا يليق ببلادنا الغالية..



تحليل مفهومي الثقافة والوعي الفردي والجمعي وتبيان العلاقة بينهما

نور الدين الماقني

ثمة أبعاد ثلاثة للواقع الاجتماعي، إذا ما اعتبرناه في كليته، البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الثقافي. ولقد ظلت هذه الأبعاد دائمًا محكومة بعلاقة متينة ومتداخلة وجدلية إلى الحد الذي يصعب فيه رؤية أي منها مستقلاً عن غيره تمامًا، فالاستقلالية كانت دائمًا نسبية تمليها الطبيعة النوعية لأي من هذه الأبعاد الثلاثة في علاقته بالمجال الاجتماعي. غير أنه كان هناك دائمًا تبادل في الأدوار للعب دور الهيمنة في التأثير على المجال الاجتماعي، في ضوء ما يطرحه هذا المجال من خيارات ممكنة، في المستويات الثلاثة، فتتحول هذه الخيارات إلى ضرورة موضوعية حيث يتم تمثلها داخليًا من قبل الفاعلين الاجتماعيين في شكل استعدادات تحدد مواقفهم الفردية والفئوية والطبقية. "............... حيث المجال الاجتماعي لا يعمل إلا إذا وجد أعضاء يستثمرون فيه أنفسهم ويوظفونها ويساهمون فيه بثرواتهم المادية والرمزية ويتابعون مداراته وحركاته عاملين بذلك وعن طريق صراعاتهم وتنافسهم على الحفاظ على بنيته أو على تحويلها في بعض الأحيان."

"إن الدافع نحو العمل لا يكمن في الهدف المادي أو الغاية الرمزية للعمل الاجتماعي/ السياسي/ الثقافي كما تعتقد النزعة الغائية، ولا في الضغوطات التي يفرضها المجال كما تريد النظرة الميكانيكية، إنه يوجد في العلاقة التي تربط الاستعدادات بالمجال والتي تجعل من هذه الاستعدادات تساهم في تحديد ما يحددها."

وهكذا نرى أن الاستعدادات هي الضرورة وقد تحولت إلى سلوك داخل المجال الاجتماعي.

وهذا ما يفسر المنطلقات المختلفة للنظريات الثقافية التي عالجت الموضوعات الكبرى (النهضة، التحديث، التنمية، الثورة).

وعلى الرغم من مشروعية هذه المقاربات إلا أن هذا لا يعني دائمًا نجاحها في بلورة نظرية متكاملة وفاعلة.

وهذا يرجع إلى أسباب، منها المتعلق بالمعالجة النظرية وأخرى بالجوانب الموضوعية المرتبطة بها، ومن بين هذه الأسباب:

1 - إغفال خصوصية **الأبنية الاجتماعية** والأنساق الثقافية. فليس ثمة مجتمع واحد ولا مرحلة واحدة من تاريخ **مجتمع** يحقق كل القيم، كما أنه ليس من الضروري أن تتفق هذه القيم مع بعضها البعض وأغلب الظن أن تحقق بعضها يفقد مصداقية غيرها.

2 - الارتهان إلى مفاهيم ومعتقدات نظرية "أضفى عليها سحر التفسير والشروح المتكررة طابع الخلود".

3 - توهم المثقف أو العالم المتصدي لهذا الموضوع بأن "له الحق في امتلاك سلطة تعيين الحدود والنهايات، أي سلطة تحديد المقدس التي ترسم الحدود الفاصلة ما بين الذوات والطبقات والأقاليم والأعراق.... إلخ"، دون الانتباه إلى أن هذه الحدود ذاتها متغيرة وليست مطلقة.

4 - غياب "المسافة الموضوعية النقدية التي تستلزم قطع أواصر الصلة التي تشدنا إلى جماعات معينة وتستلزم التخلي عن العقائد التي تشكل انتماءنا وتحدده"، أي ضرورة التخلص من ماضٍ مجسد يعيش في الحاضر لحظة الممارسة العلمية.

كما يجب رفض الطلب الاجتماعي الذي يلتمس وسائل لإضفاء المشروعية على السلطة السياسية والاجتماعية السائدتين وتعميم مقولات إدراك الحس المشترك وتكريس الخطاب العلمي والثقافي كأداة للتحريض والتعبئة الأيديولوجية. إن العلم ليس له من غاية ينتهجها إلا ما يمليه عليه منطق بحثه.

5 - الانغماس في الصراع عوضًا عن دراسة الصراع في حد ذاته بغية اقتناص الفهم المشروع للميدان الاجتماعي، فالموضوعية هي بلورة خطاب يكشف حقيقة الصراعات وبالأساس الصراع حول الحقيقة ذاتها وكشف المنطق النوعي لهذا الصراع وليست توزيعًا قيميًا أو منطقيًا للصواب أو الخطأ.

6 - غياب الرؤية الشاملة بتجاهل المجتمع في كليته والتركيز على جزيئاته وفروعه بقصد توسيع الحقيقة الجزئية لجماعة معينة كما لو كانت تمثل حقيقة العلاقات الموضوعية بين مختلف الجماعات.

7 - بدلاً من الرؤية الشاملة يتم طرح غايات عامة غير واضحة فيغيب المعنى.

8 - تراوح الكثير من المقاربات "ما بين نزعة اسمية ترد الوقائع الاجتماعية والجماعات إلى كائنات نظرية، لا تحيل إلى واقع موضوعي، وبين واقعية جوهرية تشيء المجردات."

9 - وضع مهام وأهداف لمجتمع ما لا يمكن أن يكون إلا للطبقة، ووضع أهداف ومهام للطبقة ما لا يمكن أن يكون إلا للفئة.

وهذا بالتأكيد مختلف عن كون ثقافة الفرد لا يمكن أن تفصل عن ثقافة الفئة أو الطبقة وأن ثقافة كلتيهما لا يمكن أن تجرد من ثقافة المجتمع كله.

10 - نزوع بعض من تلك المقاربات إلى تعميق التفكك الثقافي العالمي والمحلي بإظهار التنوع كخلاف ثقافي جوهري ما بين الأمم والأعراق والطوائف والنخب.... إلخ.

حيث يتم تنميط الآخر في هويات تجسد وعي الذات للآخر أكثر مما تجسد الآخر فعلاً.

وهذا عنف رمزي يمارسه "طغيان (الإنشاء) للذات وللآخر في سياق القوة والسلطة...... طغيان تتصلب فيه التصورات والتميزات إلى معرفة تدعي لنفسها مقام الحقيقة وتحجب حقيقة كونها تمثيلاً." وهذا ما شكل مرتعًا للتصورات المؤسسة للتمركز الأوروبي وأيضًا للتمركز المعكوس.

11 - تعميم فكرة التثمين (أي القابلية للقياس) لتشمل كل القيم الثقافية، وهذا في الحقيقة أمر غير دقيق وغير علمي. هناك جوانب في الثقافة قابلة للقياس ويمكن حصرها بشكل عام في الوسائل والأدوات المعرفية التي تؤمن استمرار الحياة وتلك التي تحقق الرفاه، وهي في عمومها تقنيات ومعارف علمية وما يرتبط بها على نحو صريح ومباشر من عادات وتقاليد سلوكية وقيم ثقافية وضوابط قانونية وأخلاقية وحوافز اقتصادية وضمانات سياسية. غير أن بعض الظواهر الثقافية الأخرى لا يمكن قياسها أو تقديرها ووصفها بأنها راقية أو منحطة إلا في ضوء اعتبارات ذاتية وغرضية وعنصرية. فالاحتياجات الشاملة من الممكن أن تقدم بوسائل ثقافية مختلفة حيث العبادة من الممكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة وأن الأخلاق تكمن في

التوافق مع القواعد الأخلاقية للسلوك غير أنها غير متأصلة في القواعد في ذاتها. فكل ثقافة يجب أن تفهم وتحترم في ظل ظروفها الخاصة. فما هو أخلاقي في ثقافة ما قد يكون لا أخلاقيًا في ثقافة أخرى (وأد البنات، إعارة الزوجة، تعدد الزوجات، العبودية.... إلخ) ولهذا ليس هناك تناقض بين نسبية الثقافة والإطروحات القائلة بأن الثقافة من الممكن موضوعيًا أن توضع في تدرج بواسطة أسلوب علمي.

12 - إن البعد الثقافي هو البعد الأقل تقدمًا في المعرفة العلمية فالسوسيولوجيا الثقافية لا زالت تدور في فلك النسق المفاهيمي للأنثروبولوجيا ولا تعدو الملاحظات الإمبريقية التي تسجلها أن تكون تأملات تقوم على الحدس، ولا يوجد تعريف مقبول بشكل عام لما هو مجال الثقافة بالتحديد، حيث هناك من يركز على كشف العناصر المشتركة، وهناك على العكس من يفضل تركيز البحث على العناصر المميزة لخصوصية مختلف المجتمعات.

وهذا لا يجعلنا ننكر أن السوسيولوجيا الثقافية، رغم تأخر نشأتها تقوم بدور نشط وعميق في سياق بلورة مجال اهتماماتها كعلم يمثل إضافة ثرية وجديدة للدراسات الإنسانية والاجتماعية بشكل عام.

و لاعتقادنا أن بعض الإسهامات تقترح مفاهيم جديدة وجريئة وهامة على الصعيد المعرفي فسنتوقف عند بعض منها.

توطئة موجزة لتعريف الثقافة

ما هي الثقافة؟ ما هو مجال الثقافة؟ ما هي المناشط التي تندرج تحت مفهوم الثقافة؟ ما هي طبيعة تلك المناشط وأدواتها؟ ما علاقة الثقافة بالوعي الفردي والوعي الجمعي؟ هل الثقافة انعكاس للواقع أم أنها "إنشاء" له؟ أم أنها ذات طبيعة ثانية؟ هل الممارسة الثقافية مجانية أم أنها ذات طبيعة غائية أم أنها علائقية؟

هل الثقافة واحدة أم متنوعة؟ هل الثقافة سلطة أم أنها تعبير عن سلطة؟ كيف تتجلى علاقة الثقافي بالسياسي، وعلاقة الثقافي بالاقتصادي؟

ما هي وظيفة الثقافة؟ هل للثقافة دور في التنمية والتطور والتغير، أم أنها غير معنية بهذه المقاصد وإنما هي بتجلياتها المختلفة مظهر من مظاهر تلك المقاصد؟

إن محاولة الإجابة عن مثل هذا النوع من الأسئلة كانت دافعًا لإنجاز نظريات في الثقافة وفي سوسيولوجيا الثقافة.

على الرغم من أن الأفق مفتوح للتساؤل في مجال الثقافة إلا أن الإجابات المقترحة

لموضوعات وإشكالات الثقافة يتم تصنيفها في قسمين كبيرين هما:

1 - الثقافة في جوانبها العامة والتي يشترك فيها جميع البشر وهذا ما يطلق عليه المفهوم العام للثقافة.

الثقافة كخصوصية: حيث المستهدف تلك الثقافات الخاصة المرتبطة بالبنى الاجتماعية المختلفة (الفئة – الطبقة – سكان إقليم – نمط إنتاج – أمة... إلخ)

وهنا تتنوع الثقافة كأبنية ومظاهر على نحو واسع ولهذا تنوعت مقارباتها وتعددت أدوات معالجتها، بدءًا من الاتكاء على رؤى ذاتية مسبقة كثيرًا ما اتسمت بالغرضية السياسية والاجتماعية، إلى بعض من التجرد العلمي المقيد أحيانًا بفقر في الأدوات المعرفية وصعوبة التعامل مع موضوعات مادة البحث، وعند هذا المستوى نرى أن التسلح بموقف نقدي تجاه المشاريع الثقافية المتداولة والمقترحة والتي يتوجب الاستضاءة بها والاستفادة منها مسألة هامة لتجنب الوقوع في فخاخها الترويجية والدوغمائية.

لا شك في أن الثقافة من أهم الآليات التي تسهم في استمرار الحياة، ولكن الأهم هو أن الثقافة هي ما يجعل الحياة تستحق أن تحيا.

والإنسان لا يحتاج فقط إلى طعام يكفيه، وهذا ليس بالأمر الهين، بل يحتاج أيضًا إلى طريقة مناسبة وخاصة لطهوه.

المفهوم العام للثقافة:

إن الثقافة سلوك يختص به الإنسان وحده وقد برز هذا السلوك فجأة إلى الوجود متزامنًا مع ظهور الإنسان ليشكل أهم المظاهر المميزة له.

إن العلاقة الديالكتيكية ما بين الإنسان والثقافة والتي ربطت وجود كل منهما بوجود الآخر مثلت نقطة محورية في بلورة مفهوم عام للثقافة.

وربما بسبب من هذه العلاقة، التي يمثل طرفاها مادة بحث أساسية لعلم الأنثروبولوجيا، حظي مفهوم الثقافة باهتمام مبكر من قبل هذا العلم، فكانت ولادته في أحضانه ونمى وترعرع في ظل آفاقه الأبستمولوجية والتي بقدر ما حددت أوجه مقاربات هذا المفهوم، فإن نضج هذا العلم واكبه تنوع وتعدد تعريفات الثقافة.

إن الأنثروبولوجيا عملت على تقصي الخصائص المميزة والمميزة للسلوك الثقافي حيث اعتبر السلوك الثقافي أنه يمثل طبيعة ثانية تختلف عن طبيعة السلوك البيولوجي الغريزي وكيف أن هذا السلوك بالرغم من اختلاف طبيعته هو ما يميز الكائن

البشري عن غيره من الكائنات.

تطور مفهوم عام للثقافة على مراحل من خلال محاولة تجاوز ما اتسمت به التعريفات السابقة من عمومية وقلة دقة بعض المفاهيم. سنشير إلى بعض من هذه الإشكالات دون الوقوف على تفاصيلها، لأن ما يعنينا هنا ليس تبيان جدارة الصياغات المنجزة لتعريف الثقافة، رغم ما لذلك من أهمية، بل الاهتداء بمنطق تلك التأويلات بغية تأويل أرحب لقضايا الثقافة.

قدمت الأنثروبولوجيا تعريفات عدة ومتنوعة تراوحت ما بين اعتبار الثقافة "سلوكًا لا يمكن إدراكه وتبريره على ضوء الاستجابات الغريزية" أو باعتبارها "أفكارًا في الذهن" و"بناءً منطقيًّا" و"نسقًا متخيلاً"، وبين إدراجها ضمن "آليات الدفاع السيكولوجية" ولهذا تم تداول مثل هذه العبارات:

"الثقافة كل مركب يتضمن معرفة ومعتقدًا، وفنًا وأخلاقًا وقانونًا وعرفًا وأي قدرات وعادات أخرى مكتسبة من قبل الإنسان باعتباره عضوًا في مجتمع".

"إن وجود واستخدام الثقافة يعتمد على مهارة يمتلكها الإنسان وحده، وهذه المهارة هي ما يدعي قدرة الإنسان على التفكير العقلي والمجرد".

"الثقافة ليست مطلق تجريد، بل هي بالتحديد تجريد السلوك".

تطور "المفهوم العام للثقافة"

إن مدى دقة هذه التعريفات وجدارتها في رصد الظاهرة الثقافية تتوقف على مدى مساهمتها في تبيان وإثراء وتفسير حقيقة لم يطلها شك، وهي أن الثقافة هي التي أوجدت، بوجودها، تلك الهوة التي لا يمكن عبورها والتي فصلت ما بين أدنى التكوينات البشرية وأرقى التكوينات الحيوانية ذات الشبه بالإنسان.

لقد وجه النقد إلى مفهوم الثقافة المتضمن في هذه التعريفات المركبة من جملة معان تعوزها الدقة والوضوح.

فالتجريد أو الأفكار في الذهن أو الأفكار المجردة كونها معاني يعوزها الوضوح الكافي أدت إلى التساؤل حول واقعية الثقافة، ومن تم إنكار وجودها في كونها قد حددت خارج الوجود وبدون واقع فعلي لوقائعها وعلاقاتها في العالم الخارجي ومن ثم لا تصلح أن تكون مادة بحث للعلم.

كما أن هناك العديد من الظواهر الثقافية لا يستنفد التجريد كل دلالاتها كما

هو الحال في ممارسة الطقوس والشعائر وغيرها كثير.

إن السلوك العاقل بالمعنى الواسع لا يشكل سمة فارقة في رسم صورة الإنسان وثقافته، لأن الحيوانات وهي تتبادل العلاقات فيما بينها داخل مجتمعاتها الحيوانية، في حالات معينة، تبدي سلوكًا مشابهًا.

فما يميز الإنسان، إذن هو قدرة عقلية محددة مميزة رسمت هويته وأوجدت الثقافة كبعد جديد للوجود بكل ما تعنيه الكلمة.

بمعنى أوضح أن تصور وجود الأشياء في الذهن ليس دائمًا، تعبيرًا عن انعكاس للواقع المادي، أن ذاك التصور قد ينبئ عن احتمالات تحقق تلك الأشياء في الواقع المادي بفعل الثقافة.

فما يميز الإنسان حقًا ليس القدرة على التفكير العقلي والمجرد فقط، بل القدرة على الترميز، ومن خلاله صار بالإمكان وضع تصور لمفهوم الثقافة على نحو دقيق ودال.

الترميز:

إن ربط المقدرة الذهنية للإنسان بقدرته على الترميز حسم خلافًا دام لعدة سنوات حول مسألة ما إذا كان الاختلاف ما بين ذهن الإنسان والحيوان اختلافًا في النوع أم في الدرجة.

فالترميز هو ما يضفي الصبغة النوعية على طبيعة الاختلاف ما بين الإنسان وغيره من الكائنات. وهكذا فإن الترميز هو ما ميز الإنسان وحكم سلوكه.

الترميز: إن الترميز هو تلك المقدرة الذهنية للإنسان والتي تكمن في عزو معاني محددة وفريدة لأشياء وأحداث لا يمكن إدراكها بالحواس.

والثقافة باعتبارها ترميزًا هي أكبر ثورة حققها الإنسان في تطوره ككائن وكمجتمع، عبرها انعتق الإنسان من قوانين الضرورة الكامنة في الأشياء.

وبدخول الترميز مجال الحياة الاجتماعية أضيف بعد جديد للوجود الإنساني.

لقد تغير كل شيء، حيث أصبح كل شيء يكتسب معنى جديدًا، فمعاني الكلمات لم تعد ملازمة للأصوات في حد ذاتها، ولكنها تحددت بأصوات تم اختيارها على نحو حر واعتباطي من قبل الإنسان.

وأصبح للكلمات وجود مستقل عن الأشياء، فهي التي تحدد الأشياء فاغتنى الوجود بالأسماء/ المعاني واغتنت الأسماء/ المعاني بالأشياء وهكذا تحقق إنجاز

الإنسانية الفذ، إنه الكلام/ اللغة.

اللغة فتحت أفقًا جديدًا للتواصل ليس فقط بين أفراد المكان الواحد والزمان الواحد، فاللغة بما مثلته من إمكانية لحفظ الخبرات الإنسانية المكتسبة ومراكمتها ونقلها مكنت الإنسان من التواصل عبر المكان والزمان.

إن التواصل الثقافي عبر الأجيال ما كان ممكنًا دون ظهور اللغة.

اللغة: "جيش متحرك من الاستعارات، والكنايات، والتشبيهات المجسمة، وبإيجاز، خلاصة من العلاقات الإنسانية عمقت، ونقلت، وزخرفت شعريًا وبلاغيًا، وصارت، بعد استعمال طويل تبدو صلبة، شرائعية، وملزمة لشعب ما: الحقائق إيهامات نسي المرء أنها كذلك".

مع الثقافة لم يعد الواقع الإنساني المعاش لحظة عابرة في التطور البيولوجي باتجاه توسيع الحياة واستمرارها، بل لحظة أبدية خالدة، فمجرد ما نشأت الثقافة أصبح لها حياتها الخاصة، حيث استمرار الأشياء والأحداث يتوقف على علاقتها بالثقافة وهي تنتقل من جيل إلى آخر. فالثقافة بلغتها ومعتقداتها وقوانينها وأدواتها.. إلخ، تشمل كل شخص قد نشأ في ظلها بحضورها المؤثر والظاهر.

إن وظيفة الثقافة هي أن تجعل الحياة آمنة بالنسبة للمجتمع الإنساني الذي يحيا في ظلها، وهذا هو جوهرها في الأساس.

لهذا يمكن اعتبار الثقافة أحدث وسيلة وأكثرها تطورًا تعزز استقرار واستمرار الحياة في سلسلة لتطور العقل بدأت من الانعكاس البسيط وصولاً إلى القدرة على الترميز.

تطور العقل:

إذا ما اعتبرنا العقل عملية أكثر من كونه شيئًا، فإن مراحل تطوره تظهر الخصائص التي تسم استجابة الإنسان كردود فعل تجاه العالم الخارجي، بما يحقق استمرار الحياة وأمنها.

مراحل التطور:

هذا التطور يقسم إلى أربعة مراحل أساسية:

1 - مرحلة الانعكاس البسيط، حيث السلوك نتاج ردة فعل ناجمة عن الخصائص الجوهرية للكائن والأشياء، وفي هذه المرحلة يميز الكائن ما بين الضار والمفيد من خلال الاتصال المباشر بالشيء.

2 - مرحلة الارتباط الشرطي، حيث الاستجابة لا تتحدد بالخصائص الجوهرية للمثير، ولكن من خلال دلالات اكتسبها الكائن عبر الخبرة، وفي هذه المرحلة نلحظ تحرر الكائن من الاتصال المباشر بالأشياء وبالتالي من القيود المتمثلة في الخصائص الجوهرية للأشياء. وهذا التحرر قاد إلى زيادة قدرة الإنسان على تعزيز واستمرار الحياة.

إلا أن الكائن حتى هذه المرحلة لم يتمكن من إضفاء معنى على "المحفز" الوسيط فظل تابعًا للعالم الخارجي.

3 - المرحلة الثالثة تتسم بتحكم الكائن في العالم الخارجي (باستخدام أشياء العالم في ترابط يراعي خصائصها الجوهرية).

وفي هذه المرحلة لم يعد الكائن الحي مجرد خاضع لوضعه بل مسيطر عليه.

4 - المرحلة الأخيرة: مرحلة الترميز حيث شكل السلوك يتضمن مقاصد لا جوهرية تمامًا، وهكذا تحرر السلوك من القيود المفروضة عليه من العالم الخارجي وازدادت سيطرة الكائن على محيطه.

فالأشياء لم تعد أشياء فقط بل رموزًا ودلالات، ووسيلة لتعزيز وحدة الفرد بمجتمعه.

فالأدوات ثقافة ووسيلة تواصل، بالإضافة إلى وظيفتها الاستعمالية المحددة، حيث صارت غنية بالإيحاءات الفنية والدلالات الدينية ومهيأة كأداة طقسية مغموسة بهموم وتطلعات وأحلام ووجدان الناس.

فالفأس لم يعد مجرد أداة للحفر بل أصبح رمزًا للسلطة وتسللت الدلالة للعلاقات الاجتماعية، فعلاقات القربى لم تعد مجرد علاقة إعادة إنتاج بيولوجية، بل أصبحت التزامات أخلاقية تستوجب واجبات وحقوق وامتيازات.

الهوية الشخصية:

هي من أكثر الظواهر الثقافية شمولاً وتعقيدًا وتأثيرًا على الإنسان.

إن الإنسان كمطلق كائن بيولوجي، مجرد تصنيف تمليه ضرورات البحث في مجالات ومستويات معينة، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن تصور وجود الإنسان على هذا النحو في الواقع الفعلي. فمنذ أن ولج الإنسان العالم فإن سلوكه ومواقفه ومناشطه وكذلك أفكاره ومعتقداته قد تأثرت بشكل قوي بالثقافة المحيطة به من جميع الجوانب وهكذا يمكن القول إن الإنسان الفرد لا يظهر في الوجود "ككائن" بل

"كهوية شخصية".

إن الهوية الشخصية، من منطلق جوهراني، هي مجمل خصائص الفرد الذاتية المميزة. فالهوية من هذا المنظور ثابتة وجوهرية. ولا يخفى ما تتسم به هذه النظرة من قصور.

أما الهوية الشخصية، من وجهة نظر لا جوهرانية، فهي استعدادات منقوشة على أجساد الفاعلين.

وهذه الاستعدادات تمثل نسقًا توليديًا تم اكتسابه من خلال الخبرة. وهذا النسق هو ما يسمح بالتجليات المختلفة للذات ويحافظ على خصوصيتها في كل مرة.

وفكرة الاستعدادات على هذا النحو "هي طريقة للإفلات من ضرورة الاختيار ما بين بنيوية بدون ذات، وبين فلسفة الذات، وتفتح الطريق لتحليل لا ذهني ولا ميكانيكي للعلاقات بين الفاعل وبين العالم، أن الاستعدادات هي المسئولة عن رسم الاستراتيجيات الملائمة للسلوك لكي يناسب العدد اللا محدود من المواقف المحتملة، فالاستراتيجيات متجردة من تداعياتها الغائية والميكانيكية، هي أنماط من السلوك دون أن تكون موجهة عن وعي إلى هذه الغايات أو مشروطة بها..... فالممارسة الطقسية، مثلاً هي نتاج حس عملي وليست نوعًا من الحسابات اللاواعية أو إطاعة لقاعدة صريحة." هي نتاج التمثل الداخلي للضرورة الموضوعية وقد انطبعت كاستعدادات ثقافية.

إن تأثير الثقافة على الإنسان من القوة إلى الحد الذي قد تؤدي به إلى الموت جوعًا في وجود وفرة من الطعام حرّمته الثقافة أو جعلته مدنسًا، أو أن تدفعه للقيام بعملية انتحارية طلبًا للاستشهاد أو أن ينتحر ليمسح وصمة عارٍ.

منذ أن أتاحت الثقافة للإنسان أن يدرك الموت على نحو مغاير، كطريق للأبدية أصبحت الثقافة أقوى من الموت والحياة.

إن محاولة وضع تصور شامل وعام لطبيعة العلاقة التي تربط الثقافة بالمجتمع، هو طموح يخلو من الحكمة لأنه غير قابل للتحقق. فالثقافة لم تعد مجرد سمة خاصة تطبع سلوك الإنسان العام، بل صارت تعبيرًا عن خصوصية حياة مجتمع نسجتها خبرة مشتركة ممتدة في التاريخ، التاريخ الشاهد على الفعاليات الاجتماعية والسياسية والعلمية والفنية الفذة والفريدة التي جسدت مدى عمق وحميمية علاقة الفاعلين بمجالهم الاجتماعي، وتعبيرًا عن نزوع إلى مستقبل منقوش في الحاضر.. إن هذا التنوع الإنساني لا يمكن تجاوزه بالتعالي عليه عن طريق محاولة وضع نظرية شاملة للثقافة

بل يتوجب إذابة الأسئلة الكبرى وتطبيقها على مجتمعات محددة. أن التعامل مع هذه الخصوصيات، في ضوء ما حققته البشرية من مكاسب في جميع المجالات، ومن منطلق الاعتراف بحقها في الاختلاف بالوقوف على تفردها التاريخي/ الاجتماعي والثقافي، هو المدخل لوعي تلك الخصوصيات بهويتها السوية بعيدًا عن النزعة العنصرية التي لا ترى في الآخر سوى مجرد عطب ثقافي واجتماعي. إن احترام حق الآخر في بناء هويته خارج سياق الامتثال لهيمنة الثقافات الغالبة هو السبيل لبناء مجتمع إنساني متفاهم وعادل. إن الانطلاق من فكرة أنه ليس هناك مجتمع واحد ولا ثقافة واحدة، بل مجتمعات وثقافات عديدة ومتنوعة، كفيل بتخفيف حدة الصراعات التي يعيشها عالمنا المعاصر وبناء مجتمع متسامح ومتعاون. إن انفتاح الذات على الآخر عبر علاقة تكرس المشترك الإنساني ومن خلال حوار حضاري يستهدف تأسيس فهم عميق لعلاقة الكل الإنساني بالخصوصيات المختلفة هو السبيل لتجاوز مأزق الانغلاق الذي يشكل حاضنة أساسية لكل أوجه التعصب والتنميط النرجسي للذات "خميرة الإقصاء والكراهية والعنف". ولعل أفضل ما يمكن القيام به للوقوف على الجوانب الإيجابية لهذه العلاقة وفهم المنطق العميق الذي يحكمها، هو الغوص في الواقع المحدد تاريخيًّا في الزمان والمكان لتلك الخصوصيات لبنائها "كحالة خاصة للممكن" بقصد الإمساك بالثابت الإنساني البنيوي في ثنايا المتغير. لا شك في أن هناك بعض الجوانب الإنسانية العامة في الثقافة كما هي في البنى الاجتماعية إلا أن الاختلافات فيما بينهما أمر لا يمكن تجاهله. إن كون الدراسات الثقافية التي أخذت تهتم بمعالجة خصوصيات محددة وكذلك المشاريع والنظريات العامة، تنطلق من وجهة نظر إيديولوجية صار من الضروري التعامل معها بروح نقدية ليس للتدقيق فيما تفصح عنه بل في إيضاح ما تخفيه.

ولهذا فمن أهم المقاربات الثقافية المعاصرة هي تلك التي تهتم ببناء أدوات معرفية تمكن من دراسة الدراسة أي بتأسيس علم ما يسمى نظرية في النظرية.

النخبة:

إن المجتمعات في تطورها اتسمت بمزيد من التمايز في الوظيفة بين أعضائها، ومع مرور الوقت اتخذت هذه الوظائف أوضاعًا تراتبية من حيث التفاوت في المكانة الاجتماعية فساعد هذا التقسيم على نمو الطبقات. فأوجدت الطبقة وظيفة متعالية، وهي وظيفة استمرار الوظيفة، وهي في جوهرها رعاية ثقافة تلك الطبقة حيث يحظى أعضاؤها بمزيد من الامتياز بغض النظر وربما بمعزل عن مساهمتهم المباشرة في

تأدية الوظيفة التي تأسست الطبقة على أساسها.

وكما أن الطبقات هي نتاج تطور النخب من خلال ازدياد وعيها بوظائفها الاجتماعية عبر مراكمة واستحداث تقنيات تكرس تلك الوظائف كتخصصات وسلع اجتماعية ضرورية تستوجب نيل المزيد من الامتيازات الأمر الذي أسهم في بلورة الفوارق الطبقية وحدد استراتيجيات الصراع داخل بنية المجتمع ككل.

إلا أننا نرى أن دور النخب التاريخي ليس ثابتًا وأن الواقع الراهن لمجتمع مثل المجتمع الليبي يسمح بالتأمل في هذه الموضوعة.

فإنه من المعقول، من خلال الوقوف على طبيعة البنية الحديثة للمجتمع، بإشكالاته وإمكانياته، الدفع بأطروحة أن إعادة بناء النخبة الليبية، بمختلف روافدها، على أسس جديدة سيخلق ظروفًا ملائمة لبناء تنمية شاملة وحقيقية بأقل كلفة اجتماعية.

المقصود بإعادة البناء تمكين النخبة من تولّيّ مسئولياتها في التخطيط للتنمية وتولي قيادة تنفيذها ليس كأفراد فقط بل كفئات مترابطة عضويًا. مصلحتها مرتبطة بمصلحة المجتمع ككل وشروط تحولها إلى طبقة غير متوفرة

مبررات المقترح

الارتباط بين أفرادها المتشابهين في الخلفية الفكرية والاجتماعية اختياري وغير مشروط بعوامل التوريث التقليدية (القرابة – الثروة).

1 - الارتباط مؤسس على متطلبات موضوعية محددة كوحدة المصالح المادية المشتركة أو التخصص المهني.

2 - إمكانيات التكتل لهذه النخب هي بالأساس في ظل الأوضاع الراهنة "عبر طبقية".

3 - إن منظومة القيم الثقافية العامة تزيد من حظوظ قبول تكون هذه النخب وتضفي عليها شرعية كأداة تمييز معترف بها حيث مبدأ الكفاءة مقبول اجتماعيًا كمعيار للنجاح الاجتماعي ومن ثم للتفاوت المقبول أخلاقيًا والمحدد قانونيًا.

4 - إن إعادة إنتاج النخب لذاتها يتوقف على إعادة إنتاج شروط إنتاج تلك النخب والتي هي في الحقيقة تقع خارج حدودها البنيوية ومرتبطة تحديدًا باستمرار ثقافة المجتمع ككل (كمجتمع حديث) (تكافؤ الفرص، اتساع قطاع التعليم وانفتاحه على كل الفئات الاجتماعية، احترام قوانين لعبة التعاقد الاجتماعي.... إلخ).

5 - إن إقحام قطاعات كبيرة من المجتمع للقيام بدور إيجابي في مختلف المناشط

الثقافية/ العلمية سيعمل على التوسع المستمر للنخب الأمر الذي سيشكل مستودع دائم للتخفيف من حدة التفاوت.

6 - الطبيعة العضوية للنخبة في علاقتها بالمجتمع سيمكنها من تحقيق تنمية تستهدف تحويل العلم إلى ثقافة.

ملخص

- لا شك في أن الثقافة من أهم الآليات التي تسهم في استمرار الحياة، ولكن الأهم هو أن الثقافة هي ما يجعل الحياة تستحق أن تحيا.

- المجال الاجتماعي لا يعمل إلا إذا وجد أعضاء يستثمرون فيه أنفسهم ويساهمون فيه بثرواتهم المادية والرمزية.

- إن الدافع نحو العمل لا يكمن في الهدف المادي أو الغاية الرمزية للعمل (الاجتماعي، السياسي، الثقافي) ولا في الضغوطات التي يفرضها المجال نفسه، لكنه في العلاقة التي تربط الاستعدادات بالمجال، إذ الضرورة تتحول إلى سلوك داخل المجال الاجتماعي.

- الاستعدادات هي المسئولة عن رسم الاستراتيجيات الملائمة للسلوك كي يناسب العدد اللا محدود من المواقف المحتملة.

- **عيوب النظريات الثقافية السائدة:** إغفال خصوصية الأبنية الاجتماعية والأنساق الثقافية، فليس ثمة مجتمع ولا أية مرحلة واحدة من تاريخ أي مجتمع تحقق فيها كل القيم – الارتهان إلى مفاهيم نظرية أضفى عليها سحر التفسير والشروحات المتكررة طابع الخلود – توهم المثقف أو العالم المتصدي لهذه المعلومات أن له سلطة تحديد المقدس التي ترسم الحدود الفاصلة – الانغماس في الصراع عوضًا عن دراسة الصراع في حد ذاته – غياب الرؤية الشاملة بتجاهل المجتمع في كليته والتركيز على جزئياته بقصد تسويغ الحقيقة الجزئية عند جماعة معينة – النزوع إلى تعميق التفكك الثقافي العالمي والمحلي لإظهار التنوع كخلاف ثقافي جوهري بين الأمم والأعراق والنخب، .. – تنميط الآخر في هويات تجسد وعي الذات للآخر أكثر مما تجسد الآخر نفسه – البعد الثقافي هو البعد الأقل تقدمًا في المعرفة العلمية.

- **بدائل:** ثقافة الفرد لا يمكن أن تفصل عن ثقافة الفئة أو الطبقة، وثقافة كليهما لا يمكن أن تجرد عن ثقافة المجتمع كله – إن الأخلاق تكمن في التوافق مع القواعد الأخلاقية للسلوك إلا أنها غير متأصلة في القواعد نفسها – إن وجود

واستخدام الثقافة يعتمد على مهارة يمتلكها الإنسان وحده وهذه المهارة هي ما يدعي بقدرة الإنسان على التفكير العقلي والمجرد – إن وظيفة الثقافة هي جعل الحياة آمنة بالنسبة للمجتمع الإنساني الذي يحيا في ظله – المجتمعات في تطورها اتسمت بالمزيد من التمايز في الوظيفة بين أعضائها، ومع مرور الوقت اتخذت هذه الوظائف أوضاعًا تراتبية من حيث التفاوت في المكانة الاجتماعية، ما أدى إلى نمو النخب – إن بناء النخبة الليبية بمختلف روافدها على أسس جديدة سيخلق ظروفًا ملائمة لبناء تنمية شاملة وحقيقية بأقل كلفة اجتماعية – المقصود بإعادة البناء تمكين النخب من تولي مسئولياتها في التخطيط للتنمية وتولي قيادة تنفيذها ليس كأفراد فقط بل كفئات مترابطة عضويًّا.

- **مبررات البدائل:** الارتباط بين أفراد النخب المتشابهين في الخلفية الفكرية والاجتماعية اختياري وغير مشروط بعوامل التوريث التقليدية (القرابة والثروة) – الارتباط مؤسس على متطلبات موضوعية محددة كوحدة المصالح المادية المشتركة أو التخصص المهني – منظومة القيم الثقافية العامة تزيد من شرعية هذه النخب كأداة تميز معترف بها حيث الكفاءة معيار مقبول اجتماعيًّا للنجاح الاجتماعي ومن ثم للتفاوت المقبول أخلاقيًّا والمحدد قانونيًّا – إعادة إنتاج النخب لذاتها يتوقف على مقومات المجتمع الحديث (اتساع قطاع التعليم وانفتاحه، تكافؤ الفرص، احترام قوانين لعبة التعاقد الاجتماعي، ..) – إقحام قطاعات كبيرة من المجتمع في القيام بدور إيجابي في مختلف المناشط الثقافية/ العلمية سوف يشكل مستودعًا دائمًا للنخب للتخفيف من حدة التفاوت – الطبيعة العضوية للنخبة في علاقتها بالمجتمع ستمكنها من تحقيق تنمية تستهدف تحويل العلم إلى ثقافة.



جدلية الثقافي والسياسي

محمد الفقيه صالح

(1)

لا مجال للفصل بين السياسي والثقافي، كما أنه لا مجال للمطابقة بينهما. تلك ركيزة أساسية تنطلق منها هذه المقاربة، بما يفضي إلى أن المسألة ليست في وجود علاقة من عدمه بينهما، بل في طبيعة هذه العلاقة. نسمع كثيرًا عن "السياسة الثقافية" لأية دولة من الدول ضمن مجمل سياساتها في شتى الحقول والقطاعات، ونسمع من جهة أخرى عن "ثقافة سياسية" تميزها عن ثقافة علمية مثلاً أو فلسفية أو أدبية أو قانونية وهلم جرا. أما يزعم السياسي أن السياسة هي الأشمل، لأنها تحتوي في داخلها الثقافة وتخطط لها وتسيرها، فضلاً عن كونها تسيطر – في الغالب – عليها، أو على الأقل، تحاول الهيمنة عليها، فيما يذهب الثقافي، أو منتج الثقافة، إلى أن هذه الأخيرة هي الرحم الروحي الأكبر والأشمل، وهي المرجع والأساس، وما السياسة سوى بعد من أبعادها، أو ثيمة من ثيماتها؟

ألا يمكننا أن نتحدث – في هذا الصدد – عن "لحظة ثقافية" في فكر السياسي وأدائه، تتجلى أكثر ما تتجلى، حينما يعمد رجل الدولة، بل السياسي في عمومه، إلى نقد السياسة الرسمية أو الحزبية المحسوب عليها، أو مراجعة أسسها الأيديولوجية (البيروسترويكا على سبيل المثال)؟

وفي المقابل ألا يمكننا أن نتحدث أيضًا عن "لحظة سياسية" في أداء الثقافي وفعله حينما ينصرف إلى تأصيل الهوية الوطنية مثلاً، أو إحدى الهويات الفرعية، أو حين يسعى إلى تجديد الثقافة الوطنية ومراجعة أسسها مراجعة نقدية صارمة؟ أما

يحرث الثقافي بذلك الأرضية الاجتماعية لإحداث تطور في الوعي العام، يفضي بدوره إلى تحول سياسي بعيد المدى (كما هو الأثر الذي أحدثه – على سبيل المثال – فكر فلسفة التنوير في التمهيد للثورة الفرنسية)؟

(2)

هكذا يبدو واضحًا، أن هناك حيزًا متشابكًا – لا مفر من التسليم به – هو الذي تتقاطع فيه دائرتا الثقافة والسياسة، وإن ظل الحيز الأكبر في كل دائرة منهما مستقلاً نسبيًا ومتمايزًا عن مثيله في الدائرة الأخرى، ذلك أن لكل من الثقافي والسياسي حقله الخاص وآلياته وأدواته ومنهجياته وأسئلته ومهامه.

تتركز مهمة السياسي في الإمساك بقياد الدولة وسلطة الإدارة، أو السعي إلى تملكهما، من أجل تسيير شئون المجتمع وفقًا لنهج أو خط محدد ومصالح معينة، متوسلاً في ذلك الأدوات الإقناعية (الإيديولوجيا) والإكراهية القهرية (أجهزة القمع)، أما الثقافي فتتمحور مهمته حول وظائف التأسيس والتأصيل والنقد في حقل الفكر والمعرفة والإيديولوجيا والسياسة والوعي ونسق القيم والخبرة الجمالية.

تتأطر العلاقة بين الثقافي والسياسيّ – إذن – في بقعة متحركة ومتوترة، هي برزخ ما بين الفصل والوصل، تتراوح الحركة فيها بين التأقطب والتوازن، بين تحكم السياسيّ وتمرد الثقافيّ، بين إلحاق الثقافي بالسياسيّ واستقلاله أو تأبيه على الانقياد والذيلية. وهي بالإضافة إلى ذلك علاقة إشكالية ومركبة، يتوازى فيها الثقافي والسياسيّ ويتقاطعان أو يتدافعان، يتناغمان ويتناقضان، يتحالفان أو يتصالحان ويتصارعان إلى حد النحر والتناحر. ينزع السياسيّ غالبًا إلى التبرير، ويتوخى الواقعية والمنحى العملي، فيما يجنح الثقافي إلى النقد والمراجعة وإعادة التأسيس، مدججًا بذخائر المعرفة والحلم والخيال والمثال. وحينما يستقوى السياسيّ على الثقافي بسلطة الإدارة والإيديولوجيا القمعية، لا يملك الثقافي إلا أن يتحصن بملكوت الضمير وذاكرة الجماعة ورحم الفكرة وسلطة الكلمة، وكأنما هو جدل محتدم بين ضعف القوة (لدى السياسيّ) وقوة الضعف (لدى الثقافيّ).

(3)

تلك هي الملامح العامة للعلاقة المتشابكة بين الثقافي والسياسيّ، لكن الأمر يستدعي – فيما أعتقد – مزيدًا من التحديد والتعيين لصور هذه العلاقة وتجلياتها

كما تبدت عمليًا وواقعيًا وتاريخيًا على الصعيد العربي، كإطار عام، وضمن نطاق تجربتنا الليبية في خصوصياتها الوطنية القطرية، ذلك أن التاريخ فيما يختص بتحليل الظواهر الإنسانية والاجتماعية وفحص الفرضيات المتعلقة بها، يمثل – كما نعلم – النظير المنهجي الممكن للمختبر العلمي في تحليل الظواهر الطبيعية والتحقق مما يطرح بشأنها من فرضيات.

في هذا الإطار، يمكننا الحديث، فيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافي والسياسيّ على صعيد التجربة العربية المعاصرة، عن ثلاث لحظات أساسية، على أن لا يحول ذلك دون درس الخصوصيات القطرية واستنطاقها:

أولاً – لحظة التأسيس النهضوي: وفيها تصدّر الثقافي جبهة الصراع والمواجهة مع الآخر الاستعماري والحضاري في آن واحد، وتصدى لأسئلة الواقع العربي الإسلامي وهو ينكشف على ضعفه وهشاشته أمام التحدي الاستعماري الكاسح. الثقافي في هذه اللحظة هو الذي صاغ الفكر السياسيّ، وأعاد بناء الوعي الوطني والقومي والديني، وصاغ مشروعًا شاملاً للنهوض والتحرر (الأفغاني، محمد عبده، الكواكبي، قاسم أمين وغيرهم). في هذه اللحظة يتملك الثقافي السياسي ويؤسس له ويحدد وجهة السير، في مواجهة الطغيان والاستبداد التركي وتمثلاته المحلية، أو في مواجهة الحدث الاستعماري، إلى الحد الذي نجد فيه قادة الفكر والثقافة يتولون – في نفس الوقت – القيادة والتوجيه السياسي، الأمر الذي يعكس علاقة تناغم وتكامل واضحة بين الفكر والحركة، أو بين الثقافي والسياسي في لحظة التأسيس النهضوي.

ثانيًا – لحظة الحداثة الليبرالية: وفيها تمايز الثقافي عن السياسيّ، وإن كان هناك حيز متداخل ومتشابك ظلا يتحركان فيه، حيث استمر السؤال النهضوي مطروحًا، لكنه أخذ في هذه المرحلة صيغة التساؤل عن الإطار الملائم لبناء الدولة والمجتمع العربي الحديث في ظل سؤال إشكالي آخر، هو سؤال الهوية. لقد ازداد الواقع في هذه اللحظة تعقدًا وتركيبًا، وطرح مهام جديدة اقتضت تبلور السياسيّ، كوظيفة ودور، في صورة تشكلات حزبية، تعبر عن مصالح ومطامح طبقية وفئوية، إما ضمن إطار وطني، أو في إطار عقائدي أوسع، وكل ذلك في سياق تشكيلة رأسمالية كولونيالية تابعة.

من جانب آخر مضى الثقافي قدمًا في تطوير فكر النهضة، وفقًا للأسئلة الجديدة التي طرحتها دولة الاستقلال، رافعًا راية التحديث والحداثة الفكرية والسياسية،

ومنخرطًا في مشروع طموح لتجديد الثقافة تحت وطأة التحدي الحضاري الغربي الحديث، ومعطيًا في سياق كل ذلك صياغات مختلفة لسؤال الهوية الحضارية.

في هذه اللحظة يتوازى الثقافي والسياسيّ ويتوازنان، ويقر كل منهما للآخر بدوره ووظيفته وفاعليته. المثال النموذجي لنمط هذه العلاقة يجسدها ما انتهى إليه اللقاء العاصف بين العقاد والنحاس باشا في مصر، إبان ثلاثينيات القرن الماضي، حين غضب النحاس ونهض قائلاً باعتداد وشمم "أنا زعيم الأمة"، فرد عليه العقاد بندية واعتداد هو الآخر "وأنا كاتب الشرق".

ثالثًا – لحظة المصادرة الشمولية: وفيها يستحوذ السياسيّ (ممثلاً هنا بالدولة والإيديولوجيا الشعبوية، وبالصيغ المذهبية المغلقة للأحزاب القومية والدينية والماركسية) على المشهد برمته، حيث يعمد جاهدًا إلى إلغاء دور الثقافيّ، إما بمصادرته وإلحاقه بجهازه الإيديولوجي، أو بقمعه – في حالة التأبي – ونفيه خارج دائرة الفعل والمشاركة. الثقافي في هذه الحالة إما أن يؤثر الأمان والسلامة بالامتثال والذوبان في آليات سلطة الإيديولوجيا الشعبوية أو الحزبية، أي أن يتلاشى ويغيب عن الفعل التاريخي المتمايز، وإما أن يتحصن بالعناد والرفض، مفضلاً الوجود الصامت المقموع في ظل الاستقلالية والاعتداد بالتمايز، على الظهور الصائت الممسوخ كتابع ذيلي للسياسيّ.

في لحظة المصادرة الشمولية، يتراجع الثقافي كدور ووظيفة وإنجاز، إلى حد الضمور والتلاشي، ويستبدل به السياسيّ منظومة إيديولوجية جاهزة ثابتة مغلقة، كأداة للإقناع والتضليل والتبرير، ولا يجد الثقافي أمامه في هذه الحالة سوى خيارين أحلاهما مرّ: إما الاندماج في الإيديولوجيا الشعبوية، أو النفي خارج دائرة الفعل، وبذلك تصطبغ العلاقة بين الثقافي والسياسيّ، في هذه اللحظة، بصبغة الارتياب والتوجس وسوء الظن، بل والضغينة أيضًا، وفي مثل هذه الوضعية يتمظهر الثقافي المتحصن باستقلاليته في بضعة احتمالات، أهمها:

أ) أن يقتصر على وضعية الدفاع، فيؤول به الأمر إلى خانة التهميش والعزلة، وفي هذه الحالة تظل المهمة الرئيسية المطروحة في أجندته، هي الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من رأسمال رمزي وضمير نزيه، معتدًا باستقلاليته، في مواجهة تغوّل السياسيّ وهيمنته. وفي ظل هذه الوضعية، التي يتم فيها تسييج فضاء الفكر والثقافة بالممنوع وغير المسموح بالتفكير فيه واللا مفكر فيه، تنتفي إمكانيات الحوار والتفاعل الخصيب، مما يحول دون تهيئة المناخات الملائمة لإنجاز مشروعات

ثقافية كبيرة وطموحة تنهض بالمجتمع وتدفع به نحو آفاق رحبة، الأمر الذي من شأنه أن يصيب الفكر والثقافة في مقتل.

ب) أن يتسرب الثقافيّ، **المقموع** والممنوع، من شقوق المجتمع وهوامشه وزواياه المتوارية، من خلال **إنتاج ثقافة** بديلة، غير رسمية، مهمشة ومقصية، شبه سرية، أحرى بنا أن نسميها **"ثقافة الظل المقاوم"**. في هذا الاحتمال يتحول الثقافي المتحصن **باستقلاليته ونزاهته**، والمتمسك بدوره ومسئوليته التاريخية، إلى درع للحرية وراية لها وضمير **حارس** للحلم بها، لاسيما إذا ما انقسم السياسيّ على نفسه إلى شعبوي تسلطي، **وآخر ديمقراطي** إنساني، إذ يتجه الوضع آنئذ إلى إعادة صياغة العلاقة بين **الثقافي والسياسيّ**، في تبديه الديمقراطي، ضمن شرط مهيأ لمقاومة التسلط **الشعبوي** الشمولي، الأمر الذي من شأنه أن يعيد العلاقة بين الثقافي والسياسيّ **إلى صيغة التكامل** والتوازن من جديد، بعد أن ظلت تعاني من اختلال مبهظ **لصالح التسلط** الشعبوي والانغلاق الإيديولوجي، ومن الواضح أن الضرر في اختلال هذه العلاقة لا يقتصر على الثقافي فحسب، بل يطال أيضًا السياسيّ في مضمونه الديمقراطي.

(4)

هذا على الصعيد **العربي العام**، أما في نطاق التجربة الليبية، فلم يكن الأمر مختلفًا كثيرًا، بل **يمكن القول** إنه لم يكن سوى تنويع على السياقات العامة الرئيسية للعلاقة بين **الثقافي والسياسيّ** عربيًّا.

فلحظة التأسيس **النهضوي**، على المستوى العربي، تتمظهر ليبيًّا في صورة تأسيس لتأصيل الهوية الوطنية **من خلال** المقاومة الجهادية والسياسية، حيث يطغى شاغل مواجهة الحدث **الاستعماري في** البداية، ثم المساعي السياسية لنيل الاستقلال الوطني فيما بعد، على الثقافي والسياسيّ في آنٍ معًا، فيما يتلامح السؤال النهضوي خافتًا ومتواريًا في خلفية الصورة، لدى بعض قادة الحركة السنوسية وكبار مثقفي الحواضر الليبية الرئيسية، **لأسباب** ترجع – في ظني – إلى طرفية البنية الاقتصادية الاجتماعية الليبية **وضعفها وهشاشتها**، مقارنة بمثيلتها في مركز المنطقة العربية بمصر والهلال الخصيب.

في هذه اللحظة، يتشكل الثقافي في ليبيا، من اندغام الوعي الديني التقليدي بالوعي الوطني الحديث، في مركب جديد، كان بمثابة الأساس والمرجعية للسياسيّ،

فكرًا وحركة، أي أن الثقافي – في هذه اللحظة – تكرس بالكامل لقضية التحرر والاستقلال الوطني، ولذلك اتسمت العلاقة بينه وبين السياسيّ فيها – كما حدث على المستوى العربي – بالتناغم والتكاتف والتكامل إلى حد الاعتماد المتبادل، بل يمكن القول إن الأولوية انعقدت في ليبيا، بعد انكسار الحركة الجهادية، للثقافي الذي تقدم ليصوغ الفكرة الوطنية ويقود ساحة المقاومة السياسية، فشهدنا شعراءنا وأدباءنا، إبان سني الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، يتصدرون المشهد الثقافي والسياسي الوطني في نفس الوقت، فيعمدون إلى تشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب، ويقودونها على درب الاستقلال الوطني (أحمد وعلي الفقيه حسن، إبراهيم الأسطى عمر، علي المصراتي مجرد أمثلة في هذا الخصوص)، وكأن وجود الثقافي في المرحلة الجهادية لم يكن سوى وجود سياسي كامن، أو وجود سياسي بالقوة، لم يلبث حين آذنت اللحظة المناسبة، أن تحول إلى وجود سياسي بالفعل.

في مرحلة دولة الاستقلال طرأ متغيران جديدان، في ما يخص العلاقة بين الثقافي والسياسي في ليبيا، هما الدولة الليبية الحديثة، على المستوى الرسمي، والإيديولوجيا القومية الشعبوية، ممثلة في الناصرية والبعث والقوميين العرب، مع تأثيرات يسارية ماركسية محدودة، على المستوى غير الرسمي. انفصل هنا الثقافي عن السياسيّ وتمايز كل منهما عن الآخر (كما هو الشأن في لحظة الحداثة الليبرالية العربية)، وكأنهما غادرا بساطة تكوين اللحظة التأسيسية الأولى ووضوح أبعادها ومهامها، باتجاه علاقة أكثر تعقدًا وتركيبًا، حيث شهدت العلاقة بين الثقافي والسياسي مسارين متوازيين، فمن ناحية حظي الثقافي بهامش من الاستقلالية في علاقته بالدولة، مكنته من أن يؤسس لتحديث الثقافة في ليبيا وتجديدها، كما احتفظ بمسافة واضحة بينه وبين السياسي الشعبوي الذي كان يتحرك وينمو في الأوساط الشعبية خارج دواليب السلطة، ناقلاً إلى الساحة الليبية توجهات الإيديولوجيا الشعبوية المشرقية واسترابتها من استقلالية الثقافي والاستخفاف به والتهوين من شأنه.

الجدير بالملاحظة أن الثقافي في مرحلة الاستقلال انتقل اهتمامه وإنجازه من الشاغل التحرري وتأصيل الهوية، إلى شاغل تأصيل الكيان القطري الوطني، ولذا بدا الانشغال بالتاريخ الوطني واضحًا في خلفيات الحركة الأدبية والفكرية، وشهدت المدرسة التاريخية والتراثية الليبية في هذه الظروف والمناخات تطورًا ملحوظًا، وإن كان ذلك في غير المسائل التي تثير حفيظة الدولة، حيث امتنع الثقافي مثلاً عن مراجعة ودراسة تاريخ الحركة السياسية الوطنية إبان الأربعينيات، امتثالاً منه للسياج

الذي ضربته السلطة الملكية حول هذا الموضوع. ولا ريب في أن الدولة الليبية كانت تنظر بعين الرضا إلى مجمل توجهات الثقافي حينذاك، لكونها تؤصل لها كدولة على الصعيد الثقافي، فيما نظر إليها القومي الشعبوي بحسبانها تأصيلاً منحرفًا للإقليمية القطرية، وكل ذلك مهد لتعقيدات العلاقة بين الثقافي والسياسيّ في لحظتها الليبية الثالثة.

لقد اتجهت الدولة الشعبوية في ليبيا منذ بدايتها إلى تضييق الخناق على الثقافي ومحاولة إلحاقه بجهازها الإعلامي والإيديولوجي، الذي أرادت له أن ينفرد بصياغة الوعي العام، من خلال خطاب شعبوي يتجاوز الهوية الوطنية ويقفز عليها، باتجاه انتماء قوموي شامل مقطوع الصلة بالتفاصيل والخصوصيات القطرية المحلية، وظلت تنظر بعين الريبة والاستنكار إلى استقلالية الثقافيّ، لأنها ترى فيه منافسًا لها على التملك الثقافي للمجتمع، فضلاً عن اعتباره ملاذًا للسياسي المصادر – بدوره – والمختلف، ومحل اختمار لظهوره على مسرح الاجتماع السياسي، وقد دفعها كل ذلك إلى شن حملات قاسية متتالية استهدفت قمع الثقافيّ، فضلاً عن السياسيّ، وتخويفه وشل إرادته وفاعليته.

ما قامت به الدولة الشعبوية في ليبيا حيال الثقافي تجاوز كثيرًا ما قامت به مثيلاتها العربيات. فقد كان للثقافي في تلك البلدان حضور نسبي، وإن كان مسيجًا ببعض المحظورات والممنوعات، أما في ليبيا فقد تجاوز الأمر الفروع إلى الجذور ذاتها، فلم يكن مسموحًا للثقافي إلا بأن يذوب في الإيديولوجيا الرسمية ويعيد إنتاجها في خطابه، أي أن التناقض والتنافر هنا – بين الثقافي والسياسيّ – بدا أكثر حدة منه في أنظمة شعبوية عربية أخرى. فكيف كانت استجابة الثقافي في ليبيا لضغوط السياسيّ الشعبوي الرسمي وقمعه؟ هل خضع له وذاب في جهازه الإيديولوجي؟ أم سايره واحتفظ بمسافة بينهما مع عدم استفزازه أو إغضابه؟ أم سعى إلى الإفصاح عن رفضه ومقاومته ضغوط السياسي الهادفة إلى استيعابه واحتوائه؟

الجدير بالنظر – في هذا الصدد – واللافت للانتباه، أن الثقافي في مواجهته ضغوط السلطة الشعبوية في ليبيا، احتفظ بنفس استراتيجيته السابقة، وهي محاولة الحفاظ على استقلاليته، من خلال الاستمرار في تأصيل الكيان، وتنمية المدرسة التاريخية والتراثية الليبية، وبلورة أدب وفن ليبي يعكس الخصوصية المحلية وينفتح على الحداثة، مع الحرص على تفادي كل ما من شأنه أن يستثير السياسي الشعبوي ويستفزه، أي الحرص على إظهار الحياد حيال ما يشهده الواقع من سلبيات وقمع، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله الثقافي هو أن يستنكف عن المشاركة في حملات

التضليل والتغطية على أي تجاوزات، مع اغتنام كل سانحة لإبراز خطاب ثقافي مغاير للخطاب الإيديولوجي السياسي ومتمايز عنه. وقد أفلح الثقافي – رغم إثخانه بالجراح – في خلق ملامح ضمير ثقافي وطني جاد ومسئول، ظل هو الأساس والمرجع في مدونة الثقافة الليبية المعاصرة، التي ظلت محصورة – بفعل التجاهل الإعلامي الرسمي – في دائرة محلية محدودة، ولم يقيض لها الإشهار والإسناد الرسمي الكافي لتسويقها على المستوى الجماهيري الداخلي الواسع، ناهيك عن المستوى العربي الأوسع.

استخلاصات ونتائج:

قدمنا في الورقات السابقة عرضًا تحليليًّا تاريخيًّا وجيزًا لجدلية العلاقة بين الثقافي والسياسي في عمومها، وكما تبدت لنا عربيًّا وليبيًّا، ونخلص من كل ذلك إلى جملة من النتائج والملاحظات نوجزها في الآتي:

- إن العلاقة بين الثقافي والسياسيّ، لا تعدو كونها تجسيدًا وانعكاسًا لطبيعة النظام السياسي وطريقة تسييره للشأن العام. فهي علاقة تكامل وتضافر وتكاتف، حينما ينفتح السياسي (وبالتحديد سلطة الدولة) على كافة مكونات المجتمع بهدف تطوير الاجتماع السياسي، وهي علاقة صراع وتدافع إذا ما عمد السياسيّ إلى تجاوز تلك المكونات أو تجاهلها أو مصادرتها.
- إن الصيغة المثلى للعلاقة بين الثقافي والسياسيّ، هي صيغة التوازن، إذ يتهيأ فيها لكل منهما أن ينصرف بكامل إمكانياته إلى أداء دوره ووظيفته وتحقيق إنجازه على أكمل وجه ممكن.
- إن الظروف التي يتاح فيها تمايز واضح بين السياسي والثقافي، أي عدم إلحاق الثقافي بالسياسي وإدماجه فيه، غالبًا ما تغتني بمشروعات ثقافية أساسية وكبيرة، تؤذن بانتقال الوعي العام إلى آفاق أبعد وأرحب (مشروعات طه حسين والعقاد ولطفي السيد ومصطفى وعلي عبد الرازق وأحمد أمين وسلامة موسى وغيرهم، إبان الحقبة الليبرالية بمصر، ومشروعات الجابري والعروي وطه عبد الرحمن وغيرهم في المغرب).
- إن الدور القيادي الذي اضطلع به الثقافيّ، أو بعبارة أخرى غلبة الوعي الثقافي على الوعي السياسي في لحظة التأسيس النهضوي عربيًّا، والتأسيس لتأصيل الهوية الوطنية ليبيًّا، إنما ارتبط بظروف خلخلة الدولة المحلية (دولة محمد علي في مصر) أو تدميرها (الدولة العثمانية في ليبيا).

- إن القدر المحدود لتواجد الثقافي وحضوره في مرحلة الدولة الشعبوية في ليبيا، والقدر الأوسع لتواجده وحضوره إبان الحكم الملكي، إنما يرجع إلى ابتعاد الثقافي عن نقد الأوضاع العامة، بما في ذلك التعدي على الحريات ومصادرتها، صونًا – فيما يبدو – لوجوده هو (أي الثقافي) من المصادرة والإلغاء. والحالات المحدودة التي بادر فيها الثقافي إلى إبداء مواقف النقد والاعتراض، تعرض فيها خلال الحكم الملكي لبعض الضغوط والمضايقات (قضية خالد زغبية عام 1958 مثلاً) ولقمع أشد وأشرس إبان العهد التالي (اعتقال العديد من المثقفين والكتاب في قضايا مختلفة، أبرزها وأوضحها على مستوى العلاقة بين الثقافي والسياسي هي قضية مجموعة 1978).
- انطلاقًا مما ورد في النقطة السابقة، يعنّ لنا أن نتساءل: هل التوجه الذي غلب على مجمل مسيرة الثقافة الليبية، منذ الفترة الاستعمارية حتى اليوم، نحو التاريخ والتراث قصد التأصيل والتأسيس، كان استجابة لحاجة ملحة طرحها الواقع والظرف التاريخي الخاص؟ أم أن هذا التوجه الغالب إنما يعكس – في حقيقة الأمر – حالة الضعف والهشاشة التي تنطوي عليها البنية الثقافية الليبية، إذ تدفع حالة الضعف تلك بالثقافي إلى التحصن بالتاريخ والتراث في مواجهة رياح الطمس والإلغاء والقمع والمنع والمصادرة؟ أم أن واقع الحال يقبل الجمع بين هذا الافتراض وذاك؟ وفي كل الأحوال، هل نتوقع للثقافة الليبية، إذا ما أتيحت لها هوامش أو مساحة واسعة من الاستقلالية والحرية، أن تغادر هاجسها التأصيلي، وهو بالأساس آلية دفاعية، باتجاه اتخاذ مبادرات جديدة وجريئة أكثر تغلغلاً في الواقع الحي واشتباكًا مع ثقافة العصر؟



تنمية الثقافة وثقافة التنمية

سالم العوكلي

انطلاقًا من عزلة العمل الثقافي لدينا وتهميشه من قبل الأداء التخطيطي في مجتمعنا الذي ركز على الكيان المادي أكثر من المعنوي، وأحال مكونات التنمية الشاملة إلى جزر معزولة، الشأن الذي جعل من هذه التنمية ضحية فعل ازدواجي أجهض طموحاتها، عبر انغلاق ساهم في عزلتها وتفريغها من تراكم الخبرة، أو عبر الاستعانة بتجارب وافدة تفتقد إلى الوعي بثقافة المكان وخصوصياته، الأمر الذي أدى إلى فصل تام بين التنمية والثقافة أفقد فكرة التطور هذا التناغم الضروري بينهما، فغدت الثقافة تحلق في فضاء من التنظير والأوهام، والتنمية تسعى على أرض جرداء، وتأتي هذه الورقة كمحاولة لتبيان أهمية البعد الثقافي للتنمية والبعد التنموي للثقافة، حيث سنتطرق في البداية لبعض المفاهيم النظرية لهذه العلاقة الضرورية، ومن ثم لمنطلقات التناغم الممكن بين الثقافة والتنمية، مشيرين إلى نسبية الثقافة التي يؤدي التعميم بشأنها إلى إرباك شامل، مستعينين في هذا المنحى ببعض المراجع والتطبيقات العالمية التي تؤكد من ناحية أهمية الوعي بالخصوصية الثقافية للمجتمع المستهدف في صدد التخطيط لتنميته، وللتأكيد من ناحية أخرى على نسبية الثقافة كمدخل للتنمية، معرجين على البعد الديني والموقف إزاء التراث اللذين يشكلان وجدان وثقافة الناس ونظرتهم إلى الواقع والمستقبل، وانطلاقًا من نظرة مبدئية إلى تاريخنا الحديث سيكون ضروريًا التطرق إلى مفهوم المدينة وأزماتها باعتبارها الوعاء التاريخي لعمليات التنمية والمنتج الدائم لثقافة التقدم ومراكمة الخبرة، وهو الشأن الذي سيحيلنا تلقائيًا إلى علاقة التنمية بالديمقراطية ومبدأ إطلاق الحريات السياسية والاقتصادية المختلفة،

حيث سنعتمد على تطبيق محلي يتعلق بحرية الاقتصاد كمؤشر هام لهامش الحريات في مجتمعنا ومدى علاقة هذا المؤشر بالعملية التنموية ودخل الفرد، وبعده المتأثر والمؤثر في ثقافة المجتمع، لنخلص في النهاية إلى بعض النقاط الهامة التي نقترح إدراجها ضمن مكونات الوعي، في حالة توخينا الثقافة كمدخل للتنمية.

مفاهيم أولية:

مفهوم التنمية الإنسانية كما ابتكرته نظريات التنمية البشرية العالمية – وعرفته على أنه "مجموع الترتيبات الاجتماعية المعززة للمنافع الإنسانية والقائمة على توسيع الخيارات المتعددة للإنسان من حيث تفعيل قدراته والفرص المتاحة له، اعتبارًا من كونه محور تركيز جهود التنمية"، حيث أن هذا المعنى يركز على الإنسان، ويعامل البشر كمدخل في عملية التنمية.

(مفهوم الثقافة يتنوع في اللغة بحسب المعنى المراد توظيف اللفظ فيه، حيث يرتبط معنى (Culture) بالاستقرار والتحضر المرتبط بالزراعة والتوسع المدني، وسنتبنى هنا التعريف الذي ورد في بحث د. أم العز الفارسي (السياسة الثقافية.. محاولة لرسم ملامح الحالة الليبية) الذي شاركت به في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا الذي أقامه مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، حيث توافق على أن الثقافة هي: "اجتماع الأنظمة المادية والروحية التي ابتكرها الإنسان لتحكم سلوكه فيما هو ذاهب إلى الارتقاء بهويته وذاته ونمط حياته والإعلاء من شأن وجوده في الحياة عبر الانخراط في صيرورة هي الثابت الوحيد في هذه الحياة، وعبر الاحتفاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كي تسكنها وتتولى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها).

ومن خلال هذين المفهومين تتضح العلاقة الجدلية بين التنمية والثقافة كحقلين مشغولين أساسًا بتطوير حياة الإنسان ومن ثم المجتمع بأكمله عبر تناغم جوهري بينهما، ولا سبيل لتحقيق ازدهار ورفاه اجتماعي عبر المساهمة الفاعلة والمنتجة ضمن سياق الحياة الإنسانية برمتها إلا بهما، الشيء الذي أفرز مفهومًا حديثًا في الأدبيات الاجتماعية والسياسية أخذ قدرًا كبيرًا من التداول في العقود الأخيرة ألا وهو الثقافة التنموية.

- التنمية الثقافية مفهومٌ مبتكرٌ من مفاهيم العمل الاجتماعي في مدلولاته الشاملة التي تتسع لشتى مناشط الحياة الإنسانية، والتي تشمل مختلف مناحي الجهد البشري، اقترن ظهورُه بحركة اليقظة الفكرية الحديثة، وتبلور بصورة واضحة،

مع تطوّر رؤية المجتمع الدولي إلى رسالة الثقافة في الحياة، ودورها في بناء المجتمعات المعاصرة، حتى صار هذا المفهوم اليوم، من قواعد تقدّم الشعوب، ومن ثوابت السياسات الثقافية والاجتماعية في العالم الحديث.

- إنَّ التنمية الثقافية، هي المعادلُ الموضوعيُّ لتنمية المجتمع ثقافيًا، ولتنمية الثقافة اجتماعيًا واقتصاديًا، لتكون الثقافة عنصرًا فاعلاً في تطوير آليات النمو، ولتدعيم المجهودات التي تُسخر للنهوض بمستويات الحياة، ولترقية الإنسان، وللرفع من قدراته، ولتحسين أوضاعه في المجتمع.

ولذلك، فإنّ للتنمية الثقافية مفهومًا واسعًا، يدخل في نطاق التنمية الشاملة التي تقوم على ثلاث قواعدَ رئيسَة:

1 - إقامة العدل، في مدلولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 - تبجيل الإنسان والتأكيد على حقوقه وحفظها، وتعهده بالتنشئة الصالحة والرعاية المتكاملة.

3 - الأخذ بمناهج العلم في التفكير والتخطيط لطرق التقدم، ولوسائل التطور، ولأساليب الرقيّ في المجالات كلّها.

فالتنمية بهذا الاعتبار، عمليةٌ مترابطةُ الحلقات، مطردةُ المراحل، وذلك للتداخل القائم بين مختلف العناصر التي تتكوَّن منها عمليةُ البناء الشامل للمجتمع.

وفي هذا السياق، فإنَّ التنمية الثقافية قاعدة متينة من أسس التنمية الشاملة المستمرة؛ لا تقوم إلاّ بها، ولا تؤدي دورها إلاّ من خلالها، ولا تنتج إلاّ إذا كانت الثقافة مثمرةً منتجة.

ولذلك، فإنّ التنمية الثقافية لا تقوم من فراغ، ولا تتحقق طفرةً، وإنما هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل يكمل بعضها بعضًا، إذا توفرت بالقدر اللازم، وتكاملت بالصورة المطلوبة، أدت إلى بروز العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية الثقافية على النحو الذي يتناسب مع الجوانب الأخرى للتنمية.

تنمية الثقافة أو التنمية الثقافية:

- التنمية الثقافية تبدأ من تنمية الثقافة أساسًا، وصولاً إلى تطويرها، وتحديثها، وبلورتها، حتى تكون ثقافة هادفةً، بانيةً، للإنسان وللمجتمع، أولاً وقبل كل شيء، وذلك من منطلق تحديد دقيقٍ لماهية الثقافة، ورسمٍ موسَّعٍ لمعالم مجالها الحيوي.

- لمّا كانت الثقافة هي مجمل النشاط الإنساني في حقول الإبداع الفكري والأدبي والفني، على تعدد أوجه هذا الإبداع، وتَشَعُّب نواحي هذه الحقول، وكان العمل الثقافي عمومًا، شديد الارتباط بالمناخ الاجتماعي وبالوضع الاقتصادي العام، فإن قيام التنمية الثقافية، على النحو الذي يحقق التقدم الثقافي والازدهار الفكري ويكفل تطور المجتمع، هو أمر مرهون بإيجاد الدوافع الموضوعية والحوافز الذاتية لدى الأفراد والجماعات، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، والتي من شأنها أن تطلق القدرات، وتفجّر المواهب، وتحرّك الملكات للإبداع وللابتكار وللإنتاج الفكري الذي يُنعش الحياة، ويمتّع الإنسان، ويساهم مساهمةً فعالةً، في تطوّر المجتمع فكريًا وثقافيًا، وفي رقيّه اجتماعيًا وحضاريًا.

منطلقات التنمية الثقافية:

ولهذه الأهمية القصوى التي تكتسبها التنمية الثقافية، ، فإنّ بناء المجتمع السويّ، الذي يحقق الإنسان في ظله ذاته ووجوده، ويؤدّي رسالته في الحياة ويبدع وينتج ويبني أسس الحياة الآمنة الكريمة، يتوقف على مدى التنمية الثقافية، وعلى مستواها وحجمها، وعلى مقدار تأثيرها في المجتمع.

- لا بد أيضًا من الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية وهو المشروع المستقبلي للقوى الوطنية والتي تدخل ضمنه تنمية الأفراد ضمن الاختصاصات والقدرات الذاتية، واعتبار الثقافة الوطنية هي جزء من استراتيجية العمل الوطني. ويأتي ذلك من خلال دعم البرامج التي تسهم في تطوير المؤسسات السياحية والثقافية والإعلامية والدينية ودعم المؤسسات غير الحكومية.

وما يشير إلى فشل أكثر الحكومات هو تهميش الثقافة الوطنية ودعم ثقافة التسلط وأدلجة الوسائل الإعلامية والمؤسسات غير الحكومية، مما يساعد في قتل الجانب الوطني للفرد باتجاه المصالح الضيقة.

- التنمية الثقافية هي إحدى المرتكزات الأساسية في رفع وتطوير الثقافة التنموية التي تعتمد على التكنوقراط والكفاءات العلمية والاختصاصات الفنية والتربوية. لذلك تعتبر العلاقة جدلية بين الحالتين وتستلزم المتابعة الدقيقة للمتغيرات وفاعلية المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويرى المحللون في هذا المجال أن المعايير الأساسية في التنمية هي الترابط الوثيق بين السلطات الثلاث واستكمالها بدور فاعل للسلطة الرابعة.

وبالتالي سيكون للإعلام والصحافة أكثر من دور لأنها مرة تعمل كمؤسسات رقابية ومرة أخرى كمساهم في دور تنموي، وبنسبة أعلى سيدخل القطاعات الثلاثة ليكون المفتاح الرابط لها، وسيكون الإعلام مزدوج التأثير، بحيث مرة يكون تصاعديًا، وهذا يعني نقل الحقيقة للسلطات لكي تساهم في معالجة الموقف، بينما يكون التأثير تنازليًا، أي يخترق السلطات الثلاث ويؤثر في عملية بناء الفرد والمجتمع... أما المعايير الأساسية للتنمية فهي تتمثل في الأداءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنمية الثقافية، وتعتبر هذه المعايير هي المورد الطبيعي لدعم البرامج الاستراتيجية، لذا ستكون الافتراضات واقعية ومحتملة وبخيال واسع ومتطور. وبالتالي فإن هذه المعايير تحتاج إلى توازنات مشتركة ترتبط بالعامل الزمني والمكاني للتركيبة الاجتماعية وخصوبة البيئة وواقعية الرؤية، ولاستدامة هذه الأدوار لا بد من تطوير المهارات الشخصية وتوفير المستلزمات الخدمية وتعزيز قانون حماية الفرد.

النسبية الثقافية:

برغم أن المختصين في الأنثروبولوجيا الثقافية قد شاركوا في التخطيط لبعض المشاريع التنموية، لكن هذه المشاركة كانت تقتصر في العادة على التأكيد على أن الحقائق الثقافية ظاهرة بشكل كاف في التصميم، ونادرًا ما كانت لتشجيع التغيير الثقافي. يُقر العديد من علماء الأنثروبولوجيا، وعلماء الاجتماع، بالنسبية الثقافية، وهي النظرية التي تنص على أنه يتوجب على كل مجتمع أو ثقافة أن تُحدد قيمها وأن لا يوجد بين الثقافات ما هو أفضل أو أسوأ، بل هناك اختلاف فيما بينها. ويمكن للمرء أن يتصور رد الفعل المريع على تعليق أدلى به ديفيد لاندس، كات (ثروة وفقر الأمم) في مؤتمر للبنك الدولي في عام 2000: هناك ثقافات أسميها "سامة" تُعيق الذين يتمسكون بها."

- تتفق النسبية الثقافية بشكل رائع جدًا مع ميل العديد من الاقتصاديين إلى افتراض أن الناس سواسية في كل أنحاء العالم، وكما كتب وليم إيسترلي، عالم الاقتصاد في البنك الدولي سابقًا ومؤلف كتاب (عبء الرجل الأبيض): "ربما هناك الكثير مما يمكن قوله حول وجهة نظر الاقتصادي قديمة النمط على أن الناس سواسية في كل مكان وأنهم سيستجيبون للفرص الاقتصادية والحوافز الصحيحتين". فكيف إذن – يستطرد إيسترلي – يمكن أن نفسر سبب الأداء الأفضل لبعض الأقليات العرقية أو الدينية مقارنة بالأغلبية العظمى للسكان في البلدان متعددة الثقافات حيث تكون الفرص الاقتصادية والحوافز متاحة للجميع،

كما هو الحال عند الأقليات الصينية في إندونيسيا والفلبين وتايلاند وغيرها من الأماكن التي هاجر إليها الصينيون، بما فيها الولايات المتحدة؟ لماذا نجح "إجماع واشنطن" بشكل جيد في الهند وضعف في أمريكا اللاتينية (ما عدا تشيلي)، حيث بدت الاشتراكية، بل وحتى الاشتراكية الاستبدادية في حالة كوبا وفنزويلا، حية ونشطة؟ من المحتمل أن لا تقدم العوامل الثقافية تفسيرًا كاملاً، ولكن من المؤكد أنها ذات صلة بالموضوع.

كان ألن غرينسبان على صواب عندما قال في أعقاب انهيار الاقتصاد الروسي في أواخر التسعينيات: "كنت أعتقد أن الرأسمالية هي طبيعة البشر. ولكنها ليست على الإطلاق. إنها الثقافة."

- لقد واجه بعض الاقتصاديين الثقافة ووجدوها مفيدة في فهم التنمية الاقتصادية. ربما تأتي معظم البيانات الواضحة والرئيسية بقلم ديفيد لاندس: "كان ماكس ويبر على صواب. فإذا تعلمنا شيئًا من تاريخ التنمية الاقتصادية فهو أن الثقافة هي المعنية تقريبًا". وبالتوسع في فكرة لاندس الرئيسية حول الموضوع، كتب الاقتصادي الياباني يوشيهارا كيونيو "إن أحد أسباب تطور اليابان هو أنها تملك ثقافة مناسبة لذلك. فلقد علق اليابانيون أهمية على: المساعي المادية؛ العمل الجاد؛ الادخار للمستقبل؛ الاستثمار في التعليم؛ وقيم المجتمع."

وحتى جيفري ساكس، النزّاع إلى الشك في الثقافة، يعترف بتأثيرها. ففي جوهر فصل كتابه في: **الثقافة مهمة**، يقول: "حتى عندما تحاول الحكومات إحراز التقدم لبلدانها، قد تُشكل البيئة الثقافية عقبة أمام التنمية، فعلى سبيل المثال، قد تمنع المعايير الثقافية أو الدينية دور المرأة، تاركة نصف السكان دون حقوق اقتصادية أو سياسية..."

وقد أجرى عالم الاقتصاد الإيطالي غيدو تابيلليني مؤخرًا دراسة حول مقارنة الأداء الاقتصادي في المناطق الأوروبية باستخدام بيانات من مسح القيم العالمية بشأن الثقة والتحكم في مصير الفرد واحترام الآخرين (ويبين أن ثلاثتها مرتبطة بشكل إيجابي مع التنمية الاقتصادية) ويتلخص استنتاجه في:

"هذه السمات الثقافية ترتبط ارتباطًا وثيقًا ليس فقط بالتنمية الاقتصادية للمناطق الأوروبية فحسب، بل إنها ترتبط أيضًا بالتنمية الاقتصادية والنتائج المؤسسية في عينة واسعة من الدول... وبذلك، يعني هذا التحليل أنه لا يوجد سيادة للمؤسسات الرسمية على الثقافة، بل على العكس، فمن المرجح أن يتفاعل كلاهما وأن يشكلا معًا الوظيفة الفعلية لمؤسسات العالم الحقيقي، وأن يؤثرا على الحوافز وسلوك العوامل الاقتصادية والسياسية".

الثقافة مهمة:

ثمة أسئلة جوهرية يمكن من خلالها سبر تلك العلاقة السرية بين الثقافة التي تحدد السلوك ومن ثم السلوك الذي ينتج التنمية ويرعاها، من هذا المنطلق يمكن الإشارة بإيجاز يفيد توجه هذه الورقة إلى الأسئلة الهامة التي طرحها الباحث لورنس إي هاريسون في بحثه المطول (الثقافة والتنمية الاقتصادية) المنشور في موقع مصباح الحرية، والذي يحاول من خلال الإجابة عن تلك الأسئلة تأكيد أهمية الثقافة المجتمعية بمعناها الشامل كمدخل لأية تنمية تسعى إلى توافق مكونات ذلك المجتمع التنموية المختلفة: ما هو الشيء الموجود في الثقافة والذي يؤثر في السلوكيات التي تؤثر بدورها في الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟ – ما هي مؤسسات وأدوات تحول وتغيّر الثقافة؟ – ماذا يمكننا أن نتعلم عن الثقافة والتغير الثقافي من دراسات حالات النجاح والفشل؟

تحمل نتائج المشروع – كما يخلص الباحث – حكمة دانيال باتريك موينيهان التي تُذكر غالبًا: "إن الحقيقة المحافظة المركزية هي أن الثقافة هي التي تحدد نجاح أي مجتمع وليس السياسة، وأنه باستطاعة السياسة أن تُغير ثقافة ما وإنقاذها من نفسها".

إن الإجابة على هذه الأسئلة تكمن في دراسة تصنيفية لخمسة وعشرين عاملاً من العوامل التي يُنظر إليها بطريقة مختلفة جدًّا في الثقافات التي تميل إلى التقدم والثقافات التي تقاوم التقدم. إن المخطّط الرئيسي لها هو العالم والصحافي الأرجنتيني ماريانو غروندونا، الذي اعتبر الولايات المتحدة نموذجًا للثقافات الميالة إلى التقدم، والأرجنتين، وبالتالي أمريكا اللاتينية، نموذجًا للثقافات المقاومة للتقدم. قُسِّمت العوامل الخمسة والعشرون إلى أربع مجموعات: النظرة العالمية، والقيم، والفضائل، والسلوك الاقتصادي، والسلوك الاجتماعي. هذه الأجزاء ليست مفصولة كليًّا، فالعوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي موجودة فيها جميعًا. فعلى سبيل المثال، يتناقض عامل النظرة العالمية "للمصير" بين الثقافات، ["يمكنني التحكم بقدري" (الثقافات الميّالة للتقدم) و"القدر" (الثقافات المقاومة للتقدم)]، مع وجود معاني متضمنة آثارًا جسيمة على الريادية، أحد العوامل الرئيسية في مجموعة السلوك الاقتصادي. وتتضمن المجموعة ما يلي:

- **العمل/الإنجاز:** تناقض بين "الحياة من أجل العمل" الميالة للتقدم، و"العمل من أجل الحياة" المقاومة للتقدم.

- **النزوع للمغامرة:** معتدل في الثقافات الميالة للتقدم، وضعيف في الثقافات المقاومة للتقدم.
- **المنافسة:** تؤدي إلى التفوق، مقابل الخطر على المساواة والامتياز.
- **الإبداع:** الثقافات الميالة للتقدم منفتحة على الإبداع وسريعة التكيّف معه، في حين أن الثقافات المقاومة للتقدم مفعمة بالشك وبطيئة في التكيّف.
- **التقدم:** الجدارة مقابل روابط الأسرة.

تطبيقات عن الثقافة كمدخل للتنمية:

يشتمل السؤال الثاني المتعلق بمؤسسات وأدوات تحول الثقافة على ممارسات تربية الأطفال وجوانب عديدة من التعليم والدين ووسائل الإعلام والقيادة السياسية ومشاريع التنمية. وقد يكون الدين الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. ويذكر الباحث لورنس إي هاريسون أنه قام مع مجموعة من البحاث بتصنيف وتجميع 117 دولة حسب الدين السائد وتم تسجيل أدائها في عشرة مؤشرات للتقدم (نعرض هنا نتائجه باختصار)، يعكس اثنان منها مباشرة الازدهار (مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، الذي يتضمن الناتج المحلي الإجمالي للفرد فضلاً عن ثلاثة عوامل اجتماعية؛ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبنك الدولي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية). بعض المؤشرات الأخرى لها علاقة أيضًا، مثل الثقة والفساد وتوزيع الدخل.

تؤكد البيانات بشدة صحة فرضية ماكس ويبر الواردة في كتاب: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: إن أداء الدول البروتستانتية أفضل من تلك الكاثوليكية في خلق الرخاء الاقتصادي والازدهار. ينخفض المتوسط لدى الدول الكاثوليكية نتيجة بطء التنمية في أمريكا اللاتينية، ولكن حتى عندما يتم اعتبار مجتمعات العالم الأول الديمقراطية الرأسمالية، فإن أداء الدول البروتستانتية أفضل بكثير من أداء الدول الكاثوليكية فيما يتعلق بالازدهار والثقة والفساد.

وبشكل أعم، فإن تحليل الأديان يشير إلى أن أداء المجتمعات التي تعتنق الديانات البروتستانتية واليهودية والكونفيوشية أفضل من أداء المجتمعات الإسلامية والكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية لأنها تشترك في أنماط القيم الخاصة بالسلوك الاقتصادي الذي يميل إلى التقدم، في حين أن الأديان المتباطئة تميل نحو القيم المقاومة للتقدم. ويرمز التناقض المستمر للكنيسة الكاثوليكية نحو اقتصاد السوق إلى هذا الانقسام، وهي قضية – كما يشير هاريسون – تم تأكيدها من قبل مايكل نوفاك

في كتابه: الأخلاق الكاثوليكية وروح الرأسمالية. ويستدرك هاريسون قائلاً: ولكن الدين ليس هو المصدر الوحيد للسلوك الاقتصادي الذي يميل إلى التقدم: فأهل الباسك شديدو التمسك بالكاثوليكية وناجحون في الأعمال التجارية الريادية؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى تشيلي التي تتفاخر بأن لديها أنجح أداء اقتصادي مستدام في أمريكا اللاتينية، فهي شديدة التمسك بالكاثوليكية وهي الدولة التي بها أكبر نسبة من السكان الذين ينحدرون عن الباسك في أمريكا اللاتينية.

إن ما سبق ذكره يقترح وجود ثقافة عالمية للتقدم: حيث تخلق نفس قيم السلوك الاقتصادي، أيًّا كان أصلها، الازدهار في خلفيات جغرافية/ مناخية وسياسية ومؤسسية وبالطبع ثقافية مختلفة على نطاق واسع. فعلى حد علمنا – يقول هاريسون – لا علاقة للجينات بالثقافة، ففي حين أن التغير الثقافي ليس مقترحًا بسيطًا ولا سهلاً، فهو يحدث بشكل دائم في جميع أنحاء العالم، ولا يوجد سبب يستدعي أن تكون "قيم التقدم العالمي" بعيدة المنال لأي مجتمع إنساني.

الدروس المستقاة من دراسة الحالة: من بين السبع والعشرين دراسة حالة، هناك عشر قصص نجاح اقتصادي: الأربع دول التي تتبع الكونفيوشية وهي الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية؛ الهند؛ تشيلي؛ وأربع مجتمعات غربية: أيرلندا ومقاطعة كيبيك وإسبانيا والسويد. وبينما تجمع الدول العشر عناصر موينيهان في الحقيقة المحافظة المركزية (التي تسيطر عليها الثقافة) والحقيقة الليبرالية المركزية (التي تهيمن عليها السياسة والسياسات)، فإن التقدم في الدول الأربعة التي تعتنق الكونفيوشية وتشيلي والسويد، في رأيي، يعود أساسًا إلى الثقافة الموجودة من قبل، بينما التقدم في أيرلندا وإسبانيا ومقاطعة كيبيك يرجع أساسًا إلى السياسة والسياسات التي تُشجع على التغير الثقافي. أما الهند فهي حالة وسيطة تتطلب المزيد من الدراسة.

شرق آسيا: تشترك الدول "الكونفيوشية" (وبشكل أكثر دقة، الدول التي تأثرت بشكل كبير بالثقافة الصينية، التى تشمل بالإضافة إلى الكونفيوشية كلاً من التاوية والبوذية وعبادات الأسلاف القديمة) جوهريًا في الثقافة العالمية للتقدم: فالتعليم والإنجاز وأخلاقيات العمل والجدارة والتدبير كلها موضع تقدير واحترام في مجتمعات شرق آسيا. ويناقض نجاحها الاقتصادي تحليل ويبر في ديانة الصين الذي يؤكد فيه أنه من غير المحتمل حدوث تطور رأسمالي سريع وكبير في الصين بسبب عدم وجود أي شيء يماثل "التوتر" الكالفيني الناجم عن عدم اليقين من كونها

"المختارة". ويعزو كثير من المراقبين ركود اقتصادات شرق آسيا (باستثناء اليابان) في منتصف القرن العشرين إلى الكونفيوشية، وخصوصًا الدور المؤثر الذي أدّاه أدباء الماندارين (ماو نموذج على ذلك) وتدني المكانة التي توليها للنشاط الاقتصادي في النظام الكونفيوشي. وكان التشجيع من قبل القيادة السياسية هو الأمر الضروري لإطلاق قوى التعليم والإنجاز والجدارة والتدبير الكامنة لأداء سحرها الاقتصادي، وفي حالة كوريا الجنوبية وتايوان، كانت المخاوف الأمنية هي العامل المحفز. لقد كان تصريح دنغ زياو بينغ في عام 1978 "إن الاستثراء أمر مجيد"، العامل وراء إطلاق السحر في الصين، والعلامة الواضحة لنهاية ثورة ماو الماركسية. فعندما يتواجد التشجيع والحوافز، تدفع قيم التقدم العالمية عجلة المعجزات الاقتصادية، مثلما فعلت عندما قرر زعماء الميجي في اليابان في عام 1868 اللحاق بركب الغرب.

تشيلي: يظهر اختلاف تشيلي عن غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية جليًا من خلال تنفيذها الفعال لسياسات "إجماع واشنطن" وهي الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي قامت بذلك. كما ويبدو وضعها الفريد في أمريكا اللاتينية من تصنيف مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية لعام 2005: حيث تعادلت مع اليابان في المرتبة 21، وتأتي الأوروغواي، وهي الدولة الأمريكية اللاتينية التي تلي تشيلي في المرتبة 32، وكوستاريكا والسلفادور في المرتبة 51. وتشتهر قوات الشرطة الوطنية لتشيلي، المعروفة باسم كارابينيروس، بالمهنية والنزاهة خلافًا للسلوك الجنائي غالبًا للشرطة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

تتمتع تشيلي أيضًا بتقاليد غير مألوفة في الريادية. ففي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لوحظت مهارة التشيليين في المخروط الجنوبي في الأعمال التجارية، كما قدم التشيليون دفعة قوية لنمو الاقتصاد الأرجنتيني فضلاً عن اقتصاد بلادهم. بينما ساهمت العوامل الأخرى، بما فيها جغرافية ومناخ تشيلي المشابه جدًا لكاليفورنيا، في موهبة الأعمال الاقتصادية لتشيلي، فمما لا شك فيه أن التأثير غير المتناسب للباسك كان مصدرًا هامًا. لقد لعب الاستثمار الأجنبي دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية لتشيلي، وخاصة في مجال تعدين النحاس. ولكن استجابة الأعمال للسياسات الاقتصادية المنفتحة التي تم وضعها خلال فترة ديكتاتورية بينوشيه والمحافظة على استمراريتها من قبل الحكومات المنتخبة منذ عام 1990، جاءت أساسًا من التشيليين.

السويد: بقياس العشرة مؤشرات من مؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءًا من مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية إلى القيم العالمية لمسح

البيانات حول الثقة، يتبين أن دول الشمال هي بطلة التقدم. [7] إن جميع دول الشمال الخمسة، فنلندا والسويد والنرويج والدنيمارك وأيسلندا، ذات خلفية لوثرية، وإن كان القلة، في يومنا هذا، هم من الملتزمين بالذهاب إلى الكنيسة. إن اللوثرية هي مصدر الكثير من المنظومة القيمية لدول الشمال والتي أنتجت مستويات تعليمية عالية وبرامج رعاية شاملة ومنتشرة وجودة أعمال مرتفعة متمثلة في نوكيا الفنلندية وفولفو وساب وآيكيا السويدية. ويبدو التوافق بين الكفاءة الاقتصادية والإنفاق الاجتماعي في سياق دول الشمال من خلال تقديرات عام 2006 للمنتدى الاقتصادي العالمي. ولقد دونت مجلة الإيكونوميست مؤخرًا، "إن ارتفاع الضرائب وشبكات الأمان السخية للرعاية لا تُقوض الاقتصادات المنافسة... إن الاقتصادات الإسكندنافية تقع في مرتبات عليا..."[8] (احتلت السويد المرتبة الثانية في العالم).

يُشير النجاح الاقتصادي لمجتمعات دول الشمال، والمجتمعات البروتستانتية بشكل عام، بقوة إلى أن تركيز ويبر على "التوتر" الكالفيني كان ضيقًا جدًّا وأن المزايا البروتستانتية حول التعليم والإنجاز وأخلاقيات العمل والجدارة والتدبير والأمانة – ثقافة تقدم عالمية – هي القوة الحقيقية وراء روح الرأسمالية.

أيرلندا وإسبانيا: إن لـ"المعجزتين" الاقتصاديتين الأيرلندية والإسبانية أمورًا عديدة مشتركة. وكان كلاهما، وإلى حد بعيد، نتيجة لانفتاح السياسات الاقتصادية المنغلقة في ذلك الحين. ولقد لعب الاستثمار الأجنبي، وفي حالة إسبانيا تحديدًا، والسياحة، أدوارًا رئيسية، معوضين، في البداية، النقص المحلي في رأس المال والريادية. استفادت الدولتان من برامج المساعدة للاتحاد الأوروبي بشكل جيد. وشدد كلاهما على التعليم، ففي حالة أيرلندا، تحولت في مدى 40 عامًا من أقل دول أوروبا تعليمًا إلى واحدة من أكثرها. وانخفض نفوذ الكنيسة الكاثوليكية انخفاضًا حادًّا لدى الدولتين إلى درجة أصبح يسمع المرء فيها عبارة "فترة ما بعد الكاثوليكية". وتم خلال هذه العملية تحول الثقافات في كلتا الدولتين.

كيبيك: كانت كيبيك، قبل "الثورة الهادئة" (1960 – 75)، متخلفة مقارنة مع سائر المقاطعات الكندية الأخرى: فكانت أكثر فقرًا وأقل تصنيعًا وأقل تعليمًا وأقل معافاة صحية وأقل ديمقراطية. أما اليوم، فإن مؤشرات التقدم في كيبيك مشابهة لبقية مقاطعات كندا، وفي بعض النواحي، مثل معدل التسرب من المدارس الثانوية، هي الأفضل في كندا. فما الذي حدث لتحقيق هذا التحول؟ يختصر هاريسون بعض العوامل التي أدت إلى هذه النقلات موجزة فيما يلي: – استخدام الوطنية الشاملة لتعزيز

الوحدة والجهد والتضحية – عملية "إزالة تأثير الكهنة" والتي تم من خلالها تخفيض نفوذ الكنيسة بشكل كبير، وخاصة في التعليم، خلال فترة خمس سنوات (– 1966 1961). وكما هو الحال في أيرلندا وإسبانيا، يطلق أحيانًا على كيبيك "فترة ما بعد الكاثوليكية" – تخصيص موارد ضخمة للتعليم – تعزيز المساواة بين الجنسين، خاصة في أماكن العمل – إقامة دولة عصرية مبدعة تصدرت التنمية بدءًا من سيرك دي سولاي إلى الصناعات البيوتكنولوجية المتقدمة. ولقد كان هذا النهج "المشترك" الذي ضم التجارة والعمل والمهن المختلفة... إلخ، بالاشتراك مع الحكومة لمناقشة السياسات ناجحًا بشكل عام – جهود رامية إلى الحد من اللامساواة بقيادة الدولة.

الأمر الذي يدعو للسخرية، أن لمحة القيم لكيبيك قد تقاربت مع تلك لكندا الناطقة باللغة الإنكليزية بالتزامن مع نمو الشعور نحو الاستقلال في الإقليم.

الهند: قد يبدو الأمر مفاجئًا للعديد، حيث أنني قد تفاجأت بذلك، يقول هاريسون: إن الهند تحت حكم المغول، وعلى الأقل وفقًا لبيانات أنجوس ماديسون، استحوذت على ما يزيد عن العشرين بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في أوائل القرن الثامن عشر، بسبب إنتاج النسيج والمنتوجات الزراعية أساسًا.[9] تؤيد هذه الحقيقة مع النجاح الاقتصادي لكثير من المغتربين الهنود بمن فيهم أولئك الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، : لقد أنتج فتح الاقتصاد الهندي في أوائل التسعينيات استجابة مماثلة لتلك التي أصدرتها عبارة "إن الاستثراء أمر مجيد" في الصين.

نحن بحاجة إلى تطوير فهم أفضل للسياق الثقافي للمعجزة الهندية. الهند بلد يشمل العديد من المجموعات العرقية والدينية، فعلى سبيل المثال، الهند ثاني أكبر بلد مسلم من حيث عدد السكان (بعد إندونيسيا). من هي المجموعات التي شاركت بشكل رئيسي في هذه الطفرة الاقتصادية واستفادت منها؟ ما هو الأثر المترتب على غالبية عناصر المجتمع التي لا تشارك مباشرة في القطاعات المحدثة؟ ما هو التأثير على المرأة، التي يؤكد ثانوية دورها في الهند الحقيقة أن أكثر من خمسين في المائة من النساء الهنديات أميات؟ هذه بعض من العديد من الأسئلة التي أثارتها "معجزة" الهند الابتدائية.

التنمية الثقافية من منظور إسلامي:

إن وضع الإسلام في سياق الأديان المتباطئة والمقاومة للتقدم هو منحى يدعمه الوضع الراهن لمعظم الدول الإسلامية وبمعزل عن العواطف يمكننا أن ننتقد التصور والفهم الحالي لجوهر الإسلام الذي لا ننسى أن في ظله قامت حضارة مهمة، لكن

لهذه الانتكاسة أسبابها المعقدة والشائكة والتي وإن ساهمت فيها عوامل خارجية وداخلية عديدة، تتكبد مسئوليتها جزء من التصور الاجتماعي العام لمفهوم الثقافة الإسلامية التي بالتأكيد هي في حاجة لمراجعة ونقد ذاتي شفاف، لذلك فالتنمية الثقافية من المنظور الإسلامي باعتبار أنه يشكل جزءًا كبيرًا من ثقافتنا ووجداننا وسلوكنا، تصدر عن منطلقاتٍ أربعةٍ، يمكن إيجاز الحديث عنها فيما يلي:

أولاً: تحديد منابع الثقافة الإسلامية، للعلاقة الوثيقة بين الثقافة، أي ثقافة، وبين المجتمع، مهما تكن هويته وطبيعته. وعلى هذا الأساس، فإن التنمية الثقافية في بلدان العالم الإسلامي، تنطلق من تحديدٍ موضوعيٍ لهوية الثقافة، ولجوهرها، ولأبعادها جميعًا.

ثانيًا: ضبط المصطلحات وتقعيدها، والتأكيد على إنسانية الثقافة في المنظور الإسلامي، يتطلب القيام بعملية دقيقة لضبط المصطلحات وتجلية المفاهيم، وتأصيلها، حتى لا تتداخل المعاني، ذلك أن السمات الإنسانية التي تصطبغ بها الثقافة الإسلامية، وفي مقدمتها سمتا السعة والشمول، وخاصيتا التفتّح والمرونة، وصفة التسامح، كفيلة بإفراز مجتمع ذي مسلكيات حضارية ديمقراطية من شأنها أن تدفع بطموح التنمية قدمًا، وعلى ضوء هذا المعنى، فإن القصد من عملية (التنمية)، من حيث هي تنمية أولاً وقبل كل شيء، هو خدمة الإنسان في المقام الأول، روحيًا وثقافيًا، واجتماعيًا واقتصاديًا.. كذلك فإن التنمية الثقافية، هي في جوهرها تنميةٌ لصالح الفرد والمجتمع، وهي عملية إنسانية شاملة تتداخل فيها عوامل شتى، تبدأ وتنتهي بكفالة الخير والنفع للإنسان، وضمان التقدم والرقي له، ولمجتمعه، في توازن دقيق، هو من صميم طبيعة الثقافة الإسلامية، على وجه الإجمال.

ثالثًا: رسم معالم العمل الثقافي المراد تنميتُه، وإذا كانت مجالات العمل الثقافي بصفة عامة تشمل مختلف أوجه النشاط الإنساني دون استثناء، فإن التنمية الثقافية لا تقصر عن الوفاء بمتطلبات هذا النشاط، ولا ينبغي لها أن تقصر في مجال دون آخر، بحيث يمتد مفعولها إلى جميع هذه المجالات، وتشمل مختلف الميادين الثقافية المتعارف والمصطلح على أنها مجالات للعمل الثقافي.

ومن هذا المرتكز، فإن الميادين التي يتحرك في إطارها العمل الثقافي المرادُ تنميتُه، تصبّ جميعُها في اتجاه عام واحد، هو خلق الحوافز التي تؤدي إلى تحقيق القدر المناسب والمتاح من الوحدة الثقافية بين أفراد المجتمع، من منطلق التشبث بالقيم

التي تشكّل ثوابت ثقافية وحضارية، هي القاسم المشترك بين أبناء المجتمع الإسلامي.

رابعًا: رصد مجالات التثاقف مع الأمم الأخرى حيث تتميّز الثقافة الإسلامية عبر تاريخها بأنها ثقافة قادرة على التجاوب مع متطلبات كل عصر ومستجداته.

وفي هذا الإطار، فإن للثقافة الإسلامية من المرونة والانفتاح على الثقافات الأخرى، ما يمكّنها من إغناء ثقافات الغير والانتفاع بما لدى هذه الثقافات من عطاءات إبداعية تساهم في تجديد الثقافة وإنمائها، وتطوير الأعمال الثقافية وتحديث وسائلها. ورغم تغليب المفهوم السائد للإسلام في صدد التعامل مع مجتمعاته والقفز على كثير من المعطيات الثقافية الأخرى التي طالت تلك المجتمعات ضمن أدائها المتأثر بمعطيات العالم والعصر إلا أنه لا يمكن تجاهل الاختلالات العديدة التي ألمت ببنية الثقافة لدينا المشطورة بين رغبة أكيدة في الاستفادة من تجارب رائدة وحاجة ماسة إلى التمسك بالقيم الاجتماعية والدينية للمجتمعات الإسلامية، والأمر كما يشخص المفكر عزيز العظمة في معرض تعليقه على تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 المنشور بجريدة الحياة لا يخلو من التعقيد والتركيب: "إن نظرة تاريخية متفحصة تفيد بأن النظام المعرفي والنظام الثقافي المنسوب إلينا بالغ التعقيد والتركيب والحراك، يتداخل فيه الديني بالعلماني والتراثي بالحداثي والخرافي بالعلمي، يتصادم فيه هذا مع ذاك ويتصارعان ويتوافقان في سياق تحولات اجتماعية وثقافية عنيفة أحيانًا، يجب عدم التقليل من أهميتها بداعي عدم الاكتمال أو عدم الكمال أو أداء صورة سوداوية كلية بل وشاملة".

إن أساليب التنميط التي واجهتها ثقافتنا سواء من الخارج أو من الداخل جعلت من هذه الثقافة حقل تجريب منهجي فرغها من حقيقتها ومن بعدها الأنثروبولوجي الذي ينقذها من خسارات التعميم التي شيدت عليها جل الخطط النهضوية والتنموية، والتي بدورها وجدت نفسها في النهاية في الفراغ، إن التقارير المختلفة لا تخلو من حقائق إحصائية لكن تحليلها العلمي هو الذي يقع في حقل واسع من التهجين والاختلالات الناتجة عن غياب مراكز دراسة محلية، موضوعية وعلمية، يمكنها أن تشير إلى مواطن الخلل وطرق المعالجة المفيدة. هذا القصور يشير إليه صادق العظم في قراءته لتأويلات تقرير التنمية المذكور، فيعلق بمرارة: (لست أفهم تمامًا دواعي هذا الحط من شأننا، والميل إلى تغليب القول النمطي بتخلفنا الخلقي، عدا ما قلته وأشرت إليه على أنه أداء صورة بالغة الجزئية والانطباعية قد تكون محقة في وصف بعض قطاعات الثقافة العربية، خصوصًا في صياغتها الصحافية والتليفزيونية الأجنبية

والعربية، وفي الأقوال الصاخبة في السياسة التي ترى على سبيل المثال أن الإسلام دين ودنيا "وهي مقولة يأخذ بها التقرير الثاني، عكس ما تفيد به المعارف العلمية في التاريخ والاجتماع، وعلى ما يذهب إليه الحس المشترك القائم على الانطباع السريع والمستسهل بدلاً من التقصي" أو أن الدين الإسلامي عماد الفكر والسلوك العربيين، أيضًا من دون مستند علمي أو حتى مستند في المعارف التي تذهب إلى عكس ذلك. لا أرى مبررًا لهذه الأقوال إلا ما قد يدعو إليه الوجه المشهدي للسياسة وللمجتمع العربيين في العقدين الأخيرين، خصوصًا في ظروف الانكسار القومي وانسداد أفق التنمية واستكانته إلى الوصفات السهلة).

الموقف إزاء التراث:

يشكل التراث بمفهومه الشامل خلفية معرفية ووجدانية لأي مجتمع بما يحمله من عديد القيم السلوكية والجمالية، ومن الأسباب المهمة التي طرحها المفكر عزيز العظمة ومسئولة إلى حد ما عن مدى الالتباس في التعامل مع التراث في فعل التنمية: جدل التقليد والتحديث – نهج الذرائعية – تهميش الجماعة الشعبية. وهي عوامل تشكل في مجملها حقلاً التباسيًا كبيرًا جعل من موقفينا؛ الشوفيني أو الإلغائي، تجاه التراث عاملاً سلبيًا في إعادة إنتاج علاقته بالسلوك الراهن، ففي كلا حالتي التبجيل أو الازدراء نغيب عاملاً ثقافيًا مهمًا من عوامل تحديد مسلكيات المجتمع في إطار التنمية التي أدى تنميطها من قبل المجتمعات المتفوقة إلى محاولة استجلاب آليات عولمية إليها تتصادم مباشرة مع طبيعة ثقافة المجتمع المستهدف الذي كثيرًا ما يتم صبغه بالتخلف دون محاولة استبطان إمكاناته الثقافية الكامنة التي من شأن التعامل الموضوعي معها أن يجعلها إحدى أدوات التمايز تجاه فكرة التقدم التي تتأتى نسبيتها من نسبية الثقافة.

وتحيلنا طبيعة هذا التداول مع التراث لدينا والتركيز على جانبه البدوي إلى مشكلة تغييب فعل المدينة وثقافتها وهي سمة تميزت بها الكثير من المجتمعات العربية، والدول النفطية على وجه الخصوص، مما أدى إلى العديد من الإرباكات، يتمثل أهمها في تلك الازدواجية الظاهرة في مفهوم العامة للتنمية الذي يجسد الميل للجموع بين الرغبة في تحقيق الرفاه الاجتماعي مع عدم تغيير في نمط الحياة الاجتماعية والتقاليد.

المدينة والتنمية:

نظرًا لإمكانية تحديد نوع من تشكل ثقافتين متباينتين في ليبيا منذ عقود، وهي الثقافة المدنية والثقافة المضادة (البداوة) يمكننا أن نتطرق إلى علاقة المدينة بكل تمثلها الثقافي بالتنمية، ومن ثم تأثير الثقافة المضادة في مشاريع التنمية والتقدم، حيث يمكننا أن نختصر مراحل تاريخنا الحديث بمشروع أيديولوجي شامل يسعى إلى عسكرة الريف وتريف المدينة.

مفهوم المدينة:

يذكر الباحث ماهر يعقوب في مقالته عن المدينة العربية والمستقبل – المنشورة في العدد 228 من مجلة المستقبل العربي – عدة تعريفات لمفهوم المدينة من وجهات نظر عدة: " فقد اعتبرها لامبارد مكانًا تتباين فيه الناس والفعاليات والإدارات الاجتماعية، وتتميز عن الريف بشكل متدرج من الانعكاسات الاجتماعية فأكد على الجانب المادي للمدينة، وربط شنايدر تعقيداتها بقناعة الساكنين، وتمثل من وجهة نظره الحرية وحماية وجودنا، والثقافة، والمستوى المعيشي، مصادر جذب المدينة، وحدد وظيفة المدينة الأساسية في توفير الأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي، بينما تناول ديكنسون مفهوم المدينة من خلال الوظائف التي يمارسها السكان داخل المدينة دون ممارسة حرفة الزراعة، ولا يعني أن الزراعة لا تمارس فيها، بل لن تكون هي الحرفة السائدة، وميز بارك وبرجس ومكنزي في كتابهم المدينة اقتراحات لاستقصاء السلوك البشري في البيئة الحضرية عن وظيفة المدينة قديمًا وحديثًا، حيث كانت حربية سابقًا وتجارية حاليًا، فضلاً عن اشتراكها بالخصائص نفسها التي ذكرها لابارد، إذ يمكن استغلال خصائصها تلك لتنمية القوى الكامنة عند الإنسان وهذا يتفق مع علاقة المدينة بالتنمية، وقد قرن ويل ديورانت الثقافة بالزراعة والمدنية بالمدينة، بحسب اللفظ الإنجليزي، واعتبر المدينة مكانًا لتجمع الأفكار ومضاعفة الاختراعات وإنتاج الفنون، وشبه واغنر المدينة ببوتقة تنتج من خليط غير متجانس أفكارًا خلاقة، فهي على حد قوله، لا بد من أن تتوفر فيها الحدود الدنيا من سلطة وقوانين قادرة على أن تستفز الطاقات بشكل تلقائي وعن طيب خاطر في أي مكان من دون تمييز، أما المدينة من وجهة نظر وليام روبسن فلا تعدو أكثر من مكان لتحقيق الذات الإنسانية باعتبارها موطن إنجازاتها ومطلبها في الديمقراطية والمعرفة والعدالة ".

ومهما تباينت وجهات النظر بخصوص هذا المفهوم فإنها دون شك تشترك في كون

المدينة هي البيئة المناسبة للابتكار وتوليد الأفكار، والإدارة الاجتماعية، ونمو الاقتصاد، وتحقيق الذات، ونمو الديمقراطية والمعرفة، والتي تشكل في مجملها تربة خصبة لقيام أية تنمية مع سلوكيات تجيد توظيف هذه التنمية والحفاظ على استمراريتها.

كما يعرض الباحث نفسه مفهومًا للتنمية انطلاقًا من مفهوم المدينة حيث يستشهد بمقولة ميردال الذي يرى "أن التنمية هي حركة صعود إلى أعلى تشمل النظام الاجتماعي بأسره، ويذكر ويبستر أن الفقر يعني نقص أو افتقاد شيء وأن التنمية بالنسبة لأغلب المنظرين هي معالجة هذا النقص" ومهما تعددت الأفكار حول هذا المفهوم إلا أن في الحصيلة كما يرى ماهر يعقوب "أن التنمية نشأت من التجربة الحضرية.. لذا ينبغي أن يكون للمجتمعات الوطنية التزام بهذه الفكرة بشكل مستمر، وإن لم يتوفر لكل المجتمعات الوطنية بسبب تركز القوى الكابحة بيد السلطات غير الوطنية التي ترى في التنمية تهديدًا لمصالحها وقوتها".

إنه بالإمكان ملاحظة ملحمة التغني بقيم البداوة وهجاء المدينة بشكل واضح في أدبياتنا الثورية والسياسية التي ربطت المدينة بالاستعمار والخيانة والانحلال، الشأن الذي أثر إجرائيًا في كل مشاريع التنمية التي تم إنجازها وفق قيم الثقافة الرعوية، حيث الترحال الدائم من مشروع إلى آخر ومن تشريع إلى نقيضه، والذي في مجمله أنتج اقتصادًا يعتمد على الصفقات السريعة والانتظار والكفاف، ووفق هذه الثقافة اجتاحت البنية القبلية والعشائرية مشاريع التنمية لتعيث فيها فسادًا، وفي أفضل الأحوال يمكننا أن نرى العديد من المظاهر الخادعة للتنمية، خاصة في الدول الغنية المعتمدة على مصدر دخل واحد متمثل في النفط، هذه المظاهر البادية في تنمية الجانب الاستهلاكي لدى الفرد دون الأطر الهيكلية للمدينة، وهو اتجاه يخدم الأنظمة غير الوطنية وإن كان ظاهره يحقق الرفاهية للمجتمع لفترة زمنية مفقود منها البعد المستقبلي للأجيال اللاحقة.

أزمات محلية للمدينة:

- تشترك المدينة والتنمية في أنساق واحدة للتطور، كالابتكار ومراكمة الخبرة والتحول الاجتماعي والسياسي والمرونة، وهي أنساق لها علاقة وثيقة بعملية التحضر التي من شأنها أن تدفع بالطاقات الكامنة لدى أهل المدن من أجل التغيير التنموي الملبي لرغبة الرفاه من خلال التأثير في الحياة الاجتماعية.
- التنمية الاقتصادية ليست إجراءً ماديًا مفصولاً لكن لها وظيفتها الاجتماعية

باعتبارها عاملاً تربويًا يهدف إلى تغيير السلوك والمواقف والأفكار، يؤدي في النهاية إلى إنتاج ثقافة مغايرة تتبدل فيها طبيعة العلاقات وأنماط التبادل.

- إن مناطق التماس الحضاري بين مدننا ومدن العالم وفق المعايير الراهنة (التقانة، مستوى الدخل، مستوى المعيشة) تسبب زحفًا سكانيًا كبيرًا باتجاه تلك المدن التي تتورم بهوامش فقيرة تربك علاقاتها وخطط تنميتها التي من المفترض أن تصدر للمحيط، كما يسبب هذا التمركز الخدمي إهمال المدن الأخرى، والناتج مدن ضخمة تقدم الكماليات والرفاه مقابل مدن صغيرة مهجورة من المفترض أن تقدم الضروريات.
- تزدهر في بلادنا مدينة واحدة أو مدينتان في الحد الأعلى على حساب بقية المدن، وهذا بدوره سيخلق المتاعب للطرفين ويعطل المشاريع التنموية نتيجة حالة عدم التوازن والإرباك الذي يحدث للمدن التي تعرضت للتعرية والمدن التي تعرضت للترسيب.
- لكل مدينة خصائصها السكانية والديموغرافية والاقتصادية والمناخية والموقعية، وعدم اختيار نشاط اقتصادي يناسب هذه الخصائص يؤدي بمشاريع التنمية العشوائية إلى الفشل التام، كأن تقام مشاريع زراعية مكلفة في الصحراء ومصانع ضخمة في مناطق الأراضي الزراعية والتي تؤدي بدورها إلى تلويثها.
- العلاقات الاجتماعية الخالية من التوترات المؤثرة في كيان المجتمع هي انعكاسات التنمية الاقتصادية، فإذا كانت التغييرات الاقتصادية التي يضخمها النفط أكبر وأسرع من التغييرات الاجتماعية والثقافية، ينتج عن ذلك تفاوت كبير يسبب خللاً في كلا التنميتين الاقتصادية والاجتماعية (يمكننا أن نلاحظ في مدننا التوترات والانقسامات القبلية والعرقية بسبب المصالح الآنية، كما يمكننا ملاحظة المبالغ الضخمة التي صرفت على المشاريع الاقتصادية مقابل مبالغ هزيلة تم رصدها للتنمية الاجتماعية والنتيجة فشل تلك المشاريع الضخمة).

الديمقراطية والتنمية:

ثمة جدل حار بين الديمقراطية والتنمية، أيهما يسبق الآخر أو بالأحرى أيهما يوصل إلى الآخر، لكن في الواقع ليست العلاقة تراتبية، بل هي متزامنة ومتناغمة، فلا يمكن أن تقوم تنمية اقتصادية أو اجتماعية إلا وفق إصلاح سياسي يسعى إلى صياغة أرضية واسعة للاختيار وحرية التبادل والطمأنينة والتي تحضنها جميعًا أرضية دستورية وقانونية، ومناخ مفتوح للتعددية، والتي من شأنها كلها أن تخلق مناخًا للفرد كي ينخرط في فعاليات التنمية دون خوف عبر مساهمته السياسية الفعالة، والبديل لغياب

السلطات الدستورية والقضاء المنفصل عن الدولة والصحافة الحرة هو استشراء الفساد الذي يأتي على الأخضر واليابس، فالديمقراطية هي قبل كل شيء ثقافة ترعى حس المبادرة والتنافس الشريف وتتيح مجالاً واسعًا للكشف والمحاسبة، وتهيئ للمجتمع أرضية تنافسية لا بقاء فيها إلا للمشاريع التنموية الناجحة ذات الجدوى الاقتصادية.

يعرض المفكران توماس كوترو وميشال هوسن في كتابهما (على أبواب القرن الواحد والعشرين.. أين أصبح العالم الثالث) وصفًا للتقرير العالمي حول التنمية البشرية المنشور في العام 1991م من قبل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية يتضمن لأول مرة تصنيفًا للبلدان وفق(دليل الحريات الإنسانية) حيث ذكر في هذا التقرير أربعين نوعًا من الحريات الممكنة، بدءًا من حق السير بحرية في بلاده – تعليم أفكار وتقبل معلومات – إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية للأقليات الإثنية – المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء – وحق تحديد عدد الأولاد – وحرية التعبير وغيرها.. كل بلد علامة من صفر إلى 40.

على رأس هذا التصنيف تأتي بالطبع البلدان الغنية، وخاصة بلدان أوروبا الشمالية.. وتأتي بعض الدول العربية في ذيل القائمة فيما يخص الحريات والتنمية: تونس (11) مصر (11) الكويت (8) الجزائر (8) المغرب (7) سوريا (5) ليبيا (5) ويعكس هذا التقرير مدى ارتباط التنمية بالديمقراطية والحريات التي من شأنها أن تخلق مجتمعًا طموحًا ومغامرًا ومنتميًا إلى وطنه.

ولا يخفى على أحد أن الأنظمة المستبدة متوافرة في معظم دول العالم الثالث، وهي التي تبقي الأكثرية الساحقة من الناس في الأمية والجهل والخوف، هيمنة الدولة على كل الأنشطة، ودورها المباشر في تكوين شرائح انتهازية لا تجيد سوى الاختلاس والسمسرة.

العقد الضائع:

يعكس هذا التقرير إلى حد كبير مدى التناسب الطردي بين اضمحلال الحريات وانخفاض التنمية، وباعتبار أن ليبيا كانت نموذجًا حيًا لهذا التناسب، سنحاول هنا أن نستعين بوضع الحرية الاقتصادية كنموذج بارز لباقي الحريات، ومدى تأثير مستوى حرية الاقتصاد في نسبة المداخيل التنموية، معتمدين على دراسة الباحث أ. فتحي عبدالحفيظ المجبري (السياسات العامة والأداء الاقتصادي – بحث تطبيقي في دراسة تأثير سياسات التحرير الاقتصادي على مستوى الدخل الفردي) التي شارك بها في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا الذي أقامه مركز البحوث

والاستشارات بجامعة قاريونس، والتي ركز فيها على عقد الثمانينيات وما بعده، هذه الفترة التي تسمى في أميركا اللاتينية بالعقد الضائع، وقد تميزت هذه الفترة في ليبيا بمستوى عال من تحديد الحريات في النشاط الاقتصادي والثقافي والمؤسسات الأهلية، وتميزت بحالة شاملة من المصادرة والقمع الذي كان حصيلة تغييرات جذرية في البنى الهيكلية للدولة بدأت مع عقد السبعينيات، وهي إجراءات تصادمت إلى حد كبير مع الطبيعة الاجتماعية والبنية الثقافية لهذا المجتمع الحديث، التي تربت العديد من شرائحه بعد **الاستقلال**، وقبل بداية إنتاج النفط، على المشاركة في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية المختلفة؛ الزراعية في الأرياف، والتجارة والصناعات الصغرى في المدن، يقول الباحث في هذا الصدد: "تبنى الاقتصاد الليبي ولسنوات عديدة جملة من التشريعات التي قيدت – إلى حد كبير – هامش الحرية الاقتصادية، وحصرت حق مزاولة النشاط الاقتصادي في يد أجهزة الدولة فقط، وفرضت العديد من القيود على حجم ونوعية الثروة التي يمكن أن يقتنيها الأفراد"، ويعرض الباحث عدة نتائج إحصائية كارثية لما ترتب عن هذه الإجراءات التي تتناقض مع طبيعة ثقافة المجتمع ومع طبيعة الميل الإنساني الفطري للتملك والعمل الحر والرفاه، حيث بلغ في تلك الفترة متوسط الحرية الاقتصادية في ليبيا 29٪ والذي يعتبر أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 58٪، بل إن متوسط الحرية الاقتصادية في ليبيا يعتبر أقل من المتوسط السائد في مناطق العالم المختلفة.. ومع استخدام المتوسط العالمي وانحرافه المعياري بلغ 2.39 – ٪ وهذا يعني أن مؤشر الحرية الاقتصادية في ليبيا يقل عن المتوسط العالمي بمقدار أكبر من انحرافين معياريين، وهو ما يعني أن أكثر من 99٪ من بلدان العينة حققت مستويات حرية اقتصادية أعلى من الاقتصاد الليبي" ويعود الباحث رغم هذه الأرقام المفجعة ليؤكد أنه بالرغم من أن ليبيا حققت مستوى حرية اقتصادية منخفضا جدًّا فإنها تمكنت من تحقيق مستوى دخل فردي أعلى من متوسط الدخل العالمي، ويفسر هذه النتيجة المضللة بأن صادرات النفط عوضت تأثير مستوى الحرية الاقتصادية على الدخل الفردي في ليبيا، ولتوضيح ذلك يقترح الباحث جدولاً يعرض بيانات مجموعة مختارة من البلدان حيث يوضح أن مستوى الحرية المنخفض في لاوس والبالغ 32٪ قد ترافق مع مستوى دخل منخفض قدره 330 دولارًا سنويًّا، أي أنه لولا توفر صادرات النفط لأنتجت السياسات التقييدية في ليبيا مستوى دخل مقارب لذلك الذي حققته لاوس، ويوضح الجدول أيضًا أن بلدًا مثل لبنان، الذي لا يتوفر على أية احتياطيات نفطية أو ثروات طبيعية تذكر، استطاع أن يحقق مستوى دخل قدره 5097 دولارًا، يفوق ذلك الذي حققته ليبيا بحساب مدخول النفط، وذلك بفضل سياسة لبنان

الأكثر تحررًا اقتصاديًا.. أما الإمارات والتي استغلت مواردها النفطية في إطار أوسع من الحرية الاقتصادية فقد حققت مستوى دخل قدره 22328 دولارًا، وهو ما يساوي تقريبًا خمس أضعاف الدخل المتحقق في ليبيا.

إن ذكر هذه المؤشرات الهامة ليؤكد على أهمية توسيع هامش الحريات في أي مجتمع يسعى إلى استثمار موارده وتحقيق نهضة تنموية ترفع من مستوى الحياة والرفاهية، ويشكل هذا الجانب أحد أهم المداخل الثقافية للتنمية، التي لا تتحقق إلا بالعمل على نشر ثقافة المساهمة والإنتاج والجدوى وتحقيق الذات، التي ترعاها قوانين وتشريعات تعطي أكبر قدر من الحرية للمبادرات الفردية في كل المجالات، وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي تشكل حريته مؤشرًا لكل الحريات الأخرى، ودليلاً على مدى التطور الديمقراطي، إن التقييد الذي تم في ليبيا للنشاط الاقتصادي كان ناتجًا عن ثقافة مضادة لطبيعة وثقافة المجتمع، وهي التي أحالت قيمًا تنموية إلى حقل التهم، فغدا الطموح والنشاط استغلالاً، والانفتاح استلابًا وعمالة، والنشاط الفردي احتكارًا، والطموح جشعًا، وأحلام الفرد أفكارًا هدامة، وتحقيق الذات أنانية، والاستفادة من تجارب الغير اغترابًا، والرفاهية مسبةً. وكل هذه القيم هي جوهر التنمية الإنسانية، فضربت بذلك كل مشاريع التنمية في مقتل لنصل إلى أدنى حد للمؤشرات العالمية، والنتيجة حالة من الفساد الشامل في جل المؤسسات وتراجع للانتماء والروح الوطنية، وانقلاب شامل للقيم. ففي الستينيات وبداية السبعينيات لم نكن مثلاً نسمع بالرشوة، وكانت هناك المحسوبية التي تعكس بنية المجتمع القبلية والعشائرية، لكن الرشوة التي انتشرت في العقدين الأخيرين لم تكن لها علاقة بثقافة المجتمع ولكنها نتيجة الانغلاق الاقتصادي وتدني مستوى الدخل الفردي، والأنكى من ذلك أنها غدت علنية وأحيانًا مصدرًا للتفاخر أمام ثقافة مجتمع مشوهة تبجل الحصول على الثروة بأية طريقة.

وأمام هذا الواقع لا يكفي أن نعي ذلك وأن ندق نواقيس الخطر، بل صار محتمًا علينا أن نعي جيدًا أسباب هذه الأوضاع وفشل المعالجات التي تمت تجربتها، والحال أن الحس العام في ميدان التنمية تربكه الأكليشيهات والأفكار المسبقة التي انتشرت لدينا في العقود الأخيرة، والتي ثبت بطلانها.

خلاصة:

- الثقافة أمر هام في التنمية الاقتصادية، ويتوجب على الحكومات ومؤسسات العون الإنمائية ومجامع الفكر والجامعات مواجهة مسألة الثقافة والتغير الثقافي.
- إن دمج التحليل الثقافي والتغير الثقافي في مزيج عوامل تصميم السياسات والمشاريع يؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.
- دعم البرامج التي تسهم في تطوير المؤسسات السياحية والثقافية والإعلامية والدينية ودعم المؤسسات غير الحكومية.
- المعايير الأساسية للتنمية الشاملة التي تتمثل في الأداءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنمية الثقافية. وتعتبر هي المورد الطبيعي لدعم البرامج الاستراتيجية، وبالتالي فإن هذه المعايير تحتاج إلى توازنات مشتركة ترتبط بالعامل الزمني والمكاني للتركيبة الاجتماعية وخصوبة البيئة وواقعية الرؤية. ولاستدامة هذه الأدوار يتطلب تطوير المهارات الشخصية وتوفير المستلزمات الخدمية وتعزيز قانون حماية الفرد.
- البراعة أو المهارة شأن بالغ الأهمية في المجتمع وفي عملية التنمية. وليس ممكنًا تعميم المهارة في المجتمع إلا إذا أصبح رأس مسلمات الحياة العامة فيها أن المعرفة العقلية العلمية هي المناط الأوحد، أو على الأقل المناط الغالب عمليًا، للاحتكام في شئون التنمية وفي شئون الحياة العامة. أما ما عدا ذلك، فقد يكون مجازًا للتغني والتنوير والاستساغة الجمالية.
- التركيز على مؤسسات المجتمع المدني في مكونه الأهلي، من أندية ومنتديات ومنابر وجمعيات أهلية وتطوير التشريعات المنظمة لها لتوسيع هوامش حرية مشاركتها، من أجل نشر الوعي الثقافي والجمالي الذي من شأنه أن يبلور تناغمًا بين التنمية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ضمن مناخ من الشفافية وحرية تبادل الآراء والنقد الحر.
- استثمار التعليم الابتدائي في غرس قيم الوطنية والانتماء، وسلوك يحترم المكان والبيئة ويحفز روح المبادرة والابتكار المبكرة لدى التلاميذ.
- في ظل هجرة العقول إلى الخارج، أو ركونها إلى الهامش في الداخل، لا بد من توفير مناخ جاذب ومحفز لهذه العقول للمشاركة في إنعاش الثقافة التنموية وتطوير وسائل التنمية، ورصد جوائز قيمة لكل تميز أو اختراع في ضروب المعرفة المختلفة.

- سن قوانين تضمن استقلالية وحرية الصحافة والوسائل الإعلامية المختلفة لتؤكد دورها كمؤسسات رقابية من جانب، ولكي تساهم بدورها التوعوي في ترسيخ ثقافة التنمية من جانب آخر.

- ثمة إجماع لدى المحللين العرب على أن المنتوج المعرفي العربي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ضئيل ومتدني المستوى، جانح للعمومية ولتغليب الخطاب الإيديولوجي والغرض السياسي المباشر وغير المباشر. وثمة إدراك بأن غياب الدراسات الميدانية كما وكيفا يعطل إمكانية تشكيل صورة واضحة للتضاريس الداخلية والعامة للظواهر الثقافية والدينية في المجتمعات العربية المعاصرة، لذلك وجب العمل على الاهتمام في مراحل التعليم المختلفة بالعلوم الإنسانية التي ما زال يوجه لدراستها ذوو المعدلات الضعيفة من الطلاب، إضافة إلى العمل على تأسيس مراكز مؤهلة تقنيًا وفنيًا للدراسات الميدانية المتعلقة بشئون السكان والثقافة والتنمية.

- ينبغي للسلطات القائدة لمسيرة البلد أن تتخلص من الهيمنة الخارجية من جهة ونزعاتها الفردية من جهة ثانية، كي يكون بإمكانها خدمة المواطن وتعزيز الثقة التبادلية معه وتخليصه من سلبيته في المنظور التنموي، لتتمكن عند القيام بالتنمية الاقتصادية من أن تركز على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة في طاقاته ومواهبه.

- إن وجود نظام تعليم جيد يخلق علاقة بين البحث العلمي والتنمية يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية وتركيزها على كل ما له علاقة بالتنمية المحلية، لأن عملية التنمية تحتاج إلى مهارات حرفية، والنظام التعليمي الذي يناسبها سينمي تلك المهارات ويطور من ثقافتهم التنموية.

- إن معرفة إمكانات كل مدينة من مدننا، وطبيعة الجوانب المميزة فيها للاستفادة من استثمارها وتطويرها يجعلنا قادرين على أن نوظف تلك الامتيازات بشكل تكاملي لخدمة البلد بأكمله.

- العمل على أن لا يكون التخطيط للمراكز الحضرية أو الريفية على حساب جماليتها لأن ذلك ينعكس على إحساس مجتمعنا بالجمال والفن، وبذلك يفقد أهم ميزة من ميزات الرقي وهي الذوق العام وكيفية التعامل مع المحيط والنظرة إليه.

- ينبغي على مخططي مدننا وقرانا أن يركزوا جهودهم على توزيع الزيادة السكانية في المراكز الحضرية والريفية من خلال تعرفهم على خطة التنمية الاقتصادية للدولة ودراستهم للخصائص الإقليمية للمدن والأرياف.

- التحضر يعني انتقال نسبة من سكان الريف إلى المدينة واندماجهم فيها وتغيير نمط حياتهم، لكن ما حدث لدينا بعكس ذلك وبطريقة أقرب إلى تربيف المدينة، لذلك لا بد من دراسة هذه الظاهرة على المستوى الديمغرافي والاجتماعي والثقافي ورسم السياسة التي تؤثر في تركيب مجتمع المدينة وتطوره.

- أثبتت الدراسات التنموية المختلفة أن العلاقة طردية بين مدى الحريات في المجتمع وبين أفق أدائه التنموي لذلك لا بد من العمل على صياغة دستور وسن تشريعات قانونية من شأنها أن تفتح هامشًا كبيرًا لحريات التعبير والصحافة والتنقل والمشاركة السياسية.

- تأتي حرية الاقتصاد على رأس مجمل الحريات أهمية في تحفيز العقل التنموي وتفجير الطاقات المبدعة، وبالتالي فإن الانطلاق المدروس والمتدرج نحو الاقتصاد الحر سيخلق ثقافة تنموية شعبية لدى جميع القطاعات وينمذج سلوكًا يتسم بالمبادرة والمغامرة ويفرز قيمًا اقتصادية تليق بمتطلبات المرحلة بدل ذهنية السمسرة والصفقات السريعة وسرقة المال العام السائدة الآن.



الإعلام والتنمية الثقافية

د. أم العز الفارسي

يعبر الإعلام بمختلف وسائله، عن أهواء الناس ومجمل معارفهم وانطباعاتهم، ولذا تسعى الدول – خاصة الشمولية – عبر سياساتها الثقافية والإعلامية ورقابتها لمجمل فعاليات المشهد الثقافي للتحكم في القوى المثقفة وتسخيرها لخدمة أغراضها وتوجهاتها، وذلك عبر وسائل إعلامية ودعائية متعددة، وتحرص على تنشئة قوى سياسية مجندة لخدمة أغراضها التي تصب في قناة الولاء للنظام، بينما يلعب الإعلام دورًا مؤثرًا في حياة الشعوب المتقدمة فهو يساهم بتنمية الثقافة الشخصية وخلق مبادرات الفرد وينمي لديه الحس بالمشاركة، ومن ناحية أخرى يلعب دورًا كاشفًا للفساد ومحرضًا لتجاوز الأزمات والآفات الاجتماعية الخطيرة وصولاً إلى بدائل جديدة تتناسب وآفاق التطور والنمو.

وفي هذه البلدان المتقدمة والتي نالت شعوبها قدرًا من الديمقراطية يقتطع الفرد جزءًا مهمًا من دخله لاكتساب المعرفة، والتماس مع المحيط المحلى والإقليمي والعالمي رغبة منه في البقاء على تماس مباشر مع حركة النمو العلمي والثقافي في العالم.. وتعمل وسائل الإعلام هنا للتنافس على اجتذاب الخبرات الإعلامية الكبيرة في جميع مجالات الحياة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والأدب، والعلم والفنون بمختلف أنماطها وأشكالها.. أما القنوات الفضائية والإذاعية المتخصصة فإنها تنفق أموالاً طائلة لتحقيق السبق الإعلامي والصحفي على صعيد الشكل أو المضمون كإدخال التقنية الحديثة في أجهزة الاتصالات أو البحث عن طرق جديدة ومبتكرة لاجتذاب أنظار

المشاهدين أو جذب الطاقات الشابة المتعطشة للتغير والابتكار.. وتصعيد روح المغامرة والتنافس لتحقيق الأفضل وتحرص القنوات الإعلامية المتعددة في آوروبا على نقل آراء الأفراد وتعليقاتهم في أدق الآمور وآبسطها وفي أكثر المواضيع حساسية وإثارة. وفي نفس الوقت تعجز الدول المتخلفة بما تمتلك من أدوات التأثير ومن آدوات القمع آيضًا، عن كبح القطاعات الواعية في المجتمع، التي تسعى لإيجاد بدائل عن إعلام الدولة الدعائي والتعبوي في مجمله، وأمام تعسف السلطة واستخدامها القهري للتأثير، يترسخ نضال المثقفين أفرادًا وجماعات وتتخلق قدراتهم في العمل على مقاومة تعسفها، وتحرير العقول من الخوف كبداية لحرية العقل وحرية الإبداع، وفي نفس الوقت وفي العديد من الدول ذات الأنظمة الشمولية المسيطرة فإن المؤسسات الرسمية تعمل جاهدة إما لخلق وفاق مع هذه القوى أو العمل على كبحها بتضييق هوامش الحريات والسيطرة على وسائل الإعلام، ومنع التعبير بمنأى عنها بل يصل الأمر إلى تجريم المخالفين ومعاقبتهم في كثير من الأحيان.

إن المواقف الرافضة أو القابلة بالنمط الموجه لوسائل الإعلام تبنى على ركائز ثقافية ترسخ عبر الأجيال، وتكسب بالتأثير المتبادل وتعبر عن "اجتماع الأنظمة المادية والروحية التي ابتكرها الإنسان لتحكم سلوكه فيما هو ذاهب إلى الارتقاء بهويته وذاته ونمط حياته والإعلاء من شأن وجوده في الحياة عبر الانخراط في صيرورة هي الثابت الوحيد في هذه الحياة، وعبر الاحتفاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كي تسكنها وتتولى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها"(1).

وهنا تعمل وسائل الإعلام على خلق الارتباط بالواقع والحياة ودلالاتها المتجلية في اكتساب معارف وخبرات ومنجزات بشرية مؤطرة لغويًا ومعرفيًا، تنشد الغوص في حياة البشر ومعرفة هوياتهم وحاجاتهم النابعة منها، ومن مجمل هذا تتخلق ثقافة الأفراد والجماعات بحسب بيئاتهم ونمط حياتهم، حيث نجد ثقافة تقليدية تنحو إلى القديم، ولها وسائل إعلامها وطرق تأثيرها، وثقافة حديثة جاءت نتاجًا لظروف السيطرة الاستعمارية، وما بعدها من تعاطي مع ووسائل الإعلام الحديثة التي تخترق الفضاءات وتنتشر في المراكز الحضرية، بل تعدتها إلى كل مكان نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصالات وتبادل الأخبار والمعلومات والمعارف، لتشمل كل السكان وتضطلع بمهمة خلق التجانس الثقافي وتطوير المؤسسات الثقافية بالتقنيات الحديثة التي كان

(1) د. عبد الرحمن بسيسو، الثقافة والهوية، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة الثقافة الفلسطينية (مشروع الخطة الاستراتيجية للثقافة الوطنية، أبريل 2005).

التليفزيون أحد أهم ثمراتها وانتشر بسرعة فائقة ليضيف مكانة خاصة لوسائل الإعلام ومهارات الوصول إلى كل بيت، ولم يتوقف التطور، فعالم الرقميات والتواصل عبر الإنترنت يضيف كل يوم آفاقًا جديدة للتواصل الإنساني الخارج عن السيطرة.

هذا الانفلات الإعلامي شكل قلقًا بالغًا لدى الحكومات التي تسعى إلى تنميط المنجز الثقافي لخدمة أغراض بقائها واستمراريتها، ومن هنا عهدت الحكومات - خاصة في الدول النامية - بمهام السياسة الثقافية والإعلامية إلى إدارات مستقلة، ونصت معظم الدساتير والقوانين على كفالة حق الثقافة للجميع عبر مساندة الدولة وامتلاكها لوسائل تعميم الثقافة، ويرى البعض أن تضمين الدساتير والقوانين لحقوق ثقافية في الدول النامية لعبت فيه وثيقة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948) دورًا مهمًّا ذلك لأنها نصت على حق الأفراد في الاشتراك الحر في المجتمع الثقافي والاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والأدبي والفني، كما أكدت على حق حماية مصالح الأفراد الأدبية والمادية المترتبة على مسئولية إنتاجهم العلمي والفني والأدبي[1]. غير أن السلطة السياسية المتحكمة في الشأن العام التفت حول هذا الاستحقاق وضمته لاختصاصاتها بحجج كثيرة تأتي الدواعي الأمنية في مقدمتها.

وأدى ذلك إلى نتائج سلبية جعلت تأثير وسائل الإعلام وما تحمله من قيم ثقافية، محدودًا ولم يسجل إسهامًا يذكر في التنمية الشاملة، في معظم الدول النامية والمتخلفة، نتيجة الهيمنة المفرطة من الدولة على المؤسسات الثقافية، والإعلامية ومحاولة تدجينها لتكون وسيلة للتعبير عن توجهات النظام فقط، ودون مراعاة لحقوق الجماهير ورغبتها في التحرر من أحادية التوجهات الثقافية لنظم سياسية معظمها أن لم يكن مجملها شمولية وقاهرة لشعوبها.

جهود عديدة بذلت واستراتيجيات إعلامية خطط لها مختصون في المجال الثقافي والاعلامى ولكنها - في الواقع - كانت رهينة باستراتيجيات سياسية واقتصادية تستلزم الاعتراف بأن أي جهد في هذا المجال يسبقه بالضرورة، تنمية بشرية تحدث تغيرات في الفعل والسلوك والأداء والضمير والتفكير، وتدخل مفاهيم علمية في مجالات الحياة السياسية ترتقي إلى الإحساس بأن تكون التنمية والتحديث طريقًا لتحسين ظروف الحياة بكل جوانبها، وأن ارتباط التغيير مرهون بالمجتمع لا بالنخبة السياسية وسيطرتها!

---

(1) بدر الدين بوغازي "نحو استراتيجية للعمل الثقافي العربي، مقومات التخطيطي للتنمية الثقافية" المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب، طرابلس 10 - 13 فبراير 1979، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ص3

خاصة أمام هذا الكم الهائل من وسائل الاتصالات والإعلام التي تديرها الشركات التي تحتكر المعلوماتية والاتصالات بعيدة المدى – بحسب اليونسكو – بحيث أصبح الإعلام في عصر العولمة في منظومته قد تخطى حدود الدول وأصبح بلا وطن، ولا بد أن السياسات الحكومية للدول تعاني من فقدان السيطرة على مجالها الإعلامي، وأصبح المجال الثقافي متنوعًا بقنواته الإعلامية المتعددة، التي يمكن مشاهدتها عبر الأطباق الفضائية ذات الكلفة المنخفضة، بل تعدتها إلى أقمار صناعية تساعد على التقاط البث الفضائي مباشرة دون حاجة إلى وسائط، أو خدمات أرضية، وأصبح فضاء الصحافة الرقمية بالغ التنوع عبر الإنترنت، كما وفر مجالاً مفتوحًا للتواصل والتحاور والإعلان عن المواقف دون تحكم من أحد، نتيجة الثورة المعلوماتية التي تزداد خطاها اتساعًا كل يوم، وقطعت بذلك الطريق أمام السياسات الإعلامية التي تسعى إلى منع اختراق سياسات العولمة الثقافية لمجالاتها، عبر المنع أو التقييد أو التراخيص أو أنظمة الرقابة الإعلامية، التي تحاول جاهدة أن تضبط بها هذا الانفلات الرقمي الهائل[1]. وفي نفس الوقت نجد هناك دولاً متسلطة تحتكر وسائل الإعلام المحلية وتحاول السيطرة عليها وامتلاكها وتوجيهها لخدمة أغراض إيديولوجية النظام وترتيبات بقائه واستمراريته، ودون الانتباه إلى أن العولمة الثقافية تجاوزت حدود هذه الدول، وسلطت الضوء على الكثير من البيئات المطموسة، ويشهد عالمنا المعاصر الكثير من المشاكل الناجمة عن كشف وسائل الإعلام – خاصة – المستقلة لبؤر سياسية واجتماعية تنعدم فيها الحقوق الأساسية للإنسان، وتسلط الضوء عليها؛ مما جعل الحكومات تخشى هذا الاختراق لخصوصياتها، والمسكوت عنه في بيئاتها، فتضطر لإعادة النظر في سياساتها الثقافية وتحاول تأكيد الحقوق المتعلقة بهذا الجانب المرتبط بحرية البشر ألا وهو حق التعبير والرأي واحترام الخصوصية والحقوق الثقافية.

المشهد الإعلامي في ليبيا:

تعاني ليبيا كغيرها من الدول النامية وخاصة العربية، إشكالية تتعلق باعتبار أن السياسات الإعلامية لا تخرج عن محاولة النظام السياسي القائم نقل رؤيته وسيطرته على قنوات التنشئة والثقافة السياسية، والكيفية التي تصيغ بها السياسات الثقافية في إطار السياسات العامة للدولة من خلال وسائل إعلامها، ولا تعد ليبيا بمعزل عن هذه الحالة التي يسيطر فيها الخطاب الإعلامي ويقفل فيها هامش الاختلاف والتنوع

(1) منشورات اليونسكو (لشاهد) السنة 15، العدد 180 يوليو 2000 ص66.

في المجال الإعلامي، إلا ما يعبر عن التوجهات السياسية للنظام الرسمي..

وفي ليبيا ومنذ الاستقلال السياسي تولت المؤسسات والأجهزة الإعلامية مهام السياسة الثقافية، التي لا تخرج عن كونها محاولة لغرس إيديولوجيا النظام القائم، وتأثرت بالتوجهات السياسية السائدة بحسب مراحل التحول السياسي والاجتماعي وعبرت عن تجربة فقيرة في محتواها، وعدم استقرار مؤسساتها وقياداتها مع غياب الإعلام الخاص عن المشهد الثقافي الليبي في معظم تجلياته وتحولاته التاريخية.

تعد الصحافة أول بدايات الحراك الثقافي في المجتمع الليبي، وقد تصدرت بعض الصحف (أبو قشة، طرابلس الغرب، الفنون، الترقي) المشهد الصحفي الليبي، حيث ظهرت في الفترة من 1866 إلى 1911، ويعدد الأستاذ علي مصطفى المصراتي أسبابًا فكرية واجتماعية وإدارية وسياسية، كانت وراء تعدد الصحف والإقبال عليها والثقة فيها خاصة في الفترة من 1908 إلى 1911، حيث كان اهتمامها منصبًا على إعلاء الروح الوطنية والمطالبة بالإصلاح للشأن العام وتنوير الناس بالحقوق والحريات، ووصل عدد الصحف خلال هذه الحقبة ما يزيد عن 49 صحيفة ومطبوعة، غير أن الغزو الإيطالي طالها كما طال تراب الوطن[١]. واستمر بعضها بعد الغزو الإيطالي، تحت ظروف بالغة الصعوبة (1911 – 1943) حيث ألغيت الصحف الوطنية عام 1922، وخلال فترة الإدارة البريطانية شهدت الحركة الصحفية انفراجًا محدودًا تم فيه صدور العديد من الصحف منها (طرابلس الغرب، برقة الجديدة، الوطن، عمر المختار، الجيل الجديد، المرآة، الأخبار، الفجر، الجبل الأخضر، الاستقلال، صوت الشعب، المرصاد، ليبيا،..) وقد اهتمت هذه الصحف بقضايا الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية، كقضايا محورية تهم الرأى العام الليبي[٢].

ولم تنظم علاقاتها إلا بصدور قانون المطبوعات رقم (1950/4) عن حكومة برقة، قبيل الاستقلال، وكان قانونًا صارمًا، يخول الترخيص بطبع ونشر ومراقبة وحركة المطبوعات وبيعها وتوزيعها ويضع عليها شروطًا مجحفة.

وتم تعديله بقانون المطبوعات رقم 1957/11 وهو قانون ينظم أمور الطباعة والنشر وينص على حرية التعبير لكل شخص كما ينص على حق إذاعة الآراء والأنباء

(1) علي مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) ط2، 2000.

(2) هنري حبيب، ترجمة: شاكر إبراهيم، ليبيا بين الماضي والحاضر(طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع) ط1، 1198. صص 249 – 253.

بمختلف الوسائل وفي حدود الحقوق الدستورية التي نظمها هذا القانون[1].

هذا عن الصحافة أما الإذاعة الليبية حديثة النشأة فقد كانت تتبع وزارة المواصلات، ومشكل لها لجنة عليا لوضع الأهداف والبرامج، ثم أنشئت وزارة الأنباء والإرشاد وضمت الإذاعة، وتوسعت مع العام 1967 لتصبح مصلحة الإذاعة والتليفزيون، بينما تغير مسمى الوزارة إلى الإعلام والثقافة، ووفقًا لذلك يتولى وزير الإعلام ومشرفو الإذاعة والتليفزيون وضع البرنامج الإعلامي الرسمي باعتبارهم نوابًا عن الجماهير بحسب الدستور والقوانين النافذة. والملاحظ على هذه الفترة تميز الإذاعتين المرئية والمسموعة باتجاهي عمل، الوطني ويتجه مباشرة لتوعية المواطن بشخصيته الوطنية وتراثه والعمل على توعيته في مختلف نواحي الحياة.

والخارجي ويعكس توجه الدولة الليبية وعلاقاتها الخارجية، حيث برز التوجه القومي لليبيا كجزء من الأمة العربية، واحتلت القضية الفلسطينية مكانة بارزة في الاهتمام الإعلامي الليبي، واستطاعت الإذاعة والتليفزيون اكتساب إقبال جماهيري نظرًا لحاجة الناس إليها باعتبارها قناة أساسية للمعرفة والتواصل الإنساني ووسيلة للتعبير عن المطالب والغايات، وعبر الخطاب الرسمي عن ذلك بوضوح حيث:

"كانت مخططات الإعلام تنبثق من تاريخ نضال هذه الأمة وينبثق من واقع آمالها وتطلعاتها نحو المستقبل الأفضل ويهدف إلى توعية المواطن وتوجيهه إلى ما فيه خيره وخير الوطن الحبيب والعمل على ربط المواطن بأرضه ومجتمعه وتعريفه بتاريخه وأمجاده مستوحين في كل ذلك المبادئ الوطنية في تأكيد شخصيتنا والاعتزاز بوطنيتنا".[2]

هذه المرحلة – من الاستقلال وحتى قيام ثورة سبتمبر 1969 – سيطرت فيها "الأفكار التقليدية المستوردة من النظام الغربي والمتمثلة في اعتبار الإعلام السلطة الرابعة والتي مهمتها مراقبة بقية السلطات مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، هذا من الناحية الشكلية أما في الواقع فإن معظم هذه الأفكار لم تر النور والتطبيق الحقيقي المطلوب"[3].

(1) علي المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن، مرجع سابق ص 250.

(2) كلمة وزير الإعلام والثقافة (مجلة الإذاعة) العدد 13 السنة الثامنة أغسطس 1968 ص4.

(3) عابدين الدردير الشريف، الإيديولوجية الإعلامية في ليبيا بين النشأة والتطور "مجلة البحوث الإعلامية" العدد الخامس، السنة الثانية، ص 78 ربيع 1993.

المرحلة الأولى من الثورة وحتى 1973

شكلت هذه المرحلة البداية الفعلية لتغير السياسات الإعلامية في ليبيا وما اكتنفها من تحول في طبيعة النظام السياسي منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969 وحتى قيام الثورة الشعبية على إثر خطاب زواره الذي ألقاه العقيد معمر القذافى عام 1973. وشهدت هذه المرحلة تغيرات مختلفة في الحقل الإعلامى والثقافي منها:

في أكتوبر أي في الشهر التالي لقيام الثورة الليبية عام 1969، صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين مدير عام للإدارة العامة للإعلام، وكان ذلك استنادًا إلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في سبتمبر من نفس العام، بإنشاء إدارات عامة. وصدرت أول صحيفة يومية في 1969/10/20 تحت اسم صحيفة الثورة. وما لبث رئيس مجلس الوزراء أن أصدر قرارًا لاحقًا في يناير 1970 بتحديد اختصاصات الإدارة العامة للإعلام، وتضمن هذا القرار انبثاق إدارة جديدة سميت الإدارة العامة للثقافة وعلى ذلك تم تحديد اختصاصات الإدارتين والتفريق بينهما من حيث الاختصاص، وتضمنت اختصاصات إدارة الإعلام:

- اقتراح وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالشئون الإعلامية وإدارة الأجهزة الإعلامية من مرافق البث الإذاعي المرئي والمسموع والخدمات الإخبارية.
- إدارة المسارح والخيالة وفرق الفنون الشعبية والمنشأة الحكومية للطباعة والنشر وتوزيع وإصدار الصحف والمجلات.
- مراقبة الصحف والمجلات الأهلية والأجنبية والمطبوعات الأخرى.
- الإشراف على الشئون المتعلقة بالمنشآت الخاصة العاملة في الطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ودورات التدريب على وسائل الإعلام.

وفرق القرار بين الإعلام والثقافة بحسب الاختصاص حيث أوضح اختصاصات إدارة الثقافة على أساس:

- اقتراح وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالشئون الثقافية ورعاية الحركة الفكرية والأدبية والفنية ومعاونة المشتغلين بها.
- إدارة الأجهزة المتخصصة من مراكز ثقافية ومعاهد تدريب على الفنون.
- دعم روابط التعاون الثقافي والفني بين ليبيا والبلاد العربية والإفريقية والدول الأخرى.
- الإشراف على شئون الملكية الأدبية والفنية.

وأوضحت بنود القرار تبعية إدارة الإعلام لمجلس الوزراء، بينما يتولى وزير التربية والإرشاد القومي إصدار قرار لاحق بالتنظيم الداخلي للإدارة العامة للثقافة. كما أوضح أن هذا الإجراء جاء لاحقاً لإلغاء وزارة الإعلام والثقافة واستهدف حلها وتوزيع أجهزتها على الإدارتين المشار إليهما.

1 - في أكتوبر 1970 قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة استشارية عليا للإعلام بوزارة التربية والإرشاد القومي تواصل وتتابع قائمة الأعمال التي سبق أن كلفت بها إدارة الإعلام وأكد القرار على منطلق جديد يتعلق باختصاص هذه اللجنة الاستشارية باقتراح السياسة المرحلية لتنفيذ المخططات الإعلامية وفقاً للتغيير الجذري الذي قامت من أجله ثورة الفاتح من سبتمبر. واحتوت اللجنة التي ترأسها وزير التربية والإرشاد القومي على أسماء مجموعة من الإعلاميين والصحفيين والمثقفين.

- في أغسطس 1971 تمت إعادة تشكيل الوزارة في ليبيا، وشكلت أول وزارة للإعلام بقرار من مجلس قيادة الثورة، ولحق بهذا القرار القانون رقم 78 للعام 1971 بتنظيم وزارة الإعلام. واحتوى القانون تحديداً لاختصاصاتها، كما أكد القانون على أن هذه الوزارة تتولى وضع وتنفيذ الخطة الإعلامية في حدود الإطار العام لسياسة الدولة وأهدافها القومية، كما تسهم في البرامج العامة للإعلام لدولة اتحاد الجمهوريات العربية. بموجب هذا القانون تم ضم بعض الأجهزة التي كانت تابعة لشئون الإعلام بالإدارة العامة للإرشاد القومي وهي: الإذاعتان المرئية والمسموعة، ومهام المطبوعات والنشر والإنتاج السينمائي، والتدريب على الإعلام وإدارة الفنون والآداب، وما يختص بشئون المسارح والخيالة والفنون الموسيقية والشعبية. وكذلك تمت إحالة بنود الميزانية المخصصة لتغطية المهام الإعلامية بوزارة التربية والإرشاد القومي لوزارة الإعلام الجديدة. واستخدم القانون عبارات من قبيل: توعية الرأي العام/ تحقيق التلاحم والترابط الفكري/ إلقاء الضوء على المشروعات والإنجازات/ تزويد الجماهير بالزاد الثقافي/ تعميق المفاهيم الثورية لدى الجماهير/ تبصير الرأي العام العربي بالنضال الوحدوي/ تعريف الرأي العام العالمي ودوائر الثقافة والسياسة بحقيقة ما يجري في الجمهورية العربية الليبية. وبرز بوضوح التأكيد على أولويات توظيف قنوات الإعلام في الأغراض التعبوية والتحريضية، وعلى منطلقات وإيديولوجيا النظام الثوري التي بدأت في التبلور بشكل صريح في مستهدفات النشاط الإعلامي الرسمي. وقبل انتهاء العام الأول من عمر هذا القانون حدثت تغيرات جذرية في واقع وزارة الإعلام المستحدثة وذلك

بصدور قانون جديد يضم الثقافة للإعلام ويعيد رسم المهام والاختصاصات وفقاً له.

2 - في أغسطس 1972 صدر القانون رقم 115 القاضي بإعادة تنظيم وزارة الإعلام والثقافة، هذا القانون حدد اختصاصات وزارة الإعلام والثقافة وأشار إلى دورها في وضع وتنفيذ الخطة الإعلامية في حدود الإطار العام لسياسة الدولة، كما أوكل وضع وتنفيذ الخطة المتعلقة بالشئون الثقافية في مختلف نواحيها ورعاية الحركة الفكرية والأدبية والفنية وإدارة وتوجيه المؤسسات العاملة في المجال الإعلامي والثقافي كما ركز على ضرورة إسهام هذه الأجهزة في النشاط الإعلامي لدولة اتحاد الجمهوريات العربية، محدداً مستهدفات عامة تضمنها الإعلان الدستوري الصادر في ديسمبر 1969[1]، والتأكيد على تحرير البلاد سياسياً واقتصادياً من التبعية والنفوذ الأجنبي، كما ركز القانون رقم 1972/115 على:

- توعية الرأي العام المحلي وتبصيره بقضايا مجتمعه والوطن العربي والعالم المعاصر وتعميق القيم الثورية وحشد طاقات الجماهير للمشاركة في عملية التغيير والبناء.
- التركيز على قضايا قومية من قبيل تعميق الروابط الفكرية والثقافية والروحية بين قوى الشعب العاملة في اتحاد الجمهوريات العربية والتصدي للدعاية المعادية بالأسلوب العلمي والموضوعي، وإمداد الجماهير بالزاد الثقافي والفكري المستمد من التراث العربي والإسلامي والمرتبط بثقافة العصر، مع تعريف المواطن بواجباته وحقوقه ودوره في صنع التقدم، كما تكونت بموجب هذا القانون وزارة الإعلام والثقافة التي اشتملت على (مصلحة الإذاعة، الإدارة العامة للثقافة، مصلحة المطبوعات، وكالة الأنباء الليبية، مركز البحوث والدراسات) وبموجب قرار من مجلس الوزراء تم تحديد الاختصاصات لإدارات ومصالح وزارة الإعلام والثقافة، كما أجاز لوزارة الإعلام أن تنشئ مديريات للإعلام والثقافة بالمحافظات.

المرحلة الثانية: 1973 وحتى 1977

شهدت هذه المرحلة إقحام المؤسسات الإعلامية في تغيير شامل لكل ما سبق من تفاعلات على الصعيد الإيديولوجى للثورة، ففي خطاب العقيد معمر القذافى في زواره بتاريخ 1973/4/15 دخلت الثورة الليبية مرحلة (الثورة الشعبية) والتي تحددت أحد أهم

(1) للاطلاع على الإعلان الدستوري راجع: موسوعة التشريعات الليبية، المجلد الأول، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1972.

أهدافها في الثورة الثقافية(*)، حيث تم تحريض الجماهير على الزحف والاستيلاء على كافة المؤسسات التقليدية بما فيها وسائل الإعلام، وتم الاستيلاء على الإذاعة من قبل العناصر الثورية الموالية للنظام، وسميت بإذاعة الثورة الشعبية، وأعلن رسميًّا عن تشكيل المؤتمرات الشعبية الأساسية في كل المواقع طريقًا لتحقيق الديمقراطية المباشرة، كما أعلن أن وسائل الإعلام – خاصة الإذاعة – هي لسان حال الجماهير وعليها أن تفرض سيطرتها، هذا الطرح كان تأكيدًا لبدء مرحلة انفراد الإيديولوجيا الثورية بوسائل الإعلام وبالتالي إقصاء المنتقدين والمخالفين لهذا المنهج بل إعلان رغبة النظام في محاربتهم، ويرى أحد الباحثين أن بوادر الثورة الثقافية في ليبيا دعت إلى محاربة الفكر المريض وتقويض محاولات بعض الأقلام الحزبية الوصول إلى الإعلام الليبي في فترة ما بعد قيام الثورة،ومن ثم إفساح المجال كاملاً أمام العناصر الثورية لترسيخ إيديولوجية كاملة للإعلام الليبي وتداعياته[1] (**). ومن ثم للسياسة الثقافية التي بدأت بوادرها تتضح بخطاب زواره، وقد شكل الخطاب السياسي للعقيد معمر القذافي أهم ملامح السياسة الثقافية في هذه الفترة ممهدًا لإعلان قيام سلطة الشعب، وقيام الجماهيرية وقد تتالت الأحداث الناتجة عن التحريض الثوري وكان أهم محطاتها:

- إعلان الثورة الشعبية في أبريل 1973.
- إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي.
- الثورة الطلابية في أبريل 1976.
- النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر 1976 [2].

(*) اشتملت النقاط الخمس لخطاب زواره على:

- تعطيل كافة القوانين المعمول بها في ليبيا قبل الثورة
- تطهير البلاد من جميع المرضى الذين يشكلون صفاً معاديًا للشعب ويقفون في طريق التنمية والتطور والسعادة.
- الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة وليست للمترفعين عن الجماهير.
- إعلان الثورة الإدارية وإعلان الثورة ضد المكتبية التي تعطل مصالح الجماهير وتعيق حركة الجماهير نحو العمل والإنتاج وحركة التحول والتنمية.
- إعلان الثورة الثقافية.

(1) للمزيد: محمد شرف الدين، تجربة التطور الاعلامي من ليبيا إلى الجماهيرية (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان) 1986.

(**) محمد شرف الدين، أمين الإعلام والثقافة في الفترة من مايو 1985 إلى مارس 1987.

(2) مزيد من تفاصيل التحولات السياسية في: ليبيا الثورة في 30 عام، مجموعة باحثين، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999 (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) ط1، 2000.

هذه التطورات كانت بداية لفترة ممتدة من 1977 وحتى الآن حيث تدار المؤسسات الرسمية بواسطة اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية وفقاً لآليات السلطة الشعبية.

المرحلة الثالثة: الفترة من 1977 حتى 2007

شهدت هذه الفترة الطويلة تغيرات هيكلية عديدة في بنية المؤسسات الإعلامية ففي مارس 1977 تمت إعادة تنظيم أمانة الإعلام، وأصبحت الاختصاصات في حدود الخطة الإعلامية للمؤتمرات الشعبية وفق المنطلقات الفكرية الأساسية لثورة الفاتح والداعية للتبشير بالمقولات الثورية للكتاب الأخضر واستخدام كل الأدوات الإعلامية والثقافية في سبيل تعميق وترسيخ فكر الثورة، ثم توالى الأمناء الذين يتم تغييرهم سنوياً. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات لتنظيم الأمانات ومنها أمانة الإعلام، أصبح هناك صحافة متخصصة تعبر عن قطاعات وتصدر عن نقابات وروابط واتحادات، أما الإذاعة فيعبر عن حالها ما كتبته صحيفة الطالب في مقال بعنوان "حتى تنتهي الإذاعة التقليدية" نشر في عدد نوفمبر 1979 وأشار بوضوح إلى المنهج الإعلامي المتبع في هذه المرحلة حيث "كان لزاماً على قوة الثورة أن تحسم الصراع في هذا المرفق لصالح الخير وأن تكشف عناصر الشر التي تمركزت فيه طويلا وارتضت لنفسها أن تصنف هكذا". لغة جافة ومحتوى تخويني خطير تستهدفه وسائل إعلام يفترض انحيازها للمجتمع وللقطاع الطلابي الذي يعد للقيام بالدور الاستشرافي لمستقبل البلاد، والتعبير عن الناس والانحياز للمعرفة كحق إنساني أصيل. وقد مثل العام 1980 أحد المحطات الجديدة في تكييفها لتكون نسقاً من أنساق تطبيق السياسات الثورية في بعدها الإعلامي، حيث زحفت (قوة الثورة) التي تم تحريضها في الملتقى الثالث للجان الثورية على وسائل الإعلام، وشكلت لجنة ثورية بها، وأصدرت بياناً تولت بموجبه إدارة الإعلام تحت مسمى (اللجنة الإدارية للإعلام الثوري وحولت الإدارة إلى شعب، واختفت أمانة الإعلام من خارطة وقرارات إعادة تشكيل اللجنة الشعبية العامة، واستمرت لجنة الإعلام الثوري تدير السياسات الثقافية بمنهج ثوري، خاصة بعد زحف (القوة الثورية والقومية والطلابية!) مجدداً على وسائل الإعلام في أبريل 1982 وشكلت لجان ثورية إدارية جديدة تشرف على الصحافة والإذاعتين وجددت في مستهدفاتها بحيث أكدت على ضرورات جديدة ومستهدفات إعلامية وثقافية تتعلق بدراسة وتحليل وترجمة مقولات الكتاب الأخضر، ومقارنته بالنظرية الرأسمالية والشيوعية، والعمل ضمن وحدات إدارية يدخل في صلب اهتمامها دراسة ما يصدر عن العقيد معمر القذافي من خطب وأحاديث.. كما تتولى هذه الوحدات

القيام بمهام السياسة الإعلامية والتعبوية وذلك بموجب توجيهات اللجنة الإدارية للإعلام الثوري، وتهتدي بتوصيات بيان القوة الثورية.

في 1985/5/25 صدر قرار مؤتمر الشعب العام القاضي بتشكيل اللجنة الشعبية العامة وعودة أمانة اللجنة الشعبية لقطاع الإعلام والثقافة على مستوى الجماهيرية ولجان شعبية نوعية للإعلام والثقافة على مستوى البلديات وفروعها، وفي العام 1987م أضيف (التوجيه الثوري) للإعلام والثقافة، وفقاً للمنطلقات الفكرية للنظرية العالمية الثالثة. وكما تم صدور قرار لاحق برقم 1988/155 تنشأ بموجبه (الهيئة العامة لإذاعة الجماهيرية العظمى) تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة. في هذه الفترة من عمر أمانة اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية تحكمت الأمانة في جميع الأنشطة الإعلامية والثقافية والفنية كما ضمت لها مراكز البحوث ودار الكتب الوطنية.

القرار رقم (1993/26) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة أعيد بموجبه تنظيم أمانة الإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، وتضمن التنظيم الداخلي للأمانة إدارة عامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية والتي حددت مهامها في الدعوة للفكر الثوري وترسيخه والتبشير به والدعاية له، ومحاربة الأفكار الهدامة وتنظيم الاحتفالات وإحياء المناسبات وإجراء البحوث والدراسات.

قبل نهاية العام 2000 وفي خطوة مفاجئة صدر قرار مؤتمر الشعب العام (1430/21) بشأن إلغاء اللجنة الشعبية العامة لقطاع الإعلام والثقافة وبموجب القرار رقم (179/ 1369[*] و. ر)، شكلت المؤسسة العامة للإعلام الجماهيري لتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتخضع لإشراف اللجنة الشعبية العامة، وكلفت بالمهام ذات الطبيعة الإعلامية والإخبارية.

اختفت اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة لأكثر من عامين، ثم عادت في مارس 1372 و. ر (2004) بقرار مؤتمر الشعب العام بينما أعيدت المؤسسة العامة للصحافة التي تشرف على الصحف الصادرة عن أمانة الثقافة والإعلام.

المشهد الإعلامي الليبي يواجه مأزقاً الآن، وباعتراف قيادات سياسية، فقد ورد على لسان سيف الإسلام القذافي في خطابه أمام ملتقى الشباب في مدينة سرت في الصيف الماضي 2006 تصريح يشير بوضوح إلى عجز الصحافة الليبية بل عدم وجود

(*) هذا التاريخ يعادل 2001 ميلادي.

صحافة أصلاً، دون التطرق إلى كيفية خلق مستوى جديد أو تفعيل آليات جديدة لبناء مؤسسة صحفية تنهي احتكار الدولة للصحافة الموجودة منذ عقود من الزمن وتكسر حالة الانتهاك المستمرة ضد حرية الرأي، وإذا كان هذا الحال بالنسبة للصحافة فإن الأمر لا يختلف كثيرًا بالنسبة للإذاعتين المرئية والمسموعة. ورغم ذلك فقد شهدت السنوات الماضية مساعي جادة لإنتاج صحفي بلون جديد وأداء متطور وخطاب موضوعي مهني يمس الواقع المعاش ويتفاعل مع هموم المجتمع.

ولا بد من التذكير هنا بإسهامات متميزة لمجلة (لا) ومجلة المؤتمر بالرغم من الطبيعة الخاصة التي رافقت إصدار كل منهما حيث كانت الأولى باقتراح شخصي من العقيد معمر القذافي والثانية صادرة عن المركز العالمي للكتاب الأخضر، وهنا نشير بالضرورة إلى التطور في دور النخبة الإعلامية خاصة الفاعلة في المشهد الثقافي الليبي والتي لم تتوقف عن المطالبة بمعالجة واقع الإعلام الليبي المتردي.

ومثل القرار الذي صدر عن اللجنة الشعبية العامة مؤخرًا والقاضي بتشكيل لجنة لتقييم أوضاع الصحافة في ليبيا وما تلاه من حراك وتفاعل إعلامي مواز للإعلام الحكومي، سواء البيان الصادر عن نخبة من الصحفيين والمثقفين والحقوقيين والذي دعوا فيه لتفعيل القوانين التي تسمح بصدور الصحف المستقلة، ونادوا بفتح حوار لمناقشة واقع الصحافة الليبية، وبلورة حلول لما تواجهه من أزمات، أو ما تلاه من حوارات ومعارضات للقابلين والرافضين، وما حركته اللجنة من موات في شكل حوارات وبرامج ومقالات،أو النشاط الإعلامي لمؤسسة الغد الذي انطلق أخيرًا عبر صحيفتي (قورينا) و(أويا) وإذاعة الليبية المستقلة وفضائيات تبث من الداخل والخارج. ورغم ما يعتري المشهد الإعلامي من ضبابية إلا أن الجميع يتطلعون للمستقبل، خاصة وأن مشروع ليبيا 2025 قد فتح لهم متنفسًا للأمل.

محاولة لرصد عوامل الضعف والقصور

إن التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا، تستدعي تفعيل دور الإعلام لينهض بدوره التثقيفي والتنويري ويُسْنِدَ عمليات الإصلاح التي لا معنى لها بدون سند ثقافي وفكري جادّ ورصين، فهل استطاعت وسائل إعلامنا القيام بهذا الدور؟

خلال الفترة من الاستقلال وحتى قيام الثورة عام 1969م. لم يتح للمشهد الإعلامي فرصة التأثير المتوقعة، بالرغم من المناخ المناسب لخطاب إعلامي إرشادى وتعبوي وسط بيئة ترزح تحت الجهل والفقر والمرض. مع فقر بين في الكوادر الفنية الموكول إليها

نشر الرسالة الإعلامية بمختلف الوسائل.

ومنذ قيام الثورة في سبتمبر 1969م. تسارعت وتيرة الحدث الإعلامي، وتحول إلى أداة أساسية في المشروع الثوري ووسيلة أساسية في التعبير عن طموحاته ونقل خطابه، وإغلاق وسائل الإعلام أمام أي توجه أو خطاب إعلامي منافس أو مخالف وتم التشكيك في أي خطاب مغاير للتوجه الإيديولوجي للنظام الثوري، وألزمت وسائل الإعلام بالتعبير عن توجهاته وكلف بمهام أساسية في الحراك الثوري وتوجهات النظام التعبوية.

يستلزم العمل الإعلامي وعيًا وطنيًّا لصياغته بما يعبر عن الواقع الليبي والعربي والعالمي، ويراعي فيه الخصوصيات الثقافية مع احترام التنوع والاختلاف والأخذ بما يفيد التقدم والتنمية ولا يتقاطع مع القيم والموروث الحضاري ويحترم وجود تفاوت وفروق تستلزم الحذر. إلا أن ذلك لا يعني حجر الإعلام الرسمي على العقول عبر قنوات إعلامية من صحافة وإذاعة تعوق حق الناس في التعبير وتحجر على حرياتهم في الجهر به. ولا يراعي أن الإعلام بوسائله المتعددة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في توجيه الرأي العام، ويعتبر وسيطًا للتغيير إلى الأفضل، ويخلق وعيًا لدى المجتمع بمعوقات التقدّم لديه، كما أنه يعمل على نشر القيم الإيجابية وعلى رأسها فكرة المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. وفي كل ذلك يكون التأثير الإعلامي وفقًا لما يتمتع به المجتمع من حرية في التعبير تعني الحقّ في نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود، والحق في تداول المعرفة، والقدرة على احترام الأفكار التي تطرحها الأطراف الأخرى، لتحقق التوازن بين مختلف الأطراف العاملين في الحقل الإعلامي ومختلف أطراف المجتمع.

المحصلة التي تناولنا بها المشهد الإعلامي الليبي تشير بوضوح إلى ابتعاد واقع المؤسسة الإعلامية في ليبيا عن المستهدفات التنموية المجتمعية وانحصار دورها في الجوانب التعبوية كما شكلت التغييرات الهيكلية والقانونية عائقًا مؤسسيًّا، بما لا يسمح باستقرار مؤسسات إعلامية قادرة على العمل الإعلامي للقيام بأدوار التوجيه والإرشاد والتعبير عن الحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية وتوجيه متخذ القرار، وتأدية دورها كسلطة قادرة على الإسهام بدور أصيل في عملية التنمية وتحقيق طموحات وآمال البسطاء.

ذلك أن السياسة الإعلامية تتمحور حول ثقافة المجتمع التي تعد مكونًا محوريًا في عملية التنمية المجتمعية، خاصة أن تم العمل الإعلامي عبر الاستفادة من التطور المنجز باستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتنمية مهارات وقدرات العاملين في الحقل الثقافي والإعلامي، لتقديم إنتاج نوعي ينافس ما يقدم بالدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من الانتباه إلى أن قطاع الإعلام يعاني من العديد من المشاكل منها:

- لوائح وقوانين معرقلة للمبادأة والابتكار في العمل الصحفي والإذاعي نتيجة هيمنة مؤسسات الدولة بشكل كلي على المؤسسات الإعلامية.
- ضعف في الكوادر الفنية ونقص حاد في الصرف على تطوير القطاع الإعلامي وإهدار للمال العام عبر برامج تعبوية وإنشاء مؤسسات إعلامية خارج ليبيا للقيام بأهداف تبشيرية وأخرى تحريضية.
- ارتباك قانوني ومؤسسي وتغيرات وتبديلات في تبعية وسائل الإعلام لمختلف الجهات وعدم استقلاليتها.
- خطاب إعلامي متخلف عفى عليه الزمن ولا يراعي التقدم الهائل في وسائل الاتصال والإعلام وكفالة نقل الأخبار وتبادلها دون حدود أو قيود.

الأهداف المرحلية لتطوير قطاع الإعلام:

1 - تشجيع الإبداع الأدبي وكفالة حقوق التعبير عبر وسائل إعلام مستقلة وحرة، وتوسيع المشاركة في الحياة الثقافية وذلك عبر رفع القيود التي تعيق حرية المؤلف في الإنتاج والدفع بمنظمات المجتمع المدني المعنية بمجالات الثقافة والحريات، وإفساح هامش الثقة بدلاً من التخويف والتخوين، وتشجيع المبدعين على الارتقاء بالمستوى الفني والحداثي، والتعريف بهم ودفعهم للمشاركة في الحوارات والملتقيات الثقافية محليًا، وعربيًا، وعلى مستوى الثقافة العالمية.

2 - إزالة كافة العراقيل أمام وجود مؤسسات إعلامية حرة ومستقلة بكافة أنواعها وأشكالها من صحافة ووكالات أنباء وإذاعة مسموعة وتليفزيون.

3 - دفع المجتمع بمختلف مستوياته الفكرية، وتخصصاته العلمية إلى تعميق الثقافة العصرية العلمية، والاستفادة القصوى من المعلومات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة.

4 - تطوير القدرات البشرية والثقة في الأداء المحلي وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، خاصة اتحاد الأدباء والكتاب، ونقابة الصحفيين ونقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي ونقابة الفنانين وغيرها، وإفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في النشر والطباعة والتوزيع والصحافة الخاصة ودور المسرح ودور عرض الخيالة والفنون، والعمل على تطوير المؤسسات المعنية بالسياسة الثقافية وفتح مجال

المنافسة لتقديم أفضل الإنتاج باستخدام المناهج العلمية في التخطيط، واستخدام المعدات الحديثة في تطوير الأداء الثقافي والإعلامي.

إن الضرورة الملحة لتأسيس الإعلام الصادق والمؤثر يرتكز على ثوابت أخلاقية تعززها حرفية عالية من العرض المتقن والمتطور الذي يواكب روح العصر والثورة المعلوماتية الهائلة يتطلب البحث والمكاشفة لتعرية التراكمات السالبة لأداء الإعلام الجماهيري والصحافة الشعبية (الصحافة الحكومية) وافتقار كوادرها للتأهيل والتدريب، وافتقارهم إلى التأهيل الإعلامي الفني والمتطور والمتخصص مع غياب كلي للتخطيط والاعتماد على ردود الأفعال والانفعال مما أدى إلى تردي المؤسسة الإعلامية بشكل كبير.



الموروث الشعبي
ذاكرة الليبيين الجمعية

د. يونس فنوش/ السنوسي حبيب

تمهيد – الموروث الشعبي وأهميته:

منذ استقرار الإنسان في الكهوف أو قرب الأنهار صاغ أداءً فنيًّا يتوسل العين أو الأذن وسيلة للتواصل، أو يردف أداء اليدين في إنجاز مهام العيش بأدوات ومقتنيات أدخل عليها لمسة الفن، سواء بأشكاله الفطرية البسيطة، أو بأنماط من الصنعة والتجويد لاحقًا، ولكنه ظل في كل الأحوال يحقق إجماعًا لتذوق وأداء الجماعة البشرية المتجددة في بقعة جغرافية معينة، وشكل بذلك مع مر الزمن ذاكرة جمعية تسند حركة كل مجموعة بشرية ذات تجانس اجتماعي وثقافي داخلها وفي حوارها المعلن والمضمر مع غيرها من الجماعات البشرية.

وبالنسبة لنا – نحن الليبيين – تضرب هذه الذاكرة بجذورها بعيدًا جدًّا في أعماق التاريخ، حيث وجدت على أرض ليبيا، في صحرائها الكبرى وفي كهوف أكاكوس وتاسيلي وكهوف ومغارات الجبل الأخضر وجبل نفوسة، مفردات مما خلفه الإنسان على هذه الأرض، من رسوم وتصاوير ومن لُقًى وآثار، استطعنا من خلالها أن نعرف ونتصور كيف دبر حياته وكيف تناول علاقاته مع مختلف عناصر الوجود من حوله. وهي ذاكرة متصلة الحلقات عبر العصور، ظلت تنقلها لنا بصدق وأمانة وشمول ودقة أنماط من الموروثات التي صيغت في قوالب فنية شتى، من غناء ورقص وشعر

وحكايات، ما زالت باقية حتى الآن نبعًا من المعرفة، مذهلاً بغزارته ونقائه، وبدقته وشموله، حول تفاصيل وأبعاد حياة الليبيين السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد ثبت أن مفردات الموروث الشعبي، بمختلف أنماطها وقوالبها وتشكُّلاتها، تمثل مصدرًا فريدًا لمعرفتنا بتطور حياة الإنسان على هذه الأرض، إذ نجد من خلالها من التفاصيل والأبعاد والمضامين الفكرية والفلسفية ما لا يوجد في وثائق التاريخ أو مدوناته المكتوبة، حتى أنه يصح القول إن معرفتنا بتاريخ الإنسان على الأرض الليبية سوف تظل ناقصة نقصًا معيبًا ما لم تعتمد كمادة أولية لها مختلف المأثورات الشعبية، فتعكف عليها بالتأمل والدرس والفحص، لتخلص منها بتلك الصورة البديعة والشاملة لما حفظته لنا الذاكرة الجمعية عبر التاريخ.

أولاً - الحالة الراهنة لجهود توثيق الموروث الشعبي:

من أجل الحفاظ على التوازن النفسي لمواطن هذه البقعة من الأرض، حيث تسند الذاكرة الجمعية التراثية عبر تراكمها التاريخي الأداء الاجتماعي والثقافي وتحفظه من التأزم والاغتراب، انطلقت في الثلث الأخير من القرن المنصرم محاولات شتى للعناية بالتراث في مختلف تجلياته المعنوية والمادية، فاتجهت إلى البحث عن مادته واستكشافها، وبذلت جهودًا لجمعها وتوثيقها، وجهودًا أخرى لإذاعتها ونشرها والتعريف بها، رفدتها أخرى لدراسة بعض جوانبها دراسات تاريخية ونقدية وعلمية.

وفي عجالة لا تهدف إلى الحصر يمكن أن نشير إلى أن تلك الجهود قد توزعت إلى الأنماط التالية:

1 - جهود فردية قام بها كتاب ومثقفون ودارسون، بمبادرة ذاتية منهم، واعتمادًا على جهودهم وإمكاناتهم الشخصية، مثل كتابات علي مصطفى المصراتي ومصطفى كمال سلام ومحمد سعيد القشاط وأحمد النويري والدكتور يونس فنوش وعبد السلام قادربوه، ومحاولة محمد بودجاجة إقامة معرض للمقتنيات التراثية في مدينة بنغازي سماه (دار جادو)، وهي محاولة جيدة لم تلق للأسف الشديد ما تستحقه من العناية، فتعرضت للاندثار.

2 - جهود شبه رسمية مثل تلك التي قامت بها (لجنة جمع التراث) التي شكلت بكلية الآداب بجامعة قاريونس في بداية سبعينيات القرن الماضي، وقد تمكنت رغم قلة إمكاناتها من وضع لبنات علمية جيدة لخطة منهجية للتقصي عن المادة التراثية وتوثيقها، أثمرت جمع مادة أدبية غزيرة، استخلصت منها اللجنة مختارات مثلت

مادة الجزئين الأول والثاني من (ديوان الشعر الشعبي).

3 - جهود رسمية: تمثلت في إنشاء مراكز متخصصة لجوانب من الموروث الشعبي، أهمها:

أ - المركز الوطني للمأثورات الشعبية بمدينة سبها (ولأهميته سوف نخصه ببعض التفصيل فيما يلي).

ب - المركز الوطني للحرف التقليدية بمدينة غريان، وبه شعبتان واحدة للنسيج وأخرى للخزف تقومان بتدريب عناصر وطنية في هاتين الحرفتين.

ج - أجهزة صيانة ورعاية المدن القديمة، مثل تلك القائمة في طرابلس وبنغازي وغدامس وغيرها.

4 - جهود أهلية: بدأت تظهر في تسعينيات القرن الماضي تمثلت في تكوين جمعيات أهلية للتراث، تضم متطوعين من أفراد يدركون قيمة الموروث الشعبي وأهميته، يتنادون للتعاون فيما بينهم للمساهمة في جهود ومساعي توثيقه وحفظه، فيسعون لجمع الموروث الشعبي في مناطقهم، عن طريق جمع الروايات الشفهية والمقتنيات وإقامة معارض دائمة لها في مقارها، والمشاركة في المعارض الموسمية التي تقام على هامش المهرجانات التراثية على الصعيد الوطني. وقد ظهرت مثل هذه الجمعيات – على سبيل المثال – في كل من غدامس وهون ونالوت ومزدة ودرنة وجالو وغيرها من المناطق. وإقامة مهرجانات للتراث اعتمدت في مفرداتها على فنون الرقص والغناء والألعاب الشعبية في محيطها وبالتعاون فيما بينها، منها مهرجانات غات وغدامس وهون ونالوت وكاباو وصرمان وغيرها.

حول هذه الجهود الرسمية والأهلية يمكننا أن نبدي الملاحظات التالية:

1 - رغم أن الجمعيات الأهلية قد قامت بجهود مشكورة في هذا المجال، إلا أن أداءها اتسم بالعشوائية والموسمية والجزئية، حيث كان القائمون على العمل بها من الهواة والمثقفين غير المؤهلين علميًا ومهنيًا للقيام بهذه المهام، وقد خلطت بعض هذه الجمعيات بين مهامها في مجال توثيق الموروث الشعبي ورعايته وإحيائه، وبين مهام أخرى على صعيد العمل التطوعي في مجالات البيئة والتكاتف الاجتماعي. وفي جميع الأحوال ظلت جهودها محصورة في محيطها الجغرافي، ولم تجد مكانها الذي كان ينبغي لها في إطار وطني شامل.

2 - لم تكن لهذه الجمعيات القدرة المالية المساعدة على إنجاز ما تطرح على نفسها من مهام.

3 - لم يتوفر لها الهيكل المؤسسي الذي ينظم عملها وعلاقتها بغيرها من المؤسسات والجهات ذات العلاقة.

4 - وفرت المهرجانات التراثية فرصة وإمكانية لإحياء الموروث وتقريبه من ذائقة الأجيال الناشئة، إلا أن طابع الارتجال والاستعجال وضعف القدرات المالية جعل هذه المهرجانات لا تدقق كثيرًا في عرض لوحات الموروث وإعطائها شكلها الجمالي الأصيل.

المركز الوطني للمأثورات الشعبية:

في ظل تلك الصورة التي اتسمت بالقصور الشديد في مواجهة الغاية الوطنية الكبرى للتعجيل والمبادرة بإنقاذ الموروث الشعبي من عوامل النسيان والإهمال، ومن ثم جمع مفرداته وحفظها ثم خدمتها وإعدادها لتكون مادة للمعرفة والبحث، تقرر إنشاء "المركز الوطني للمأثورات الشعبية"، وكان يفترض أن يكون هذا المركز هو الجهة الوطنية التي تتكفل بإنجاز تلك المهمة الوطنية الكبرى، ولكنه، للأسف الشديد، لم يقم بما كان ينبغي ويمكن أن يقوم به على هذا الصعيد، فاتسم أداؤه بنواحي القصور التالية:

1 - لم يقم المركز الوطني للمأثورات الشعبية بوضع أي خطط أو مشاريع عمل تركز على إجراء مسح علمي كامل لمفردات الموروث، ومن ثم وضع الخطط لجمعها وتوثيقها، تمهيدًا لإعدادها وتجهيزها للدراسة والبحث.

2 - لم يسع المركز لوضع خطة عملية مخصوصة توجه لإعداد كوادر متخصصة في عمليات البحث والتنقيب عن المادة التراثية، وفي توثيق وتسجيل الروايات الشفهية، والتعامل مع المخطوطات وما في حكمها من مادة تراثية أخرى كالمقتنيات واللقى وغيرها. وعلى هذا الصعيد أخذ على المركز حصر جهوده في منطقة واحدة هي منطقة سبها حيث يوجد مقره الرئيس، وتقصيره في تكليف الباحثين والمراسلين في المدن والقرى لموافاته بمخزوناتها من مفردات الموروث ومادته.

3 - لم يقم المركز الوطني للمأثورات بالدور الذي كان جديرًا به أن يباشره بأن يكون حلقة اتصال بالجمعيات الأهلية والمهرجانات التراثية، وأن يكون البؤرة المركزية التي تلتقي عندها كافة الجهود الفردية والأهلية والرسمية، فيمارس مهمة التنسيق بين تلك الجهود لكي تتكامل فيما بينها، ولا تستهلك جهودها وإمكاناتها في تكرار الأعمال نفسها.

4 - لم يقم المركز الوطني للمأثورات الشعبية بما نظن أنه كان ينبغي أن يقوم به على صعيد تطوير الجهود العلمية في مجال دراسة الموروث الشعبي، ولم نسمع أنه نجح في إقناع أي جامعة بالاعتراف بالموروث كمادة علمية صالحة وجديرة بأن تضمن في المناهج والمقررات الدراسية.

في ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص بالملاحظات التالية:

1 - لا توجد حتى هذه اللحظة خطة وطنية لجمع موروثنا الشعبي وحفظه ودراسته وطرحه للاستفادة منه بشكل علمي.

2 - لا يوجد جسم وطني ذو فروع أو شعب في مختلف المدن والقرى الليبية لجمع وحفظ موروثنا.

3 - تعاني المؤسسات والجمعيات الأهلية القائمة من ضعف القدرات المالية المساعدة على إنجاز ما تطرح على نفسها من مهام.

4 - أغلب الجهود التي اشتغلت على موضوعة الموروث كانت فردية أو أهلية تطوعية يقوم بها متطوعون غير مؤهلين علميًا. وعلى ما لهذه الجهود من أهمية وما قامت وتقوم به من جهد مشكور، إلا أنها تظل محدودة وجزئية وعشوائية تفتقد إلى الضبط العلمي الدقيق، وإلى شمولية النظر التي تجعلها ترتقي إلى أفق النظرة الوطنية التي تتسع لتحتضن كل التراب الوطني، وكل مكوناته الاجتماعية.

5 - إن الجهود الرسمية والهياكل التي يفترض أنها أقيمت من منظور وطني شامل اتسمت بعجز القائمين عليها عن الارتقاء إلى مستوى المسئولية الوطنية التاريخية، ومن ثم كانت قاصرة ومحصورة، ووقعت ضحية الارتجال والموسمية والعشوائية وقصر النظر.

6 - إنه لم يتم حتى الآن الاعتراف بالموروث الشعبي كمادة للبحث والدراسة العلمية الأكاديمية، بحيث يدخل ضمن المقررات والمناهج الدراسية في المؤسسات الجامعية، ويوجه الباحثون والدارسون للعكوف عليه بالدراسة والبحث العلمي.

ثانيًا: استحقاقات ملحة وعاجلة لحفظ الموروث الشعبي وتوثيقه:

ولعله بات جليًا من خلال استعراضنا لمختلف جوانب النقص التي شابت عملية توثيق موروثنا الشعبي، وجمع ما لا يزال بالإمكان العثور عليه من مواده الأولية الأساسية، منذ أن بدأت أوائل الجهود في هذه السبيل وحتى الآن، أننا بحاجة إلى جملة من الخطوات التي نرى أنها ملحة وعاجلة لتدارك ذلك النقص، والإسراع بفعل ما ينبغي

فعله لتعويض ما فات من قصور وتخبط في الجهود المبذولة، في إطار خطة وطنية شاملة لتكثيف جهود التوثيق وجمع المادة الخام، ثم تصنيفها وحفظها، وإعدادها لتكون في متناول الباحثين والدارسين، ثم استثمارها وتوظيفها في المجالات والأغراض التي سنعرض لها فيما بعد.

ونعتقد أن هذه الخطة، التي ينبغي أن توضع من منظور وطني شامل، يجب أن تحظى بأولوية مطلقة، لما تتسم به من إلحاح التسابق الحثيث مع الزمن الذي لا يمهل الحفاظ والرواة، وتبادر يد الموت إلى تخطفهم، فتضيع مع كل من يتوفاه الله منهم ثروة ثمينة من المحفوظات لا يمكن تعويضها بأي ثمن أو وسيلة، إضافة إلى التسابق الحثيث أيضًا مع عوامل الإهمال التي تعرض الكثير من مواد الموروث المادية للضياع والفقدان لعدم العناية بحفظ نماذج منها.

ونرى أن العامل الأكثر تأثيرًا في تكييف هذه المسألة هو كون المادة التراثية المراد توثيقها تتسم بالآتي:

1 - إن مصادرها ومظانها في الغالب ما زالت مجهولة، فتحتاج من ثم إلى جهود خاصة ودءوبة للتقصي عنها واكتشافها والتعرف إليها، ويتبين دائمًا أن ثمة حفاظًا ورواة يملكون ثروة قيمة من المحفوظات التراثية مجهولون، لا يعرفهم أحد إلا مواطنوهم الذين يعيشون معهم في المكان نفسه، وقد يكون قرية أو نجعًا نائيًا بعيدًا عن مواطن العمران، وأن ثمة مفردات من الموروث المادي كالحلي والملابس والصناعات والسلاح وأدوات العمل واللعب وغيرها ما زالت مبعثرة في أماكن وجودها الأصلية، وهي بدورها ظلت عبر السنوات معرضة للفقدان والضياع.

2 - إن هذه المصادر تحتاج إلى السعي إليها في مواقعها التي توجد فيها، من حيث أن كثيرًا منها، كالروايات المحفوظة في الصدور، وبخاصة ما يتصل بحقب قديمة نسبيًا، توجد لدى أشخاص طاعنين في السن، أو مقعدين عن الحركة، ومن ثم فلا بد من التحرك للاتصال بهم حيث يوجدون، وأن الحاجة ما زالت قائمة، بل ملحة جدًا، لاستكشاف المفردات المقصودة بالبحث، لاستنقاذ ما لا يزال ممكنًا العثور عليه منها من يد الضياع والفقدان، وبخاصة أن كثيرًا من هذه المواد قد يوجد لدى أفراد، ربما يكونون قد ورثوه عن آبائهم وأجدادهم، وهم لا يدركون ما له من قيمة تاريخية عظيمة، فلا يحرصون على اقتنائه، ومن ثم فهم لا يعتنون بالمحافظة عليه وصيانته.

إن هذه السمات أو العوامل تفرض أن تكون أولى الخطوات الملحة في هذا السياق

هي وضع خطة عملية مدروسة بدقة لمسح كل أنحاء البلاد، لبلوغ قدر مرض من الثقة في الوصول إلى كل أو جل ما يمكن الوصول إليه من هذه المادة. وهذه العملية من هذا المنظور عملية شاملة ومتسعة الآفاق متشعبة الأبعاد، ونرى أنها ينبغي أن تشمل الآتي:

1 - إنشاء هيئة وطنية، يكون لها الموقع الذي نرى أنها تستحقه في مراتب الأهمية، لكي تخصص لها الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لإنجاز الأهداف المحددة لها. ولعلنا لا نبالغ مطلقاً إذا قلنا إن هذا الموقع ينبغي ألا يقل عن موقع "لجنة شعبية عامة" أو "هيئة وطنية عليا" تتبع أعلى جسم في هيكلية الإدارة: "أمانة اللجنة الشعبية العامة" أو "أمانة مؤتمر الشعب العام".

2 - مباشرة هذه الهيئة عملها باستقطاب وتأهيل العاملين لديها في مختلف الجوانب والمجالات المطلوبة لأداء المهام التنفيذية، التي تنقسم أساسًا إلى نمطين من المهام:

أ – مهام عملية ميدانية، وتتجه إلى البحث عن مفردات الموروث والتقصي عن أماكن وجودها ومظانها، وهذه تنقسم بدورها إلى مجموعات متميزة بحسب أصناف المفردات التراثية المقصودة بالبحث، مثل: فنون القول، الموسيقى والغناء والفنون التشكيلية، المقتنيات والصناعات التقليدية.

ب – مهام عملية مكتبية، وتتجه إلى استقبال المواد التي تتمكن فرق العمل الميداني من تجميعها، في صورها المختلفة: موجودات مادية، تسجيلات بالصوت والصورة للمفردات المحكية أو المروية: أشعار، روايات تاريخية، حكايات وأساطير، أمثال وأحاجي، موسيقى وغناء ورقص.. إلخ، ثم تتولى تصنيف هذه المفردات، ووضع الفهارس اللازمة لتوثيقها، لتسهيل الوصول إليها فيما بعد من قبل الباحثين والدارسين والمكلفين بشتى المهام ذات الصلة.

3 - مباشرة فرق العمل التي تم إعدادها وتأهيلها في تنفيذ المطلوب منهم، كل في مجاله المخصص له: ميداني أو مكتبي.

ونرى أنه سوف يكون من الملح أن تضع هذه الهيئة على الفور خطة لتجميع مختلف مفردات الموروث الشعبي الموثقة بإحدى صور التوثيق المتاحة (تسجيلات صوتية ومرئية، مدونات ومخطوطات) والموجودة في الوقت الحاضر مشتتة عند الأفراد وعند بعض الجهات ذات الصبغة العامة مثل (الإذاعات والصحف ومراكز البحوث والجمعيات الأهلية للتراث..). ولبلوغ هذه الغاية نرى أنه سوف يكون مفيدًا أن تخصص هذه الهيئة ميزانية سخية مفتوحة لأداء ما قد يكون لازمًا من مقابل مادي أو تعويض يقدم للأفراد أو العائلات التي لا تتبرع بما لديها من مادة تراثية مجانًا. وسوف يكون مفيدًا

في تقديرنا أن تنظم حملة إعلامية مدروسة ومنظمة لرفع مستوى الوعي العام لدى أفراد المجتمع بقيمة المفردات التراثية التي قد يوجد لديهم نماذج منها، ولحث من يملك منها شيئًا إلى المبادرة بالاتصال بالهيئة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لاقتنائها أو استنساخها إن كانت مما هو قابل للنسخ.

وفي مسار مواز تنطلق الحملة الوطنية الشاملة لمسح كل أنحاء البلاد، للتقصي عن مفردات الموروث المستهدفة، وتحديد أنواعها وأماكن وجودها، تمهيدًا لتوجيه فرق العمل المتخصصة، للقيام بما يلزم من أعمال التوثيق، من قبيل: تسجيل أنماط المرويات من فنون القول بالصوت والصورة، توثيق أنماط الفنون (موسيقى، غناء، رقص) بالتصوير المرئي، وتصوير المقتنيات واقتناء نماذج منها.

في هذه الأثناء تشرع فرق العمل المكتبي في التهيؤ لاستقبال المادة التي يتم جمعها من خلال فرق العمل الميداني، ومن ثم تشرع في تنفيذ مهامها التي تتمثل في الآتي:

1 - تصنيف المواد التي ترد إليها بحسب أنواعها وأنماطها، مع توثيق كل البيانات المتعلقة بها: أسماء المؤلفين بالنسبة للمواد التي يعرف مؤلفوها وقائلوها، وأسماء الرواة فيما يتعلق بالمواد التراثية الجمعية التي يتداولها الناس دون معرفة قائليها، الأماكن التي وجدت فيها المادة أو تم فيها التسجيل والتوثيق.

2 - توظيف العدد اللازم من العاملين المؤهلين لإدخال المادة المجموعة في منظومات حاسوبية معدة للتعامل معها، بحسب مختلف أنماطها وأصنافها، وذلك لتسهيل الرجوع إليها واستعادتها والتعامل معها حسب الحاجة.

3 - توظيف عدد آخر من العاملين المؤهلين للتعامل مع مفردات التراث المادية، بأعمال الصيانة والحفظ والتصنيف والتخزين، تمهيدًا لاستثمارها فيما بعد في أغراض البحث والدراسة والعرض في المعارض والمتاحف وما إلى ذلك.

ثالثًا: آفاق تطوير الجهود الوطنية الرسمية والأهلية لرعاية الموروث الشعبي ودراسته:

بعد الاطمئنان إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة وملحة على صعيد العمل الميداني والمكتبي الموجه للبحث عن المادة الخام واقتنائها، ثم تصنيفها وفهرستها وحفظها بوسائل الحفظ الإلكترونية المتطورة التي باتت تتيحها وسائل تقنيات المعلومات الحديثة، يكون بالإمكان النظر إلى الآفاق التي نراها متاحة للتعامل مع هذه المادة، وينبغي وضع الخطط لارتيادها على صعيد:

1 - رعاية مفردات الموروث التي تم جمعها وتوثيقها.

2 - إجراء الدراسات والبحوث حولها.

3 - إحياؤها والترويج لها والتعريف بها محليًا وعالميًا.

4 - استثمارها كأحد عوامل الجذب السياحي.

1 - الأفق الأول هو الذي نسعى فيه إلى القيام بما يلزم لرعاية وصيانة مفردات الموروث التي تم جمعها وتصنيفها وفهرستها. وفي هذا الإطار سوف نحتاج إلى نمطين من العمل:

أ - الأول تجهيز المادة الخام في الصور الملائمة التي تيسر الاطلاع عليها ودراستها، من قبيل نشر المادة الأولية لفنون القول، مصنفة بحسب موضوعاتها ومؤلفيها، في إحدى صور النشر المتاحة (ورقي، إلكتروني).

ب - صيانة مفردات الموروث المادية، وحفظها مصنفة بحسب أنماطها في الأماكن المناسبة لمثل هذا الغرض، كالمتاحف وقاعات العرض المختلفة.

2 – الأفق الثاني هو أفق الدراسات والبحوث: وفيه نسعى إلى وضع الخطط والبرامج الملائمة لإجراء البحوث والدراسات العلمية حول المادة التراثية التي تم جمعها. وفي هذا الصدد نرى أنه سوف يكون من المفيد أن نقوم بالآتي:

أ - إنشاء مركز للبحوث والدراسات في إطار "الهيئة الوطنية للموروث الشعبي"، يشرف عليه أكاديميون متخصصون في مناهج البحث العلمي، لتوجيه ناشئة الباحثين والدارسين للقيام ببحوث علمية حول موضوعات بعينها، يتم اختيارها من قبل إدارة المركز، في إطار خطة بحثية معدة مسبقًا.

ب - إدخال مادة "الموروث الشعبي" في المقررات الدراسية في الجامعات، وخاصة في مرحلة الدراسات العليا، وتوجيه الباحثين لاختيار موضوعات للأطروحات التي يقدمونها لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازتين العليا والدقيقة من بين المادة التراثية المتوفرة، التي ينبغي أن تكون قد تم تهيئتها للبحث والدراسة من قبل الهيئة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا بحاجة على الصعيد الوطني إلى جهود مركزة ومقصودة لمحاربة التوجهات المضادة للاهتمام بالتراث الشعبي، والرافضة للاعتراف به كقيمة وطنية ثقافية وعلمية كبرى، التي ظلت تسيطر على جامعاتنا في كل أنحاء البلاد، بدليل أننا لا نجد أي جامعة تعترف بالموروث الشعبي أو تقر دراسته والعناية به ضمن مناهجها ومقرراتها الدراسية، ومن ثم فإننا لم نر حتى الآن أطروحة تقدم في إحدى جامعاتنا الوطنية يكون موضوعها مادة أو جانبًا من الموروث الشعبي.

ووجدنا بعض باحثينا من المهتمين بهذا الجانب يتجهون لإعداد أطروحات حول موضوعات تراثية في جامعات عربية خارج الوطن، في مصر والمغرب على وجه التحديد.

وبالطبع سوف يكون من الضروري أن توجد في الهيئة الوطنية للموروث الشعبي إدارة للنشر، تتولى تشجيع الباحثين والمؤلفين، وتعنى بنشر أبحاثهم وأعمالهم المختلفة، مقابل مكافآت مشجعة وحوافز معقولة.

3 – الأفق الثالث هو الذي نسعى فيه إلى إحياء مفردات الموروث الشعبي والترويج لها والتعريف بها محليًا وعالميًا. ونعتقد أننا سوف نحتاج على هذا الصعيد إلى ما يلي:

أ - إقامة الاحتفاليات والمهرجانات التي تخصص لجوانب مختلفة من الموروث: الشعر الموسيقى والغناء والرقص. ولعلنا نبدأ بأشكال من المهرجانات على الصعيد الوطني، تمهيدًا لتطويرها حسب الحاجة إلى مهرجانات على صعد أوسع، إقليمية وعالمية. ونرى أنه سوف يكون من الضروري تخليص هذا المجال من الآثار السيئة التي نجمت عن المفهوم السطحي للتطوير والتحديث، الذي رأينا كيف أدى إلى تشويه الأنماط التراثية التقليدية في مجالات الغناء والرقص بنوع خاص، وتحويلها إلى تراكيب من الحركات خالية من السمة التراثية الشعبية المميزة، التي ما زلنا نراها تمارس في مواقعها الأصلية، بحسب الأصول التي توارثها الناس عن الأجيال الماضية.

ب - إنشاء المتاحف وقاعات العرض التي تعرض فيها المفردات المادية من الموروث. ونرى أهمية أن نضع ضمن أولويات جهودنا للتنمية الثقافية للمجتمع ككل، ضرورة أن يوجد في كل تجمع سكاني مكان يخصص لعرض مفردات الموروث المادية، لكي تتاح فرصة التعرف عليها للأجيال المتعاقبة، فينمو وعيهم العام بتاريخ بلادهم وثقافة شعبهم، وتكون زيارة تلك المفردات ومعاينتها معاينة مباشرة جزءًا مكملاً للعملية التربوية التي يتلقاها التلاميذ في مدارسهم ضمن مقررات مواد التاريخ والتربية الوطنية.

هذا على الصعيد المحلي، أما على الصعيد الخارجي فيمكن أن يكون من ضمن برامجنا ما يلي:

أ - وضع خطط للتعريف بموروثنا الشعبي خارج حدود الوطن، من خلال المطبوعات والنشرات والشرائط الوثائقية، التي توزع على الجهات ذات العلاقة في الدول المختلفة: الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، المكتبات الوطنية والجامعية، الهيئات الثقافية، المراكز المتخصصة في التراث الشعبي، الجمعيات الأهلية المهتمة

بالموروثات الشعبية.

ب - الحرص على المشاركة في المهرجانات والاحتفاليات التي تقام في مجالات الموروث الشعبي، من خلال إدارة خاصة تنشأ لهذا الغرض في إطار الهيئة الوطنية للموروث الشعبي، والاتفاق على صيغة لإقامة أيام التراث الشعبي الليبي في الدول التي تقام معها في هذا الصدد علاقات واتفاقات ثقافية محددة.

ج - السعي لإقناع الدول بإنشاء أقسام أو أركان في متاحفها العامة أو المتخصصة تخصص للموروث الشعبي الليبي، تعرض فيها أنماط مختارة من المفردات التراثية الليبية، مثل الحلي والملابس والمقتنيات والصناعات التقليدية.

وبالطبع سوف يكون على رأس هذه الوسائل للترويج للموروث الشعبي الليبي محليًا وخارجيًا الموقع المخصص له على شبكة المعلومات العالمية، حيث تتيح الإمكانات التقنية للشبكة وسائل ممتازة لتخزين قدر هائل من البيانات عن مفردات الموروث الشعبي، تكون ملائمة لأن يتعرف عليها المتصفح، سواء من داخل البلاد أو من أي بقعة في العالم. وسوف يكون من الملائم للوفاء بغرض الترويج والدعاية توفير البيانات عن تلك المفردات بأكبر عدد من اللغات الحية العالمية.

4 – أما الأفق الرابع فهو ذلك الذي تكون فيه المادة التراثية قد بلغت الحد المناسب من التجهيز العلمي والمادي، بحيث تصلح لأن تكون عامل جذب مهم في إطار السياحة الثقافية، ونرى أننا يمكن أن نبلغ مستويات ممتازة على هذا الصعيد من خلال التالي:

أ - إنشاء متاحف ومعارض لمفردات الموروث في المناطق السياحية أو بالقرب منها، والتنسيق مع شركات السياحة لوضعها في برامج زياراتها التي تعرضها على السائحين، وبهذا نخدم غرضين في آنٍ معًا هما: الترويج للتراث الشعبي الليبي والتعريف به، والحصول على عائد مادي من خلال الرسوم التي تجبى على الزيارات.

ب - إنشاء أحياء أو تجمعات تمارس فيها بشكل حي أنماط من الأعمال المتصلة بالصناعات التقليدية (الغزل، النسيج، الصناعات الجلدية، الصناعات القائمة على المواد الخام المستخرجة من شجرة النخيل، الصناعات الجلدية.. إلخ)، تدرج ضمن برامج الزيارات المنظمة للسائحين الأجانب.

توصيات:

في ضوء ما سبق عرضه نخلص إلى توصيتين محددتين هما:

1 - إنشاء هيئة وطنية عليا للموروث الشعبي، تكون لها صفة اعتبارية مميزة في أعلى سلم الجهات التنفيذية (أمانة شعبية عامة)، تخصص لها ميزانية كافية لمواجهة متطلبات الخطط العملية المستعجلة التي سلفت الإشارة إليها في البندين ثانيًا وثالثًا.

2 - اتخاذ القرار الذي لم يعد من المقبول التأخر في اتخاذه على صعيد تكريس الاعتبار للموروث الشعبي باعتباره مقومًا أساسيًّا وجوهريًّا لهوية الشعب الليبي، بمختلف مكوناته القومية (العربية والأمازيغية والتارقية)، ومكوناته القبلية والجهوية، ومن ثم إدخال مادة الموروث الشعبي ضمن المناهج والمقررات الدراسية التي تقدم للطلاب والدارسين، على الأقل في المرحلتين الجامعية والعليا، كبداية يستهدف تعميمها في مستقبل منظور إلى كل المراحل الدراسية.



الطفولة في عالم متغير

يوسف الشريف

الطفولة عالم متغير، يتغير بتغير ثقافة المجتمع، وهذه تتغير بتغير مكوناتها والتي هي بدورها تتغير بتغير زمانها ومكانها، بل إن الطفولة عالم متغير في ذاته، فلكل مرحلة عمرية ثقافتها، رغم تداخلها فيما بينها واختلافها بين الذكور والإناث، هنا يصعب القبول بأي تعريف لها يحاول تحديد فضائها وتعيين وسائل تحققها، وذلك لأسباب ثقافية وحضارية وتاريخية معروفة.

إن ثقافة الطفل وكيفما يكن تعريفها أو تحديد مكوناتها، تواجه أسئلة لا مفر لنا من التعامل معها، إذا كانت هناك جدية في تجاوز ما يشوبها من تخلف، إن على مستوى الرؤية أو على مستوى التخطيط.

هذه الأسئلة:

1 - سؤال الحرية والإلزام.

2 - سؤال الموروث والمكتسب.

3 - سؤال الثابت والمتغير.

4 - سؤال العلم والثقافة العلمية.

5 - سؤال الثقافة الرقمية

6 - سؤال التربية الجنسية.

هذه الأسئلة تواجه بدورها جدلية تطال منطلقاتها وغاياتها.

ففي سؤال الحرية والإلزام، نحن نطلب ثقافة حرة، لكن إلى أي مدى يمكن للطفل أن يحقق حرية ثقافته، وإلى أي مدى نحن على استعداد للاعتراف بحرية ثقافته والدفاع عنها من أجل أن تكون كذلك.

إن الواقع الراهن في ثقافة الطفل يعكس شغفاً لاستعباد ثقافته تحت مظلة الخوف عليه، الأمر الذي أدى بنا إلى احتكار الوصاية على عقله عبر مؤسساتنا التعليمية والاجتماعية والثقافية، وسنبين فيما بعد كيف جعلنا منه سجينًا مؤبدًا لعقلية نمطية جامدة عجزت عن تحرير ثقافة الطفل من قبضتها لأنها عجزت وفي المطلق عن تحرير ثقافتها من قيود تراوحت بين الموروث والمكتسب.

كيفما تكون الأسباب، فليس هناك من شك حول مطلب رئيسي وهو تحرير ثقافة الطفل، فهي إن لم تكن حرة فإن أي حديث عنها لن يتجاوز حدود الأمنيات.

لتحرير ثقافة الطفل علينا أن نحرر عقله، لكن تحرير عقله لن ينجز إلا بتحريره أولاً من الخوف والجهل والمرض، وهذا ما سنتوقف عنده بعد قليل.

في سؤال الثابت والمتغير وهو سؤال يتداخل مع سؤال الحرية والإلزام، قد نواجه سؤالاً آخر، كيف يمكن فرز الثابت عن المتغير وبأية معايير..؟

لا مجال هنا لإجابة تفصل بينهما، إلا أنه من المؤكد أن الثابت لا يبقى على ثباته مع تغير ثقافة الطفل كما سبقت الإشارة، وما لم تستجب هذه الثقافة للمتغير في أسئلة الطفولة زمانًا ومكانًا فإن الجمود سيكون سمتها.

في سؤال الموروث والمكتسب، نواجه حقيقة وهي أن العلاقة بينهما كثيرًا ما تتصادم في تفاصيلها، وهذا يتضح على ما يطرأ على المكتسب من تغيرات، يقابلها سكون في الموروث، هذه الحقيقة لم تتعرض لشجاعة المواجهة من أجل "تنظيف" هذا الموروث، هنا أنبه إلى ضرورة التفريق بين الموروث الديني والموروث الشعبي، فالموروث الديني يمثل الركيزة الأساسية في بناء شخصية الطفل وتكوين ثقافته بما يحمل من قيم ومثل تتسم بالرفعة والسمو مما يجعلها مؤهلة أن تخلق من الطفل مواطنًا مكتمل الصحة عقليًا وجسميًا ونفسيًا واجتماعيًا، أما الموروث الشعبي فهو يعني من جملة ما يعني، العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية والسلوكية، ثم هي تعني في أقصى معانيها مجموع التراث الاجتماعي الذي ينتقل إلى الطفل عبر العلاقات السائدة في المجتمع.

في سؤال الثقافة العلمية.

الثقافة العلمية هي تزويد الطفل بمعرفة علمية تطبيقية ونظرية عبر وسائط مختلفة، فالتطبيقية تنجز بطريقتين هما في العمل والتجربة، وبالحاسب الآلي، أما المعرفة العلمية النظرية فتنجز عبر جملة من الوسائط، منها: الموسوعات العلمية، الرسوم المتحركة، . قصص الخيال العلمي، جمعيات العلوم في مدارس التعليم الأساسي، المناهج المدرسية، البرامج التليفزيونية، النوادي العلمية في مدارس التعليم الأساسي، مكتبات الأطفال العلمية.

في سؤال الثقافة الرقمية.

الثقافة الرقمية هي ما يصل إلينا من خلال ما يعرف بعصر المعلومات الذي رافقته ثورتان في الاتصالات وفي تقنية المعلومات من خلال الأجهزة الإلكترونية المختلفة، سواء كانت هذه الأجهزة حاسبًا آليًّا أو أجهزة فيديو أو أجهزة إذاعية وتليفزيونية تستقبل الإرسال المحلي أو تستقبل محطات الأقمار الاصطناعية.

في سؤال التربية الجنسية أو ثقافة الجسد.

التربية الجنسية أو ثقافة الجسد هي أحد العناصر المكونة لثقافة الطفل خلال مراحل طفولته والتي هي أساس بناء شخصيته فيما بعد، فهي عملية تستهدف اكتساب معلومات واتجاهات ومعتقدات تتعلق بالجنس وهويته، كما تستهدف تنمية مهارات عند الأطفال تساعدهم على اختيار سلوك يمنحهم الثقة والرضا عندما يفضلون سلوكًا عن آخر، ومن أهدافها التقليل من المخاطر المرتبطة بالسلوك الجنسي غير المرغوب فيه، وتنمية القدرات التي تمكن صغار السن من اتخاذ القرارات في حياتهم بصفة عامة، هذه التربية تتعامل مع الجسد هدفًا وغاية، فهو:

1 - يحقق ذاتية الفرد، فلكل شخص جسد لا يشركه فيه أحد، فهو يحقق كيانه المادي والمعنوي ويمنحه الحرية في استعماله بالطريقة التي تشبع رغباته الاجتماعية والنفسية والروحية.

2 - أداة اتصال بحواسه وإشاراته وحركاته وصوته، بل بانفعالاته ومشاعره.

3 - قدرة على الإنتاج لأنه يمثل قدرة إنتاجية مادية ومعنوية.

4 - قيمة ثقافية بوجهيها المادي والمعنوي، ففيه الدماغ الذي يفكر ويحلل أعقد المسائل.

5 - طريق لمعرفة الشخصية، فكل الدراسات التي قامت بدراسة الشخصية

ومكوناتها كان الجسد مجالها الأول.

6 - أداة تعبير وإفصاح عن طبيعة الإنسان وخصائصه وأخلاقياته، فالجسد وبكل أطرافه إنما هو أداة تعبير عن صاحبه، وهو في المطلق محتوى لكل الخصائص الإنسانية، مادية ومعنوية.

7 - يكشف عن عمر الإنسان وعرقه ولونه وصحته ومرضه، فهو بلونه وشكله وحجمه وطوله وبكل ما فيه من علامات فسيونوجية، إنما يقدم معلومات تمثل السجل الحقيقي لحياة الإنسان، إن على مستوى المنظومة الاجتماعية الصغيرة، أو على مستوى المنظومة الاجتماعية الكبيرة وهي المجتمع.

تلك هي الأسئلة التي علينا مجابهتها وبعقل مستنير يرفض القبول بالجاهز أو السائد دون إخضاعه لجدلية واقعه، لكن قبل كل هذا علينا أن نهيئ ساحة المجابهة بتحرير ثقافة الطفل من الخوف والجهل والمرض قبل تحرير عقله.

1 - في تحريره من الخوف:

الثقافة الخائفة لا تنتج إلا مواطنًا خائفًا، ولا بأس من الاعتراف هنا بأن الثقافة المجتمعية السائدة الآن هي ما يطلق عليه ثقافة الخوف، وهذا يعني أن على هذه الثقافة أن تتحرر من خوفها كي تكون قادرة ومؤهلة لتحرير الطفل من خوفه، ولأنها خائفة فهي تمارس استبدادًا على مجمل سلوكيات الطفل وتفكيره في كامل منظوماتها الاجتماعية والتعليمية والثقافية، وهذا لا يثير الدهشة لأن الاستبداد عادة ما يكون وليد الخوف.

كيف يمكن لها أن تتجاوز مرحلة الخوف..؟

أن تمتلك روح المبادرة في صياغة الأسئلة، غاياتٍ كانت أو أهدافًا، وعبر ما يلي:

1 - توطين العلم لحل مشاكلها الاجتماعية.

2 - تطوير مؤسساتها الثقافية.

3 - تطوير مناهجها الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي.

4 - نشر ثقافة حقوق الإنسان في العملية التعليمية.

5 - التعويل على مؤسسات المجتمع المدني من أجل مشاركة فاعلة في صياغة حركة المجتمع وخططه المستقبلية.

6 - تبني قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير.

7 - الانفتاح على الثقافات الأخرى والاستفادة من تجاربها.

8 - إعادة قراءة الموروث الاجتماعي ونبذ ما به من خرافة وأسطورة تعرقل تحقيق ثقافة صحية عند الأجيال الصاعدة.

9 - نشر حرية المعرفة دون أية وصاية وبكل وسائل التعبير.

2 - في تحريره من الجهل:

ثقافة الجهل هي ثقافة الخرافة والبدعة وما لا يقبله العقل السليم، فبالرغم من أن الموروث الشعبي لا يمكن فصله عن مكونات ثقافة الطفل، إلا أن هناك جملة من المآخذ عليه:

1 - معظمه يجسد ثقافة خاصة لمرحلة تاريخية معينة كانت نتاجًا لظرفها الاقتصادي والاجتماعي.

2 - بعضه يسقط في متاهة الأسطورة الشعبية والخرافة، ومن المستبعد أن يحمل هذا النمط من الموروث أية ذخيرة تربوية أو تعليمية للطفل.

3 - علاقته بالثابت والمتغير: يصعب الاعتقاد بثبات القيم الثقافية وديمومتها؛ ذلك لأنها تابعة ومرهونة بثقافة معينة لمجتمع معين في مكان معين في ظرف معين.

4 - تعرضه للتشويه مما يجعل من الصعوبة فرز التاريخ عن الخيال.

من أجل هذا لا بد من القيام بعمليات كيميائية متواصلة تستهدف تنظيف هذا الموروث الشعبي من أسطورته وخرافته وبدعه، ومن الممكن أن تتم هذه العمليات بعدة وسائل.. منها:

1 - جمع هذا الموروث ودراسته ونشره.

2 - الندوات والملتقيات وورش العمل.

3 - التوعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

4 - توعية تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.

5 - نشر ديمقراطية الحوار.

6 - تشجيع جمعيات التراث.

7 - الاستفادة من مناهج التعليم في مرحلة التعليم الأساسي.

8 - الدراسات الميدانية لمعرفة الاتجاهات الاجتماعية لهذا الموروث.

9 - تشجيع الدراسات والبحوث ونشر الكتاب.

10 - تكليف المشتغلين بثقافة الطفل.

في تحريره من المرض:

العقل السليم في الجسم السليم، هذه حكمة يؤكدها الواقع على مر العصور، ويمكن أن نسجل هنا وبثقة أننا حققنا معدلات مرتفعة في إطالة الأعمار والرعاية الصحية بصفة عامة، فقد ارتفع معدل الأعمار ليصل إلى 70 سنة عند الرجال و74 عند النساء، ويرجع ذلك إلى الرعاية الصحية المتنامية يومًا بعد يوم كما يرجع إلى ارتفاع مستوى الحالة الغذائية وتحسين نوعية الحياة، وهذا يعطي مؤشرًا على أن تحرير الطفل من المرض يمضي في طريقه الصحيح، خاصة إذا ما تم سد النقص في الطب التخصصي، وإذا ما تحقق هذا فإن الانتقال إلى مرحلة الطب الوقائي، بدل الطب العلاجي، يصبح هدفًا واقعيًا.

ماذا نريد لطفل المستقبل.

الغايات والأهداف.

1 - في المؤسسة التعليمية.

2 - في المؤسسة الثقافية.

3 - في المؤسسة الاجتماعية.

4 - في المؤسسة الدينية.

مفتتح.

إن أي خطة تنموية تستهدف النهوض بالمجتمع ولا يكون الطفل موحيًا بها وهدفًا لها وغاية منها لن يكتب لها النجاح مهما توفر لها من إمكانيات مادية أو معنوية أو من حسن النوايا، وهذا ما تم رصده على مجمل المشاريع والبرامج التي استهدفت النهوض بالطفولة، حيث وقعت في شرك الوصاية على عقل الطفل فخططت له ما تراه هي وليس ما يراه هو ويحس به ويحتاج إليه، لذلك لم تحقق أيًا من أهدافها إلا بقدر يسير، إن على مستوى المؤسسة التعليمية أو الثقافية أو الاجتماعية على وجه الخصوص، ومن جهة أخرى غلب عليها ارتجالية التخطيط وغياب التكامل فيما بينها، ولكي تتجاوز هذه الأخطاء عليها:

1 - أن تقوم بدراسات ميدانية شاملة ومتأنية في واقع الطفولة الراهنة قبل التفكير

في أية خطة مستقبلية للطفولة.

2 - ألا تعول على نظريات اجتماعية أنتجتها مجتمعات أخرى من تجاربها الخاصة.

3 - أن تهيئ الاختصاصيين والباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بالطفل فردًا مستقلاً وفردًا في جماعة.

4 - أن تمتلك رؤية شاملة لحاجات الطفولة تنطلق من حقيقة تؤكد أن مكونات ثقافة الطفل تتنوع وتتكامل ولا تتجزأ.

5 - آن تؤمن أن الطفل شريك في تحديد ملامح مستقبله ولبس مقصيًّا عنها أو متلقيًا لها.

6 - ألا تتبنى خططًا تفارق الواقع أو لا يكون العقل العلمي مرشدًا لها وفاعلاً فيها.

الغايات والأهداف.

في المؤسسة التعليمية.

الغايات.

1 - العلم أولاً ودائمًا.

2 - اكتشاف المعرفة.

3 - ثقافة الديمقراطية.

الأهداف.

1 - العلم أولاً ودائمًا:

لأن الأمم لا تتقدم إلا بعلومها، ولأن الطفولة تبدأ مسيرتها العلمية من المدرسة، وهذا يعني أن تتحول المدرسة إلى فضاء علمي رحب وبلا حدود وبأوضح ما يكون وبأيسر ما يكون وعبر الشروط التالية.

أولاً: في المقرر والمنهج.

1 - استخدام الكمبيوتر في كل مراحل التعليم الأساسي.

2 - تأهيل معلمين متخصصين في المعلوماتية.

3 - نشر مراكز الإنترنت في المدارس.

4 - إدخال المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية.

5 - توفير المعامل العلمية المجهزة بكافة متطلباتها في كل المراحل الدراسية.

6 - تطوير مناهج التدريس وتجديدها بما يتلاءم وتطور العلم وتقدمه خاصة في

العلوم التطبيقية.

7 - اللغة الإنجليزية صارت هي لغة الإنترنت؛ لذلك يجب أن ترافق التلميذ من سنته الأولى لدخوله للمدرسة.

8 - نشر الثقافة العلمية وإثارة روح الاكتشاف بالبرامج العلمية المرئية وشرحها عبر الدائرة المغلقة.

9 - تشجيع التلميذ على إجراء التجارب المعملية وتوفير ما تتطلبه من أدوات وأجهزة ومواد.

10 - تشجيع الهوايات العلمية ونشر نوادي العلماء الصغار وإجراء المسابقات فيما بينها.

11 - تشجيع المطالعة العلمية وتوفير الكتاب العلمي في المكتبة المدرسية.

12 - إخضاع الكتب المقررة للتجربة لسنة دراسية واحدة، يتحدد بعدها إلغاؤها أو تعديلها، وفي كل الأحوال يجب ألا تستمر صلاحية المقرر لأكثر من أربع سنوات.

13 - عدم الأخذ بطريقة التكليف في الكتاب المدرسي، الصحيح أن يعلن عن المقرر وتفاصيله في الصحف ووسائل الإعلام المتاحة، ومن ثم يتم اختيار الأفضل.

14 - تطوير مجالس الآباء بما يؤهلها في المشاركة في العملية التعليمية.

15 - تخفيض ساعات الدوام، وإلغاء الكتاب من السنة الأولى الابتدائية، واعتبارها امتدادًا لسنوات الروضة.

16 - تضمين المنهج مادة عن حقوق الإنسان.

17 - ثقافة الجسد ضرورة عقلية وجسدية ونفسية في ثقافة الطفل، وغيابه عنها يؤدي إلى نتائج سلبية تلحق ضررًا بالغًا بمجمل مكونات شخصيته، لذلك يجب تهيئته بتربية جنسية تبدأ من رياض الأطفال وفي المراحل التي تليها يمكن أن تكون من مقررات علم الأحياء.

18 - إنشاء مكتبات خاصة بالمكفوفين.

19 - تنمية الروح الوطنية.

ثانيًا: في شروط المعلم.

1 - أن يكون مؤهلاً للتعليم فيها.

2 - أن يكون مطلعًا على العلوم ذات الصلة بتعليم الطفل وتربيته والعوامل المؤثرة في تكوين شخصيته.

3 - أن يمتلك هواية فنية أو أدبية مثل الموسيقى والرسم والغناء وتأليف الحكايات لأن الهواية ستكون إحدى وسائله لتعليم الأطفال.

4 - ألا يعول على الكتاب أو السبورة كوسيلة تعليمية أساسية.

5 - لأن الطفولة متغيرة، عمرًا وظرفًا ووعيًا؛ فإن صلاحية المعلم للتعليم في المرحلة الأساسية يجب أن تتوازى مع هذا التغير.

6 - عملية اختيار المعلم الجدير بالتعليم في مرحلة التعليم الأساسي ستكون خطأً فادحًا إذا كانت استجابة لقرار يخرج عن شروطها، فالاختيار يجب أن ينجز من بين المؤهلين للتعليم في هذه المراحل وبمشاركة من مجالس الآباء في المنطقة أو الحي الموجودة به المدرسة "حاليًا مجالس الآباء غير موجودة أو غير مؤهلة" ويتم ذلك بطريق الإعلان وتوضيح الشروط ومن ثم فحص الطلبات المقدمة إلى إدارة المدرسة مباشرة وإجراء مقابلات شخصية للمتقدمين تقوم بها لجان من كفاءات علمية يشكلها مجلس الآباء مع ممثلين عن المؤسسة التعليمية المعنية وإدارة المدرسة.

ثالثًا: في رياض الأطفال.

رياض الأطفال هي المرحلة التي تسبق مرحلة الدخول للمدرسة الابتدائية، وهي التي تقرر وتحدد ملامح ما سيليها من مراحل تعليمية مختلفة، وهي مرحلة تربوية متميزة لها فلسفتها التربوية والتعليمية الخاصة بها، ومن أهدافها:

1 - إعداد المؤهلين لها تأهيلاً ينسجم مع رسالتها العلمية والتعليمية.

2 - استعمال الكمبيوتر في تثقيفهم علميًا وتعليمهم الرياضيات.

3 - تنمية المهارات المختلفة والقدرات الإبداعية.

4 - توفير الخبرات والتجارب بما يساهم في تنمية قدراتهم العقلية.

5 - تأهيل الطفل للتعليم النظامي، بتعليمه مبادئ اللغة والعلوم.

6 - تنمية القيم والآداب واحترام حقوق الآخرين.

7 - مساعدة الأطفال على خلق علاقات الحب والتعاون فيما بينهم.

8 - تحفيزهم على المبادرة واكتشاف المعرفة.

9 - تمكينهم من ممارسة نشاطاتهم في جو من الحرية.

10 - إكسابهم المعلومات المتنوعة من خلال اللعب واللعبة.

11 - تنمية المواهب والإبداعات.

12 - إقامة الرحلات التثقيفية والترفيهية والمهرجانات.

كلية رياض الأطفال.

بخلاف ما يعتقد البعض من أن مناهج رياض الأطفال لا تقوم على أسس أكاديمية، فإن إنشاء كلية رياض الأطفال هو هدف يجب ألا يتأخر أكثر مما تأخر، ويؤكده ما هو عليه واقع رياض الأطفال، حيث غلب عليها غياب المنهج أسوة بالمراحل التعليمية الأخرى، وسقوطها في العشوائية والارتجالية والروح التجارية، كما هو حاصل في رياض الأطفال الخاصة.

2 - اكتشاف المعرفة:

1 - بهجة الاكتشاف جزء من متعة الطفولة ولعله أهمها وأفضلها.

2 - كي لا تبقى المدرسة مكانًا "للحجز" فإن جغرافية الطفولة يجب أن تمتلك فضاءها الحقيقي، أي خروج الطفل للأماكن الحرة والاتصال بالطبيعة لخلق علاقة مباشرة معها واكتشاف عناصرها من تضاريس ونبات وحيوان وحشرات، أيضًا اتصاله بالمجتمع عبر منظوماته المختلفة.

3 - توفير المناخ العلمي وإثارة روح الاكتشاف بواسطة إجراء التجارب المعملية والرحلات العلمية الخارجية.

4 - استعمال الميكروسكوب والتلسكوب لاكتشاف ما هو أبعد وأصغر.

3 - ثقافة الديمقراطية.

1 - إتاحة فرصة الحوار الحر وتبادل الآراء في المواضيع ذات العلاقة بمحيطهم المدرسي وعلاقاتهم خارج هذا المحيط.

2 - التشجيع على القراءة الحرة وإثارة روح البحث.

3 - نشر روح التسامح والمحبة ونبذ العنف.

4 - تعريف وشرح المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

5 - التعريف بحقوق الطفل وواجباته في المدرسة والبيت.

2 - **المؤسسة الثقافية.**

أولاً: الغايات.

1 - نشر المعرفة.

2 - ديمقراطية الثقافة.

ثانيًا: الأهداف.

1 - في نشر المعرفة.

أ - توفيرها للطفل عبر نشر المكتبات العامة الثابتة والمتنقلة.

ب - إقامة معارض كتب الأطفال العامة والمتخصصة.

ج - نشر نوادي الإنترنت في المكتبات والنوادي.

د - إنشاء بيوت الأطفال المتكاملة بمنشآتها العلمية والفنية والاجتماعية.

و - إقامة المسابقات ومهرجانات القراءة أثناء العطلات المدرسية.

هـ - تشجيع الإبداع والمبدعين في مجال الطفولة في كل تفرعاته المقروءة والمرئية.

ز - إنشاء مكتبات المكفوفين.

ك - إقامة المهرجانات الموسيقية والفنية.

2 - ديمقراطية الثقافة.

إن أية وصاية على عقل الطفل لن تؤدي إلا إلى جموده وفساد ملكاته الفكرية والعلمية وإلغاء روح المبادرة في تفكيره؛ لذلك فإن حرية القراءة واكتشاف المعرفة يجب أن تكون من الأوليات التي تنتهجها المؤسسة الثقافية، مما يعني توفير مصادرها طبقًا لحاجات الطفل العقلية والجسدية والنفسية، كما يعني عدم سد الأبواب أمام مصادر الثقافة تحت أية دعاوى دينية أو اجتماعية.

2 - **المؤسسة الدينية.**

الغايات:

أ - وعي ديني مرتبط بالحياة.

ب - ثقافة دينية تحترم عقل الطفل.

الأهداف.

1 - تربية إسلامية تكاملية.

2 - تطوير دور المسجد.

1 - تربية إسلامية تكاملية.

التربية الإسلامية، في مفهومها الشامل، هي تربية تكاملية متوازية موجهة نحو الخير وهي تربية سلوكية عملية وفردية اجتماعية، كما أنها تربية لضمير الإنسان وفطرته وإعلاء غرائزه والسمو بها، فالصدق والأمانة وحب الآخر والاحترام والتسامح والتواضع والوفاء والمساواة في المعاملة هي من جوهر التربية الإسلامية والتي هي في النهاية مدرسة تشكل الروح في تربية الطفل وتثقيفه وتعليمه وتأديبه.

2 - تطوير دور المسجد.

المسجد لا زال يقوم بمهمته بمعزل عن نبض الحياة وتفاعلاتها بل بمعزل عن حياة الطفل العملية، فمهمته تتوقف في معظمها عند تحفيظ الأطفال القرآن الكريم، وهي مهمة جليلة وتشكل جوهر التربية الإسلامية، لكن يمكن إضافة منشآت أخرى إلى المسجد بما يؤكد تفاعله مع مؤسسات المجتمع، وبما يجعل من شخصية الطفل كيانًا تتكامل فيه كل عناصر التنشئة الاجتماعية في وحدة لا تتجزأ ليتحول المسجد إلى مركز ديني واجتماعي، ولسنا نرى ما يمنع من أن يحتوي المسجد على:

1 - مكتبة للطفل.

2 - فصل لتدريس اللغة العربية.

3 - وحدة صحية لرعاية الأم والطفل.

4 - حديقة ألعاب للأطفال.

5 - تعليم الأطفال مبادئ الحاسب الآلي.

6 - قاعة للمحاضرات في التوعية الاجتماعية والدينية.

في المؤسسة الاجتماعية.

الغايات.

1 - توفر بيئة بيولوجية سليمة.

2 - توفر الطابع الإنساني.

8 - اعتمادها على الكتاب كمصدر وحيد للمعلومات كما اعتمدت على التلقين والحفظ.

9 - سمحت لغير المتخصصين والمؤهلين للسيطرة على العملية التعليمية.

10 - أقصت الطفل من الاتصال الحر المباشر بالطبيعة، حيوانًا ونباتًا وتضاريس، رغم أن الطبيعة تمثل مكونًا أساسيًّا من جغرافية الطفولة وتعليمها وتربيتها.

11 - غياب كل ما يحفز وينمي الروح الفنية عند الطفل مثل الرسم رغم كونه نصًّا قائمًا بذاته.

12 - لم تستغل مادة الأحياء في تزويد الطفل بمعلومات ولو تشريحية عن الجهاز التناسلي للإنسان، تمهيدًا لتربية جنسية نراها في غاية الأهمية للطفل، خاصة في سنواته الأولى وقبل سن الإدراك.

تلك هي بعض المآخذ على مدرسة الأطفال اليوم، وقد أوردناها للتأكيد على أن هذه المدرسة لم ترتق حتى الآن إلى أن تكون مؤسسة تعليمية وعلمية يمكن أن يخرج منها جيل جديد نتمناه ونعول عليه لبناء مستقبل حقيقي لبلادنا.

ما هي الصورة التي نرى فيها مدرسة أطفال الغد..؟

فيما يلي نستعرض بعضًا من ملامحها، وفي ذلك قدر من الاجتهاد وقدر من الاطلاع على تجارب أخذت بها بلدان أخرى حققت تقدمًا ملحوظًا في تعليم أطفالها، وهي قبل كل هذا تمثل مدخلاً لمناقشة رؤيتنا الحقيقية لأطفال المستقبل.

1 - اعتبار السنة الأولى الابتدائية امتدادًا لسنوات الروضة مما يعني التخلي نهائيًّا عن الكتاب المقرر. "أنظر الشروط في المعلم".

السنة الأولى يمكن أن تتضمن.

أ - اللغتين العربية والإنجليزية.

ب - تنمية المواهب والإبداعات.

ج - إقامة الرحلات التثقيفية والترفيهية والمهرجانات.

د - الرياضيات باستعمال الحاسب الآلي.

هـ - إدارة حلقات نقاش حول موضوع له علاقة بحياتهم في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

في السنة الثانية يمكن إضافة مبادئ أساسية في الفيزياء والكيمياء والأحياء، مع الاستعانة بالمعمل.

3 - تنشئة اجتماعية سليمة.

الأهداف:

1 - الأسرة لتحقيق وظائفها في التنشئة الاجتماعية، والتعلم الاجتماعي يعتبر الأساس في التنشئة الاجتماعية.

2 - المؤسسات الخيرية وتوسيع أنشطتها الاجتماعية.

3 - دور الرعاية الاجتماعية وتطويرها بحيث تتحول إلى مؤسسات تعليمية.

4 - مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة وضرورة تكاملها مع العملية التعليمية.

5 - النوادي لنشر الوعي الاجتماعي والتربية الجسمية والفنية.

6 - نشر جمعيات أصدقاء الطفولة.

7 - جمعيات المكفوفين وتطويرها اجتماعيًا وتعليميًا وعلميًا.

8 - مؤسسات الضمان الاجتماعي وتأكيد دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الآن يمكن أن نقترب من تصور مبدئي لطفل المستقبل.

الخلاصة:

مدرسة أطفال المستقبل.

العلم أولاً ودائمًا.

قد لا يكون متاحًا وبشكل دقيق تصور مدرسة لأطفال المستقبل، إلا أن ما يمكن الاتفاق عليه أنها لن تكون صورة منسوخة من مدرسة اليوم، والتي لنا عليها جملة من المآخذ منها.

1 - اعتمادها على الامتحانات حتى في الصفوف الدراسية الأولى.

2 - تحولت إلى مكان لحجز الطفل في فضاء محدد ولساعات محددة.

3 - لم تراعي الفوارق في الاستعدادات والقدرات العقلية والميول بين الأطفال فتقرر منهجًا موحدًا لمجموعة مختلفة في استعداداتها وقدراتها العقلية.

4 - جعلت من الطفل جهاز استقبال ولم تشركه في العملية التعليمية.

5 - أهملت في الطفل إثارة روح الابتكار والاكتشاف.

6 - جمود مقرراتها ومناهجها وعدم استجابتها للمتغيرات العلمية.

7 - لم تستفد من المنجز العلمي في العملية التعليمية، خاصة في تكنولوجيا المعلومات.

في السنة الثالثة يستمر تدريس المواد السابقة وبدرجة تتجاوز المبادئ الأساسية.

2 - الترحيل التلقائي في السنوات الدراسية الأولى أي من الصف الأول إلى الثالث.

3 - من السنة الرابعة وما بعدها يتم التخلي عن الصف التقليدي والأخذ بنظام المجموعات حسب الميول والاتجاهات والقدرات، إذ لا نرى ما يحتم فرض كل المواد على جميع التلاميذ في فضاء جغرافي محدد يجمع كل الاختلافات وخلال زمن محدد، فالعملية التعليمية لن تحقق جدواها ما لم تكن حرة وتستجيب لقدرات التلميذ وميوله واتجاهاته، ويتحول المعلم إلى عامل مساعد وليس عاملاً رئيسيًا، وهذا ما نوصي الأخذ به خلال كامل سنوات مرحلة التعليم الأساسي.

4 - التخلي عن الطريقة السائدة الآن في الامتحانات النهائية لأنها كثيرة العيوب ولا تعطي مؤشرًا حقيقيًا على قدرات التلميذ الحقيقية، ونرى أن يؤخذ بالاختبارات الشهرية المعملية في العلوم التطبيقية واللغة الإنجليزية.

5 - حقوق الطفل مرتبطة بإدراكه حقوق الآخرين وتوعية الطفل بحقوق الإنسان من المكونات الأساسية لمدرسة أطفال المستقبل.

التعليم الإلكتروني أو المدرسة الإلكترونية.

مدرسة أطفال المستقبل لن يقدر لها أن تكون حقيقة نجني ثمارها، ما لم تستفد وبأقصى ما تستطيع وبأقصى ما هو متاح، من الثورة التي حدثت في تقنية الاتصالات والمعلومات الأمر الذي أدى إلى تأسيس تعليم متكامل معتمد على هذه التقنيات، وهو ما سمي بالتعليم الإلكتروني، وهو تعليم يوفر وسائل ضرورية لإكساب المتعلمين المهارات اللازمة، ويفتح أمامهم آفاق المستقبل، وهو شبيه بالتعليم المعتاد، لكنه يستعمل وسائل إلكترونية مثل الدروس الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني، وهذا هو الهدف الذي يجب التخطيط له.

1 - بإعداد كوادر فنية متخصصة وعلى قدر عال في تقنية المعلومات والاتصالات.

2 - بإعداد معلمين مؤهلين للتعليم في مدارس المستقبل، وهذا يتطلب إنشاء معهد متخصص لإعداد هؤلاء المعلمين.

3 - بتنظيم دورات تدريبية وتطويرية للمعلمين والفنيين.

رياض أطفال المستقبل

1 - إنشاء كلية رياض الأطفال.

2 - أهداف الكلية:

أ - تأهيل معلمين ومعلمات للعمل بدور الحضانة ورياض الأطفال.

ب - تلبية الاحتياجات التربوية والتعليمية لأطفال ما قبل المدرسة.

3 - يمهد للكلية:

أ - بإنشاء أقسام رياض الأطفال في كليات الآداب والتربية.

ب - بإيفاد مجموعات من الخريجين إلى البلدان التي تمنح درجات علمية عالية في مجال تربية الطفل "رياض الأطفال".

ج - بإعداد كوادر متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات.

ثقافة أطفال المستقبل.

1 - ثقافة حرة دون حدود أو وصاية.

2 - ثقافة تؤكد قيم واحترام الإنسان.

3 - ثقافة تنبذ الخرافة وتتسلح بالعلم.

4 - ثقافة تؤمن بمكوناتها وتنفتح على الثقافات الأخرى.

5 - ثقافة تشجع على المعرفة والاكتشاف.

6 - ثقافة تؤمن بالاجتهاد والاختلاف.

7 - ثقافة تؤكد على احترام لغة الجسد باعتبارها مكونًا أساسيًا لشخصية الطفل ونموه العقلي والنفسي.

8 - ثقافة ترفع من شأن الأسرة وتؤكد على القيم الاجتماعية بين أفرادها.

9 - ثقافة تؤكد على حقوق الطفل واحترام ميوله ورغباته واتجاهاته.

10 - ثقافة تجذر في الطفل قيم الأخوة والمساواة بين البشر دون اعتبار للون أو الجنس أو العرق.

وزارة الطفولة:

إذا لم يكن إنشاؤها متاحًا في المستقبل القريب، فإننا ندعو إلى التخطيط لها منذ الآن، ونحن نعتقد أن الحاجة إليها لا يجب أن تكون موضع تردد أو شك، إذ أن كل المعطيات الراهنة في كل ما يتعلق بالطفولة، وهي معطيات سلبية، تؤكد صحة دعوتنا إلى إنشاء هيئة تنفيذية رئيسية ضمن منظومة السلطة التنفيذية في الدولة،

تعنى بحقوق الطفل ماديًا ومعنويًا، علميًا وثقافيًا، ومن مهامها:

1 - تطبيق التشريعات والاتفاقيات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

2 - اتخاذ أي إجراء يؤكد تمتع الطفل بحقوقه الإنسانية.

3 - مراقبة عمل المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بحقوق الطفل.

4 - إنشاء المكتبات والجمعيات العلمية والثقافية.

5 - ضمان تلقي الطفل للتعليم الذي يجب أن يكون مجانيًا وإلزاميًا.

6 - ضمان تلقي الطفل رعاية صحية متكاملة لجسمه وعقله.

7 - المشاركة في وضع المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي.

8 - القيام بالدراسات والبحوث في مجالات الطفولة.

9 - التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية بالطفولة.

10 - إصدار كل ما يتعلق بحقوق الطفل من قرارات.

11 - إنشاء المراكز الثقافية الخاصة بالطفولة.

12 - ضمان تطبيق التشريعات المتعلقة بالطفولة.

مؤتمر الأطفال:

على غرار ما هو متبع في المؤتمرات الشعبية، يعقد مؤتمر سنوي للتلاميذ في كل مدرسة ثم يعقد مؤتمر عام على مستوى المدارس، يجمع ممثلين عن كل مدرسة، يشرف على المؤتمر ويتبنى توصياته وزارة الطفولة.

من أهداف المؤتمر:

1 - تنمية روح الحوار وتقبل الرأي الآخر.

2 - مناقشة القضايا التي تواجه الأطفال في حياتهم.

3 - مناقشة القضايا التعليمية والتربوية من خلال المدرسة.

4 - دعوة ممثلين من اليونيسيف ومنظمات حقوق الطفل للمشاركة في أعمال المؤتمر.

5 - دعوة ممثلين من المؤسسات العامة المحلية للاستماع لما يطرحه المؤتمر من مشاكل أو قضايا.

6 - المشاركة في مؤتمرات الأطفال الإقليمية والدولية.

7 - تنمية روح المواطنة عند الأطفال.

8 - توعية الأطفال بحقهم في المشاركة في الشئون العامة وإبداء آرائهم حولها.

9 - تحفيز الأطفال على التفكير بصوت عال دون خوف أو عقاب.

10 - تنمية روح التعاون والمساواة بين الجنسين.

11 - إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن أفكارهم واقتراحاتهم لحل المشكلات.

صحة طفل المستقبل.

الغاية أن تكون صحة أطفال المستقبل في حالة اكتمال بدني وعقلي ونفسي باعتبارها حقاً أساسيًّا من حقوق الإنسان، ولتحقيق هذه الغاية نرى ما يلي:

1 - وضع استراتيجية لصحة الطفل وتحسين كافة عناصرها.

2 - ربط هذه الاستراتيجية بمشروعات التنمية.

3 - نشر نوادي الأطفال الرياضية وتشجيع الهوايات.

4 - إنشاء مستشفيات أصدقاء الأطفال.

5 - نشر الثقافة والتوعية الصحية.

6 - حماية الطفل من العنف في المدرسة والبيت والشارع.

7 - إنشاء معاهد متخصصة في صحة الطفل.

8 - تطبيق استراتيجية دائمة لطبيب الأسرة.

9 - إنشاء مستشفيات أصدقاء الرضع.

أسرة طفل المستقبل.

"الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة" وطفل المستقبل لن يكون غايةً وهدفاً مرئيًّا ما لم يكن نتاجًا لأسرة سليمة في صحتها الجسمية والاجتماعية والنفسية وفي شروط اقتصادية سليمة، ولكي تكون مؤهلة وجديرة بإعداد طفل المستقبل علينا أن نوفر لها جملة من الشروط.. منها:

1 - سكن صحي مجاني يلبي في الوقت نفسه طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

2 - مستشفيات أصدقاء الرضع تقدم الخدمات العلاجية في مجال الولادة.

3 - تحرير المرأة من كافة أشكال التمييز في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4 - مستوى معيشي يحترم كرامة الإنسان.

5 - مستشفيات لذوي الاحتياجات الخاصة.

6 - ثقافة صحية واجتماعية وبيئية من خلال مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

7 - نشر ثقافة قيم حقوق الإنسان.

8 - تنمية العلاقات الاجتماعية من خلال النوادي الأسرية وأنشطتها الاجتماعية والثقافية.

9 - صحة نفسية وعقلية.

10 - حماية المرأة والطفل من العنف الأسري.

تشريعات لطفل المستقبل.

تبقى التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل ناقصة ما لم تستكمل بتشريعات أخرى منها:

1 - تعديل قانون حماية الطفل الصادر سنة 1998م وتطويره.

2 - تعديل التشريعات المعنية بالطفولة لضمان تمتع الطفل الليبي بجميع حقوقه وحمايته من كافة الأخطار التي تهدد حياته البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

3 - تشريعات تسمح بنقل جنسية الأم الليبية المتزوجة من أجنبي إلى الأبناء.

4 - تشريعات تمنع العنف داخل الأسرة والمدرسة.

5 - تشريعات خاصة لحماية أطفال دور الرعاية والأيتام والأطفال غير الشرعيين وذوي الاحتياجات الخاصة.

6 - تشريعات تعزز دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالطفولة ورعايتها.

7 - تشريعات بحرية الطفل في الحصول على المعرفة والاكتشاف حسب إمكانياته وبكل السبل والأدوات المتاحة.

8 - تشريعات تجيز اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حقوق الطفل وحمايته من العنف الجسدي أو النفسي.

9 - تشريعات تمنع استغلال الأطفال في العمل.

10 - تشريعات تنص على عقاب كل من يحول أو يمتنع عن تمكين طفله من الالتحاق بالمدرسة.

11 - تشريعات تمنح الأطفال المصابين بالأمراض المستعصية والخبيثة حق العلاج على حساب المجتمع بالخارج آليًا ودون الحاجة لاتباع الطرق الإدارية المعتادة، والاكتفاء بتقرير من المستشفى المختص.

ملاحق إحصائية وقراءة فيها.

النتاج الفكري لكتب الأطفال

ج/1

موضوع الكتاب	عدد الكتب
تراث	15
علوم	25
خيال علمي	1
تراجم وسير	6
مغامرات	x
ثقافة دينية	15
تاريخ	25
رسم	42
موسيقى	x
مسرح	5
تعليمي	25
ترجمة	27
شعر وأغاني	7
لغة إنجليزية	12
موسوعات	9
معاجم	3
لغة عربية	15
كتب مصورة	5
ألعاب وتسلية	20
جغرافيا	12

موضوع الكتاب	عدد الكتب
تربية	5
قصص أدبية	180
علم نفس	x
تربية وطنية	x
المجموع	415

دوريات الأطفال والناشئة

2005 – 1960

ج/2

الدورية	بدات	تاريخ التوقف
الاستراحة	1991	1992
الأمل	1974	مستمرة
براءة	1995	2001
بسمة	1987	1993
البيت الصغير	1995	1995
الجيل الصاعد	1962	1964
جيل ورسالة	1964	1965
حروف وأعداد	1999	2000
سناء	1989	1991
سنابل	1990	1991
الطفل	1961	1961
الطفل المبدع	2004	2004
الطفل والإبداع	1993	1993

الدورية	بدأت	تاريخ التوقف
طلائع الفاتح	1997	1980
عالم التسلية	1999	2000
فارس	2002	2002
فرح	1985	1992
قوس قزح	1992	1993
الليبي الصغير	1965	1967
المثقف الصغير	2000	2002
مرح	2004	2004
المرشد الصغير	1978	1978
جيل الغد	1983	1983

المصدر: الإنتاج الفكري للأطفال والناشئة في ليبيا 2005/1921 للأستاذة الباحثة/ أسماء مصطفى الأسطى، عن المسرح الليبي هموم.. وسمات



مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا

إدريس المسماري/ رضا بن موسى

تنشغل بلادنا بالعديد من القضايا والهموم، على رأسها قضية الإصلاح الحضاري المتعدد الأبعاد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والذي يرتكز على إقرار دستور وإلغاء القوانين المقيدة للحريات السياسية والاقتصادية والثقافية وإعادة النظر في بعض القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني.

وتهدف هذه الورقة إلى محاولة المساهمة في وضع رؤية لمستقبل الحياة في بلادنا على نحو أكثر عدلاً وجمالاً وبهجة عبر مساهمة المؤسسات الثقافية النقابية في إثرائها بفاعلية وإيجابية، ويتم ذلك انطلاقًا من افتراض أن طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا ملتبسة وشائكة حيث تهيمن فيها السلطة السياسية على مؤسسات المجتمع المدني وتخضعها لسيطرتها، ويتبين وفقًا لقراءة التجربة السياسية الليبية الحديثة والمعاصرة، بأنه لم يتم بعد استكمال بناء الدولة وهي المسألة الأساسية للتحديث والتي يشترط ألا يغيب فيها ركنان أساسيان هما المجتمع المدني والديموقراطية كقاعدة تتأسس عليها العلاقة التفاعلية بين المجتمع والسلطة السياسية، وحيث أن فاعلية المجتمع بكافة منظماته أو مكوناته ضرورية لتحقيق التطوير تأسيسًا على مبدأ المشاركة الشاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

ويلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني في بلادنا قد صار يشهد اهتمامًا متزايدًا ضمن الخطاب الثقافي السياسي في العقد الأخير من القرن العشرين من خلال التوكيد على ضرورة توسيع مستوى المشاركة المسئولة وتأسيس قيم الاستقلالية والمساواة في

إبداء الرأي والتحريض على المبادرة الحرة في الكتابة والممارسة الثقافية النقابية الواعية المنظمة. ويتم ذلك بافتراض وتصور يستند إلى الخبرة والتجربة العالمية في أن للمجتمع المدني دورًا إيجابيًّا في تعزيز احتمالات التنمية الشاملة عبر زيادة هامش الحراك للجماعات والفئات والقوى الاجتماعية المختلفة والمنظمة في روابط إرادية، وباستقلالية عن الدولة، وبما يمكنها من الدفاع عن مصالحها، وتفعيل دورها تكاملاً مع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية في البناء العام تخطيطًا وتنفيذًا ورقابة بما يعزز الحرية ويضمن التطور المنهجي الواعي المنظم للمجتمع ككل على ضوء الرؤى والممارسات الواعية المسئولة.

وفعليًّا فإن النقابات المهنية وبالخصوص الأدبية الثقافية والصحفية والإعلامية والقانونية صارت تؤدي نسبيًّا دورًا بارزًا في الفترة الأخيرة، تليها جمعية حقوق الإنسان المعززة رسميًّا ثم الجمعيات الأهلية التي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية – فقد ظهرت هذه النقابات والثقافية بالخصوص بوصفها منابر استطاعت اجتذاب واستيعاب الفئات التي تنتسب إليها في نشاطات فاعلة تعبر عن طرح جديد ومتقدم لتطوير المجتمع يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة عبر قيامها بدور أساس في إكساب أعضائها خبرة الممارسة الديموقراطية بإعلاء أهمية تنظيم الجهود والمبادرات في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلى الارتقاء بالوعي الثقافي يتمثل في السعي لوضع استراتيجية للثقافة تمكنها من بلورة خطاب ثقافي وإعلامي وتربوي يمتلك القدرة على التأثير في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة.

وإن اختيار البحث في مستقبل الثقافة ومؤسساتها المدنية يأتي من كون أن الثقافة هي وعاء الإنسان، كينونته، تاريخه، تعبيره عن نمط تمثله وإدراكه لهذا العالم وإعادته لبنائه على نحو مختلف عن هيئته الطبيعية التي يوجد عليها خارج أي إدراك له ويتم ذلك البناء من خلال عملية الإنتاج الرمزي، بأشكال ووسائل وأنحاء مختلفة: مكتوبًا، ومنطوقا، وعلى نحو تجسيدي حركي. إنها جميعًا أشكال مختلفة من الإفصاح عن الذات وعن الوجدان الفردي والجمعي، وعلى صفحتها، تمكن قراءة المجتمع الذي تعبر عنه، وبنيته العقلية – بتعبير كلود ليفي شتراوس – وشخصيته الحضارية. ففيها يخرج ما بداخل مستودع الذاكرة من معطيات قابلة للتحليل الاجتماعي.

ورغم تعدد تعريفاتنا للثقافة ومفاهيمنا حولها، يبقى الجوهر واحد، فلكل فرد أو جماعة، رجل أو امرأة على اختلاف عرقه ولونه وجنسه ثقافته الخاصة، المتجسدة في القيم والأفكار والتقاليد والملبس والمشرب، تتجلى بأشكال إبداعية شتى في الشعر

والموسيقى والغناء والرقص والجنس، وغيرها.

إنها هي الإنسان في صيرورته عبر التاريخ ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، وبدون فك شفرتها الوراثية ومعرفة تضاريسها الخاصة ومدى وطبيعة تفاعلاتها مع الثقافات الأخرى واستجابتها لدواعي التقدم، سيكون الجهل هو محصلة معرفتنا لذواتنا ولتاريخنا ولمشاعرنا وأحاسيسنا، وانفعالاتنا، وبدلاً من أن نبدأ بالقول: (اعرف عدوك) فإننا نبدأ بمعرفة الذات حسب تعبير سقراط "اعرف نفسك"، ولكي نعرف أنفسنا حق المعرفة، يجب علينا أن نسلم بموقعنا المتخلف دون أن يعني ذلك افتقادنا للمقومات الثقافية التي تلزم أي شعب من الشعوب ليكون متقدمًا ثقافيًا، ويجب علينا أيضًا أن نقوم بتشريح معارفنا وأفكارنا كأفراد وجماعات، وأن نقف على إجابات واضحة حول الأنا والنحن لندرك المشترك الذي يجمعنا كذوات فاعلة وإيجابية، لكل منا صفاته المختلفة عن الآخر، وما الذي يجعلنا نحس بنفس المشاعر والأحاسيس، وما خصوصيتنا كجماعة تتفق وتختلف مع جماعات أخرى، وكيف يمكن بلوغ إدراكنا لحدود الاختلاف والخصوصية دون الإغراق في نعرات ذاتية ضيقة تصل بنا إلى العزلة والانغلاق، كما ندرك بوعي تام حدود التشابه والاتفاق دون الوقوع في مخاطر الانسحاق الفكري والثقافي لأية جماعة بشرية أخرى. أين يكمن المشترك الإنساني وأين يتقاطع، ومتى وبأية كيفية يمكن وصول هذه المعاني عمليًا للضمير الجمعي الثقافي لمجتمعنا الليبي؟

مفاهيم إجرائية:

أولاً/ الثقافة

يظل تعريف مفهوم الثقافة عصيًا على التحديد والاختزال وبحسب العديد من البحاث فإن هناك أكثر من مائة تعريف للثقافة في عالمنا المعاصر، ذلك أن هذا المفهوم ليس ثابتًا وسرمدي التعريف، فالثقافة كمنتج وحاجة اجتماعية، تكتسب اسمها وشكلها وحضورها من اللحظة التاريخية المنتجة والمستهلكة فيها بتنوع واختلاف منتجيها ومستهلكيها. فلكل عصر ومجتمع ثقافته وأدواته، ولكل شيء في نطاق إدراك الإنسان علاقة بالثقافة. ولكل ثقافة مجتمع ينتجها في لحظة تاريخية معينة ويستهلكها في نفس الآن. والسؤال الذي يطرح نفسه على كل الثقافات الإنسانية المعاصرة هو ما مصيرها وكيف تعرف نفسها في ظل عولمة الثقافة وتداخل مشاغل منتجيها؟.

ثانيًا/ المثقف

يعرف المثقف في هذه الورقة بأنه هو المنتج للمعرفة من خلال النشاط الفردي الذهني(الكتابة، التأليف، الموسيقي، الفن التشكيلي) أو التجسيدي (التمثيل، الرقص، العزف، الغناء... الفنون الجماعية) وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة فروق نوعية بين منتجي الثقافة الذهنية على العموم أدباء، كتاب، فنانين، ذلك أنهم ينتجون معارفهم بصورة فردية شخصية، وعلاقتهم مباشرة بما ينتجونه لا علاقة لأحد خارج ذواتهم بها، علاقتهم بعد إنتاجهم تكون مع الوسيط بينهم وبين المتلقي (صحيفة، مجلة، المطبعة، الناشر، المكتبة، المعارض، وسائل الإعلام...)، أي أن إنتاج الإبداع والفكر يتم في شروط فردية خاصة، وما يشترك فيه منتجو الثقافة الذهنية هو المفاهيم والقيم العامة التي تتعلق بالحقوق والحريات العامة. وعلى العكس من ذلك فإن أغلب الفنون (المسرح، السينما، الموسيقى والغناء، الرقص) هي أقرب إلى الفنون الجماعية، إذ يشترك أكثر من فنان أو مبدع في تجسيدها وتنفيذها، مما ينتج عنه حالة من الترابط المهني.

ثالثًا/المجتمع المدني

نعرف المجتمع المدني بأنه مفهوم يشير إلى "مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة السياسية الاجتماعية والثقافية والقانونية، تنشأ وتعمل بإستقلالية عن الدولة وتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".

ومصطلح (المجتمع المدني) له مرادفات عديدة في الخطاب العربي، منها: (المجتمع الأهلي)، (المجتمع المدني الأهلي)، (تجمعات المجتمع المدني الأهلية)، وقد استقرت كلمة الأهلي – في اللغة العربية المعاصرة – بهذا المعنى، منذ بدايات عصر النهضة، للتعبير عن تكتلات المجتمع المدني المدنية، الحداثية وغير الرسمية. وهي النقابات المهنية والعمالية، – الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية والأهلية، نواد هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، مراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة، الصحافة الحرة

وأجهزة الإعلام والنشر، مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية، المنتديات والمنابر السياسية وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.

ونرى، من خلال هذا التعريف، أن "مفهوم المجتمع المدني ينطوي على ثلاثة أركان أساسية":

الأول: الفعل الإرادي الحر ولذلك فهو غير "الجماعات القرابية" مثل الأسرة والقبيلة، وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي. وينضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

الثاني: هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادًا أو أعضاءً اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة. فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

الثالث: الركن الأخلاقي والسلوكي ويتمثل في قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظماتهم، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي".

وإذا نحن تساءلنا: بأي معنى يمكن الحديث عن "المجتمع المدني" في بلدان العالم الثالث – ونحن منها – والتي ليست بالمتقدمة صناعيًّا وما زالت القبيلة تقوم بدور كبير وما زالت الدولة ذات طبيعة شاملة؟. فإن الجواب ينطلق، من معطيات الواقع والتموضعات التاريخية الخاصة التي تشير إلى ضرورة تعزيز آليات المشاركة لقوى الفئات الاجتماعية المتنوعة في الإصلاح والتنمية لمواجهة إخفاقات التجارب السياسية ذات الطبيعة الشاملة للسلطة السياسية في النهوض بالمجتمع والطموح لتحقيق تحولات نوعية لصالح الوطن والمواطن؛ ولذا فإن مفهوم " المجتمع المدني" في ليبيا يقترن بالتحول الديمقراطي والتقدم الاجتماعي".

الثقافة والمجتمع الأهلي "مدخل تاريخي"

بداية لا بد أن نشير حين التحدث عن تاريخ مؤسسات المجتمع المدني والثقافية بشكل خاص إلى أن الأطر الاجتماعية التي ينتظم خلالها الناس وبحكم طبيعتها هي أسبق تاريخيًّا على تأسيس الدولة وما الدولة ذاتها والتي هي تنظيم سياسي للمجتمع

سوى منظمة اجتماعية تطورت على نحو خاص ولدواعي قوانين تطور الاجتماع البشري بشكل مخيف. وبالتالي فإن المجتمع الليبي مثل غيره من المجتمعات لم يكن خلوًا من مبادرات وسياقات وآليات تسعى إلى بناء أسس تنظيمية اجتماعية تحاول بلورة أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. وأيضًا من المهم تأكيد التداخل والتشابك في التجربة الليبية بين العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي حيث كان للكل تأثيره في الآخر.

وحتي أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا مع ما يسمى في التحقيب التاريخي الليبي بالعهد العثماني الثاني (1835 - 1911م) عاش الكيان الليبي عدة قرون من ظلام المعرفة الدامس لم يعرف فيها نور العلم والثقافة طريقه إلى عقول أبنائه، وباستثناء شذرات بسيطة لا تذكر من التعليم الديني المتركز في الأساس في الكتاتيب التابعة للمساجد والزوايا التي قامت بالجهود الشعبية في إطار التبرع أو الأوقاف بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة. ويصف الرحالة الحشايشي الذي مر على مدينة طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر واقع العلوم والمعرفة في البلاد آنذاك (أما العلوم والمعرفة العصرية فلا توجد عندهم، بل لا يشمون لها رائحة، كما لا توجد عندهم علماء أعلام من فقهاء الإسلام).

ومع العهد العثماني الثاني شهدت البلاد محاولات إصلاحية في تطوير مرفقات البلاد ومؤسساتها ومنها الاهتمام بالتعليم الحديث، فتم إنشاء عدد من المدارس التي تجمع ما بين العلوم الحديثة والعسكرية ومدرسة الفنون والصنائع.

وفي عامي 1882 - 1883 عرفت البلاد أول جمعية ثقافية سياسية هي (القرائخانة) أسسها إبراهيم سراج الدين في طرابلس وضمت في عضويتها عددًا من شخصيات البلاد ونخبتها من أمثال المؤرخ (أحمد النائب) والشيخ (حمزة ظافر المدني) وغيرهما. ثم امتد تواجد هذه الجمعية إلى الأطراف حيث انضم إليها إبراهيم المهدوي عميد بلدية بنغازي، وبعض من الأعيان والشباب من مدينة مصراتة. ومن ضمن ما نصت عليه بنود هذه الجمعية التي اتخذت من أحد المقاهي في المدينة مقرًا للقاء أعضائها "إصلاح التعليم والاهتمام بنشر التعليم العلمي/ التشجيع على إقامة الجمعيات/ التثقيف ومتابعة الجرائد وقراءتها) ولم تعمر هذه الجمعيات طويلاً حيث ألقي القبض على مؤسسيها وأعضائها بتهمة تهيج وتشويش الرأي العام. وأيضًا الجمعية التي أنشأها المجاهد بشير السعداوي في أواخر تلك الفترة وضمت إلى جانب السعداوي عبدالرحمن الزقلعي ومفتي الخمس محمد أبورخيص" واهتمت الجمعية بموضوعات الإصلاح

الإداري اللامركزي والخلافة العربية وسياسة الاتحاديين عمومًا ولم يمنع هذه الجمعية من الاستمرار والتطور سوى الغزو الإيطالي وانصراف مؤسسيها إلى الانضمام إلى حركة الجهاد. كما يمكن اعتبار مدرسة "الفنون والصنائع " 1898م من ضمن المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت في العهد العثماني بدور النهضة الثقافية بجانب عملها وهدفها الرئيس في احتضان أيتام الفقراء وتعليمهم الصناعة وتزويدهم بالمعارف العامة.

ويضاف إلى مؤسسات المجتمع المدني، الصحف الحرة المستقلة التي لا تتبع الإعلام الرسمي للدولة مثل صحيفة (أبو قشة) والتي أسسها محمد الهاشمي، وقامت بنقد النظام في ذلك الوقت 1909 – 1910.

وفي فترة الاحتلال الإيطالي الذي شكل قطيعة تاريخية حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدني ظلت الكتاتيب والزوايا والمساجد والطرق الصوفية تقوم بدورها التقليدي في الاهتمام بتدريس تعاليم الدين وتحفيظ القرآن وحفظ التراث. وحيث إنه لم تقم السلطات الإيطالية بأي عمل مجتمعي يمكن أن يصنف في خانة العمل المدني أو الأهلي الحديث الذي يتيح لليبيين المشاركة فيه، بل عملت على تكريس إدارة عسكرية عنصرية لا تهتم إلا برعاياها الإيطاليين. وبالرغم من طبيعة الاستعمار الشرسة كان إنشاء (النادي الأدبي) في سنة 1920م أول مشروع ليبي اجتماعي ثقافي مدني. وقد أسسه في طرابلس الأخوان أحمد وعلي الفقيه حسن كجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة ليلية تقوم بجلب الصحف والمجلات العربية الهادفة، ولكن سرعان ما أغلقت السلطات الاستعمارية هذا النادي ثم أعيد نشاطه الثقافي السياسي خلال فترة الإدارة البريطانية 1943 وليتحول بعد ذلك إلى حزب سياسي، هو (الحزب الوطني) الذي انشق بعد ذلك ليصبح حزب الكتلة الوطنية. فيما تزايدت ظاهرة إنشاء النوادي الرياضية الثقافية التي لعبت أدوارًا اجتماعية وثقافية وتربوية، بل وتحول بعضها إلى تشكيلات سياسية كما حدث لجمعية عمر المختار التي تأسست في بنغازي 1945م كجمعية ثقافية رياضية في بدايتها ثم تحولت إلى جمعية سياسية ثقافية وأنشئ لها فرع بمدينة (درنة)، وقد أوقفت أنشطة هذه المؤسسات مع مطلع الخمسينيات.

الفترة من 1952م - 1969م

حاولت الدولة تضييق حركة مؤسسات المجتمع المدني كما حصل في سنة 1962م عندما عدلت بعض حقوق وواجبات النقابات العمالية بسبب حضورها في الإضرابات والمقاطعة لسفن وطائرات الدول الاستعمارية. ولم يسمح سوى بظهور بعض أشكال النشاط المحكوم بتشريعات التبعية للدولة كإنشاء جمعية الهلال الأحمر الليبي في

20 يناير 1959م وتبعيتها لوزارة الصحة آنذاك وكذلك إنشاء الجمعية الليبية للبر والمساعدات في عام 1968م وكذلك جمعية نور للمكفوفين.

غير أن تنامي الوعي الثقافي والسياسي للقوى الوطنية ونمو حركة التطور الاجتماعي كانا سببًا في ظهور بعض التشكيلات الحزبية السرية، وبعض الجمعيات التي تميزت باستقلال ملحوظ عن السلطة – كجمعية الفكر الليبية التي تأسست سنة 1959، ولعبت دورًا مهمًا في تفعيل الحركة الثقافية والفكرية واستقطاب جزء من النخبة الليبية وفتح قنوات الحوار مع المثقفين الليبيين والعرب والأجانب.

وبشكل عام اتسم النشاط الثقافي خلال هذه الفترة بالطابع المدني، حيث نشطت النخبة المثقفة في تكوين المنتديات والجمعيات الثقافية والصحف المستقلة، وتركز نشاط المثقفين من خلال انضمامهم وإسهامهم في تأسيس النوادي "الثقافية/ الرياضية/ الاجتماعية" والمسارح التي تأسست جميعًا بالمبادرات الذاتية من "مثقفين وفنانين" وبتمويل ذاتي من أعضائها، كما استمرت ظاهرة الصالونات الأدبية في بيوت بعض الشخصيات الثقافية المعروفة. ولعبت النوادي والصحافة والمقاهي دورًا مهمًا في التواصل ما بين المثقفين للحوار والنقاش وتبادل الآراء والخبرات كنادي" الشباب الليبي/ الأهلي/ الهلال" والمقاهي مثل" زرياب/لارورا/ الرياضي/ التجاري/ العرودي.. إلخ.

ومن أهم ما يمكن رصده في هذه المرحلة هو تعدد المؤسسات الأهلية المهتمة بالشأن الثقافي والقائمة على المبادرة الطوعية وتنوع أهدافها ونشاطاتها، وعرفت هذه المرحلة نشأة بعض الجمعيات النسائية التي قامت بدور تأهيلي بارز في مجال التوعية الاجتماعية والثقافية، بجانب مهامها في تدريب المرأة على أعمال الحياكة والتدبير المنزلي والتعريف بحقوق المرأة ودورها الفعال في نهضة المجتمع. كما كان تأسيس الحركة الكشفية سنة 1954 محطة مهمة على صعيد بناء مؤسسات المجتمع المدني، حيث قامت بدور تربوي ثقافي متميز، وكانت مجلتها "جيل ورسالة" منبرًا للكثير من الأقلام الثقافية وخاصة الشابة منها آنذاك.

وشهدت الساحة الجامعية نشاطًا ثقافيًا كبيرًا تمثل في تنظيم المحاضرات والندوات والأمسيات الثقافية التي كانت تقيمها الجمعيات التابعة للكليات والأقسام الجامعية" جمعية أحمد رفيق/ شكسبير / ابن خلدون..) وصدر عنها مطبوعات ثقافية كمجلة" قورينا" التي أصدرتها جماعة الفلسفة بالجامعة الليبية. هذا إلى جانب الصحف المستقلة التي كان لها دور مميز طوال تلك الفترة في نشر الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة العربية والعالمية وساهمت بذلك في التنوير وزيادة المعرفة

وكانت الحاضنة الشرعية لولادة الكثير من المبدعين والمثقفين الذين أثروا الحياة الثقافية والسياسية.

الفترة من 1969 إلى الآن

في محاولة لتحديد خيارها الإيديولوجي وإعادة صياغة الواقع السياسي والاجتماعي وفق أطروحاتها ورؤاها الخاصة اختارت سلطة النظام الجديد في ليبيا تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي سنة 1970م الذي يتوافق مع الشعارات التي رفعها البيان الأول لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، وأنشئت داخله وحدة أطلق عليها (الفكر والدعوة) التي أسند إليها مهمة ترويج شعارات الاتحاد الاشتراكي (حرية اشتراكية وحدة) والعمل على إقحام المثقفين بمختلف توجهاتهم في الانخراط في هذا الشكل السياسي. ومن تجربة الاتحاد الاشتراكي وحتى إعلان سلطة الشعب 1977 وعلى وجه الخصوص في شأن المجتمع المدني، وعلى الرغم من تزايد عدد الجمعيات والنقابات والاتحادات فإنها ظلت عبارة عن امتداد للمؤسسات الرسمية وتخضع للقوانين واللوائح والتعليمات في اختيار قياداتها، وفي بنيتها التنظيمية وأمورها المالية، وفي أنشطتها المختلفة وبالتالي فهي لم تمثل مجالاً مستقلاً ومنفصلاً، بل إنها كانت جزءًا من آليات النظام السياسي الذي يستند إلى التوجيهات الثورية والنظرية الجماهيرية.

وصدر خلال تلك الفترة عدد من القوانين المكبلة للعمل العام والنشاط النقابي والمهني المستقل (قانون تجريم الحزبية/ 1972م/ قانون الجمعيات رقم 114/ 1970م/ تأميم الصحف الخاصة 1973م)، وفي آبريل 1973م وجهت آعنف ضربة للمثقفين الليبيين عقب خطاب زوارة الذي أعلن فيه ما سمي بالثورة الثقافية حيث اعتقل أكثر من 300 مثقف بينهم عدد كبير من الأدباء والكتاب.

وفي ذات السياق تم العمل على تأطير النشاط الثقافي ضمن مؤسسات تجمع المثقفين من أدباء وكتاب وفنانين في شكل نقابي يجمع الكتل والجماعات والأنشطة الثقافية في كيان واحد يدين بالولاء للسلطة الجديدة ومشروعها الإيديولوجي وهو ما تمت الدعوة إليه بوضوح في المؤتمر الأول للأدباء والكتاب المنعقد في بنغازي في فبراير 1972م، والذي انبثق عنه ما سمي بالهيئة التأسيسية لاتحاد الأدباء والكتاب والذي صدر قانونه الأساسي ولائحته التنفيذية في يونيو 1976م، كما صدر له لاحقًا – في نفس العام – القانون الأساسي لنقابة الفنانين، وقد نص القانون الأساسي للاتحاد والنقابة على "تولي وزير الدولة الإشراف والرقابة على الاتحاد لغرض تنفيذ أحكام القانون واللوائح الداخلية" وهي الصلاحية التي

أصبحت مخولة لمسئولي الدولة بتغير مسمياتهم الوظيفية (أمين الثقافة والإعلام/ أمين الثقافة والتعبئة الجماهيرية... إلخ)؟

وهكذا، وبسبب أن أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة في ليبيا تقترب من نموذج "كوربورتارية الدولة" حيث الأحزاب السياسية محظورة وتعتبر النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الأهلية غير تنافسية وإلزامية وهيراركية، احتكرت هذه المؤسسات – شبه النقابية – العمل الثقافي والفني في مجالها من خلال أنشطتها وبرامجها، وتقلص وبشكل كبير دور الجمعيات والنوادي والمنتديات الثقافية بالإضافة إلى أن النقابات والاتحادات والروابط يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية بل والتدخل حتى في وضع أهدافها وفي حرية الانضمام إليها ويمكن الإشارة إلى التغيير الذي تم في شروط الانتساب إلى عضوية رابطة الكتاب والأدباء على ضوء قرار مؤتمر الشعب العام رقم 59 لسنة 2004 وما حدث في نقابة الصحفيين حول ضم موظفي الإعلام وما جرى لانتخابات نقابة المحامين. ولذلك وخلال أكثر من عشرين عام لم يمنح الأذن لأي جمعية أو مؤسسة ثقافية بممارسة النشاط الثقافي إلا في حالات خاصة وضيقة جداً (جمعية المحيط الثقافي – صبراتة/ جمعية مزدة للتراث/ الجمعية الأهلية لذاكرة المدينة – هون/ بيت درنة الثقافي) وأصبحت المرجعية الأساسية للعمل الثقافي والفني لدى اتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الفنانين حتى وإن تغيرت تسميتهم أو الجهة التابعين لها في الدولة فمن الناحية التشريعية (أمانة شئون الروابط والنقابات) ومن الناحية التنفيذية (أمانة الإعلام والثقافة..)، وقد نتج عن هذه الآلية ضعف كبير على مستوى المبادرة الذاتية للعمل الثقافي، الذي أصبح محكومًا وتابعًا للتوجيه من قبل أجهزة الدولة والإيديولوجية منها على وجه التحديد، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف العمل النقابي وغاب أي نشاط بارز للجمعيات والمنتديات الثقافية المستقلة – وحتى المقاهي أصبحت لا تطيق لقاء أو تجمع للمثقفين بها، وهو الأمر الذي تسبب في انزواء عدد من المثقفين والأدباء والكتاب والفنانين وعزوفهم عن الانتماء لهذه الكيانات الهجينة (اتحاد الكتاب/ نقابة الفنانين). وحين قامت بعض الأصوات من الأعضاء الناشطين في رابطة الأدباء – الاتحاد سابقًا – على وضع قواعد تطور من طبيعة أعمالها وتستقل بها نسبيًا عن اشتراطات الدولة، قامت الأخيرة ومن خلال أعلى سلطة تشريعية "مؤتمر الشعب العام" بإصدار قرار بحل الرابطة وإعادة بنائها بما يضمن إعادة ولائها المطلق لمؤسسات الدولة.

وما يمكن استخلاصه من هذه المرحلة بتعدد فصولها وآليات نشاطها وعملها في الحقل الثقافي هو تدجين العمل الثقافي من خلال ما سمي بمؤسسات نقابية (اتحاد الأدباء/ نقابة الفنانين) لخدمة مشروع الدولة الإيديولوجي، وتم تسييس المحتوى الثقافي بشكل عام، ولم يعد تعبيرًا عن مطلب مجتمعي، بقدر ما أصبح يخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين وتقوم بالتمويل وتضع شروط العضوية. وبهذا فالمؤسسات المسماة بالنقابية لا تنطبق عليها أي من المعايير التي تعرفها مؤسسات المجتمع المدني.

ملاحظات ختامية:

1 - النقابات والروبط والاتحادات في ليبيا غير تنافسية وإلزامية "هيراركية".

2 - إن كل نقابة أو اتحاد أو جمعية تحتكر عملية تمثيل المصالح المختلفة ضمن فئاتها.

3 - إن منظمات المجتمع المدني لا تمثل مجالاً مستقلاً ومنفصلاً عن الدولة، بل إنها متضمنة في البنية التنظيمية الرسمية، وتعتبر جزءًا من النظام السياسي، ولا يمكنها العمل بشكل مستقل عن الإطار المحدد لها من قبل مؤسسات النظام السياسية.

4 - إن الحركة الثقافية والفنية خاضعة للسياسة الرسمية للدولة التي تمنع وجود نشاط ثقافي أو فني بدون الإذن به من قبل مؤسساتها الرسمية الثقافية والأمنية.

5 - إن الضعف الذي يعتري الحالة الثقافية بشكل عام في ليبيا يعود في أحد أسبابه إلى طبيعة الهيمنة الرسمية التي همشت وأقصت المثقف والفنان المستقل، وعطلت أدائه بوسائل متعددة (منع النشر في الوسائل الثقافية والإعلامية المتاحة/ سياسة الرقابة الصارمة/ منع بث أعماله في وسائل الإعلام.... إلخ).

6 - الغلبة الساحقة، بسبب عوامل تاريخية وسياسية، على التركيب الثقافي للمجتمع المدني الليبي هي للدافع الديني الخيري والعلاقات التقليدية الاجتماعية حيث تسود صور الخدمات المرتبطة بعلاقات القرابة الأسرية والقبلية، والمستندة إلى العرف السائد والتقاليد والدين على نحو شعبي بشكل غير رسمي أو في روابط ويعزز ذلك رسميًا حيث توجد روابط قبلية حتى للشباب في المدن المختلفة والبعيدة عن مناطق القبائل التي ينتسبون إليها.

7 - هناك أزمة في كثير من الجوانب الثقافية المدنية الحديثة، مثل تحيز الناس للمنهج الديني ولقيم العرف والتقاليد وحيث إنهم وبسبب السيطرة السياسية لا يرون الجدوى في العمل المدني في المجال العام بشكل مستقل وبالخصوص الثقافي الذي وبما

يتعرض المشاركون فيه إلى المساءلة والعقاب بحكم تماسه مع السياسي.

8 - ضعف ثقافة التطوع والالتزام الذاتي بسبب السيطرة السياسية لكل الأنشطة وغياب المبادرات الخاصة إلى جانب الافتقار إلى ثقافة بناء المؤسسات وما يرتبط بها من انضباط وروح نضالية.

9 - الصعوبة التي تواجهها المؤسسة النقابية الثقافية من حيث التمويل فهي نقابة غير مهنية. وبسبب القيود المفروضة لا يكون لها من سبيل غير الطلب الدائم من الدولة.

10 - الاعتماد على الريع النفطي والعيش في مجتمع استهلاكي أفرز سيادة نمط معرفي واجتماعي يدور حول التحديث المادي الشكلاني من خلال ثمار الخبرة الخارجية. وينعكس ذلك أيضًا على الدولة ومؤسسات المجتمع حيث تكاد تنعدم الثقافة العلمية الجادة والعميقة في كل المجالات. ومن هنا يفتقر المجتمع للمعارف اللازمة لممارسة الرقابة المدنية على السياسات العامة في مختلف القطاعات ما عدا بعض المساهمة من القطاع الثقافي الصحفي، كما لا تقوم الجامعات ومراكز البحث العلمي بدور يذكر إلا قليلاً في هذا المجال وبالتالي ستكون هناك صعوبات كبيرة في الانتقال إلى مجتمع المعرفة.

11 - النظرة السلبية الأولية لمؤسسات المجتمع المدني بسبب المخاوف الناتجة من سيادة نظرة رسمية كانت تشير إلى أن مفهوم المجتمع المدني قد يحمل دلالات استقلالية بحكم توزيع الأدوار مع الدولة مما قد يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة وبالتالي قد يعني دعوة مغلفة إلى الحزبية المحرمة قانونيًا.

12 - لم يكن الإنجاز الاجتماعي للثقافة من ضمن مشروعات التنمية التي استندت إلى نماذج دولية تتحيز للبعد الاقتصادي.

احتمالات التطوير

وبوسعنا الآن وبعد عرضنا للعوامل المحددة – أن نقدم قراءتين مختلفتين لاحتمالات نمو المجتمع المدني وبالخصوص منظماته الثقافية:

الأولى ترى أن المؤسسات النقابية الثقافية ليس لها استقلالية عن السلطة السياسية وستظل تتولى الإشراف عليها والتدخل في شئونها وإصدار القوانين والقرارات الإدارية التى تحد من فعالياتها، هذا فضلاً عن ضيق هامش الحرية في التعبير أمام الكتاب والمبدعين في الصحافة والإعلام الموجهين وعدم السماح بإصدار الصحف الحرة وبالتالي فإن المستقبل لن يكون واعدًا بدون إصلاح ديمقراطي تشريعي جذري يمنح حق وجود

الروابط والنقابات والاتحادات والجمعيات والأندية، كتشكيلات توسيطية لها حق الاستقلالية الذاتية وحق المشاركة الحرة، وباعتبارها تمثل ضمانات الحرية بين المواطنين الأفراد وبين الدولة. وبدون هذا الإصلاح الشامل، في إزالة القيود ورفع وصاية السلطة السياسة الذي قد يمكن المثقفين من توظيف هذا الحق، سيظل الأمر على ما هو عليه وبالتالي فإن جدلية الصراع الاجتماعي والتطور التلقائي والتأثير الدولي هو الذي سيحدث التغير في واقع المجتمع المدني وهذا قد يحتاج إلى زمن طويل نسبيًا.

الثانية وهي المستندة إلى تفاؤل الإرادة ترى أن الحياة الثقافية لا تخلو من حيوية فاعلة ولو كانت محدودة نسبيًا ولدى المثقفين الليبيين إمكانية كبيرة في التكيف الخلاق مع الظروف الخصوصية السائدة للحالة الليبية حيث إنه وبالرغم من القيود المفروضة نجح المثقف الليبي في المبادرة في طرح رؤية مستقلة ومبكرة أيضًا للقضايا الأساسية في الإصلاح والتطوير والتنمية الاجتماعية الشاملة سواء عبر المؤسسة النقابية كرابطة الأدباء والكتاب ونقابة المحامين وفي الصحافة المستقلة كمجلة عراجين – أوراق في الثقافة الليبية ومواقع الإنترنت. كما أن النشاط المدني تفاعل بقدر معقول من الحيوية مع الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية كما ظهر في المؤتمر الذي نظم حول الغزو الأمريكي للعراق أو المشاركة ضمن جمعية حقوق الإنسان الرسمية في الحملة ضد التعذيب أو الإفراج عن سجناء الرأي. وبالتالي سيكون بإمكان مشاركة المثقفين في التحول الديمقراطي والتقدم الاجتماعي استنادًا إلى تطور مشترك فكري وثقافي وسياسي في مجمل الرؤى للفئات المختلفة على قاعدة الدين لله والوطن للمجتمع وكذلك إلى رفع الأداء التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني بتخطيها إشكالية الموارد المالية وضعف الكفاءة الإدارية وعدم حيوية وعمق القضايا التي تطرحها بمحاولات مستمرة لتأسيس جمعيات ومنتديات أكثر استقلالاً ويتوقع كثيرون أن يلعب الإنترنت دورًا إيجابيًا في تعزيز هذه الجوانب "ويمثل التشبيك أحد أهم الإضافات التي سهلها الإنترنت وجعلها استراتيجية كاملة في ميدان النشاطية. وبوجه عام، كلما تزايدت أهمية المعلومات في حياة المنظمة زاد الميل لتقنية التشبيك. والواقع أن قدرًا هائلاً من النشاط المدني صار يتم بواسطة أفراد أو جماعات رفاق صغيرة العدد وخاصة على شبكة الإنترنت وفي ميدان الصحافة الإلكترونية ودون حاجة لأية هيكلية جماعية منظمة على الإطلاق".

الرؤية الاستشرافية:

- يجدر القول والاعتراف أن المرجعية النظرية للسلطة في ليبيا، تتضمن شعارات إنسانية وراقية، ولكنها - بكل أسف - لم ترتق لتكون واقعًا ملموسًا، بل تحولت هذه الشعارات في فترة من الفترات إلى وسيلة قمع وإرغام من قبل واضعي أنفسهم سدنة يؤولون هذا الفكر كما يريدون ويشتهون. لسنا في مجال المحاجة ولا المحكمة، ولكن أردنا أن ننبه إلى مقولة من المقولات المتعلقة بحق المعرفة وعدم احتكارها، بما يعني أن لكل صاحب معرفة الحق الطبيعي في التعبير عنها كما هو في اكتسابها - اكتساب المعرفة حق طبيعي والتعبير عنها حق طبيعي - إن من أولويات تفاعل ونشاط وزخم أي حركة ثقافية في مختلف المجالات هو وجود فضاء من الحرية والتعددية والاختلاف والتنوع، ولأن هذا هو الأكسجين الذي تتنفسه الثقافة فإنها لا تتوقف عن الصراع والصدام من أجل تحقق هذه المثل السامية، لكن بالضرورة أن الثقافة ليست كلاً واحدًا فهي تتعدد وتختلف وتتنوع بتعدد وتنوع واختلاف منتجيها وخياراتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بجانب أن الثقافة في جزء رئيسي منها أصبحت صناعة لها آلياتها وهياكلها وسوقها.

- إن من أهم الخطوات نحو توسيع دائرة المشاركة والتفاعل ما بين الحركة الثقافية والفنية وبين محيطها الاجتماعي هو إلغاء كافة القوانين التي تعرقل إنشاء مؤسسات مجتمع مدني متنوعة الاهتمامات والأهداف والأنشطة الثقافية والفنية مع ضرورة صدور تشريع بديل يراعي ما أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من ضمانات أساسية للحق في التنظيم وحرية تكوين الجمعيات.

- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني الثقافية وإزالة ما يعترضها من عراقيل في تأسيسها وإدارتها والانتساب إليها والإعلان عن ما تقدمه للمجتمع من خدمات ترتقي بالوعي والذوق العام.

- العمل على فتح قنوات للتواصل الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات بين مؤسسات المجتمع المدني الثقافية والمؤسسات ذات الطبيعة المناظرة لها.

- على الدولة أن تتعامل مع الجمعيات الرسمية وغير الرسمية على قدم المساواة ودون أي تمييز.

- إعطاء مساحات أكبر للثقافة المدنية عبر وسائل الإعلام، وذلك بالتأكيد على قيم قبول الآخر، وإعلاء قيمة الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة، فضلاً عن

تعزيز الإعلام النقدي وتوسيع المساحات الإعلامية الخاصة بتغطية نشاط هذه المؤسسات الثقافية بل والسماح لها باقتحام هذا المجال.

- قيام المؤسسات الثقافية بتشجيع ثقافة التطوع ليكون هو السمة المميزة للعمل المدني الأهلي وتبيان التأثير الإيجابي للعمل المدني على مجمل نواحي الحياة للمواطن.
- البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة وطرح القضايا الثقافية ذات الصلة بهموم الوطن والمواطن حتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني الثقافية من خلالها أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة.
- التأكيد على اعتماد مبدأ المواطنة باعتبار أنها القاسم المشترك لجميع أطياف المجتمع ولا يعلوه معيار أو مبدأ آخر.
- الأخذ بمبدأ شرعية الاختلاف الفكري.
- الانتباه إلى ضرورة أن يكون بند دراسة المناهج المقررة في جميع المراحل التعليمية برؤية نقدية ضمن الأجندة الرئيسية للمؤسسات الثقافية لأثرها العميق على ثقافة جيل المستقبل ولما للتعليم إلى جانب الثقافة من دور مهم في التشجيع على الانخراط في العمل الاجتماعي عبر مؤسساته التطوعية والاقتناع بقدرته على إحداث التغير باتجاه عالم أفضل.
- تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع التمدني المنتجة للثقافة والتي تتكون من جمعيات ذات بنى صغيرة، مثل التجمعات المتدرجة في احتضان الفلكلور والتراث، العادات، الغناء الشعبي، السرديات الشفاهية، الصناعات الشعبية، نوادي السينما الصغيرة على صعيد المدن والبلدان الصغيرة (التجربة التونسية مثالاً).
- ضرورة الربط بين مختلف قطاعات وأنماط ومستويات النشاط الثقافي من خلال التوسيع في بناء الاتحادات والشبكات الطوعية من أجل شد النشاط المدني ذي الطابع المحلي للتعريف على الفضاء العام.



نحو مسرح ليبي

البوصيري عبد الله

مدخل:

منذ ظهور الإنسان على أديم الأرض وغريزة التشخيص والمحاكاة والتقليد عالقة بوجدانه، وتشكل جزءًا من سلوكياته اليومية، فالإنسان بطبعه يحنّ إلى استعادة صور الماضي لاستلهام العبر، وللاستفادة من أخطاء الأسلاف، وأيضًا للترويح عن النفس كي يسكن روعها الناتج عن غموض الطبيعة.. وكل ذلك كان بدافع البحث عن حياة أفضل.

وعندما نضج الفكر الإنساني طور هذه الغريزة الفطرية إلى فن عرف بـ (فن الدراما) أى الفن الذى يتلازم، أو يتزامن فيه القول مع الفعل – حسب تفسير أرسطو – ثم خصصوا مكانًا لعرض ومشاهدة هذه الدراما أطلقوا عليه مصطلح (THẢẺTRE) ثياتر، أي مسرح – وفق ترجمة بطرس البستاني –.

منذ ذلك الحين وفن المسرح مرتبط بالمصير الإنساني، مواكب للانقلابات الاجتماعية الكبرى، ومرافق لأعتى الثورات، ومتزامن مع ظهور الفلسفات والأفكار والآراء المستنيرة، وغير المستنيرة أيضًا، إذ أن المسرح ليس في كل الحالات فوق مستوى الشبهات، فكما أنه موجود في المواقع النبيلة، فهو موجود كذلك في مواقع الرذيلة، موجود حيث وجد السمو، وموجود كذلك حيث وجد الانحطاط، وذلك لأنه كالقلم.. كالريشة.. كالآلة الموسيقية.. كالبندقية موقعه مرهون باختيارات مريديه، فكيفما وحيثما يكون هؤلاء يكون مسرحهم. على أن التاريخ يقول: إن موقعه السامي هو القاعدة وما خالف ذلك هو مجرد استثناء، ومحض انحراف عن المسار،

ولذلك احترمته الشعوب، والحكومات فمنحت المتميزين فيه الجوائز والهدايا، وأطلقت عليهم الألقاب الرفيعة، وعلقت على صدورهم النياشين والأنواط، بل واتخذت من بعضهم رموزًا خالدة، كما هو حال شكسبير بالنسبة لبريطانيا، وليس هذا سوى اعتراف بالدور النقدي، والنضالي، والإصلاحي، والثقافي، والترويحي للمسرح عبر كل العصور والدهور.

بيد أن المسرح في منطقة العرب كان له شأن آخر حيث اجتمعت على محاربته السلطة الدينية والسلطة السياسية، وتآلفت على عداوته طبقة الأعيان، وطبقة اللاأعيان، ومرد ذلك إلى خطورة دور المسرح وفاعليته في استنهاض الهمم، وإذكاء نار الغضب في النفوس الفاضلة من أجل التحرر والثورة على الفساد بكامل مظاهره.

ولم يكن حال المسرح في بلادنا.. ليبيا العزيزة بأفضل مما هو عليه الحال في البلدان العربية الأخرى، وهو حال يمكن أن تجلي بعض مظاهره السطور اللاحقة.

لمحة تاريخية:

يعود تاريخ أول عرض مسرحي شاهده الجمهور الليبي إلى سنة 1832م. عندما عرضت فرقة فرنسية، أسسها - في أغلب الظن - القنصل الفرنسي (شوبيبل) من الجالية الأجنبية المقيمة في طرابلس، إحدى كوميدياتها أمام يوسف باشا القرمانلي وبعض من رجال دولته، وثلة من أعيان المدينة (انظر بحثنا: وثائق جديدة عن المسرح الليبي - مجلة المؤتمر - السنة الأولى - العدد 6)

وبهذا تعتبر مدينة طرابلس ثاني مدينة عربية تشاهد عرضًا مسرحيًا بالمعنى العلمي الدقيق.

ويبدو أن الجالية الأجنبية قد نهضت بدور نشط في تحريك المسرح خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث حضرت إلى طرابلس فرقة إيطالية عرضت - سنة 1875 - إحدى كوميدياتها. وقد وثق هذه الزيارة شاعرنا أحمد الفقيه حسن "الجد" في قصيدة شعرية تقع في عشرين بيتًا، وفي رسالة نثرية بعث بهما شاعرنا إلى صديقه المهدوي، جد الشاعر الكبير أحمد رفيق المهدوي. (انظر بحثنا: الفقيه والمسرح - مجلة المؤتمر - السنة الخامسة العدد 51).

فيما واصلت الجالية الأجنبية المقيمة على الأرض الليبية تجاربها المسرحية من خلال نواديها الخاصة كنادي غولدوني الإيطالي، ونادي مكابي اليهودي، والنادي اليوناني، وقد أشار إلى ذلك بعض الرحالة في ما كتبوا من مذكرات، ودونوا من

يوميات (انظر مذكرات: س. روسي/ أ. بتشولي/ ج. ي. ودبيرى).

أما أول تجربة ليبية حقيقية في هذا المجال فلم تظهر إلا في سنة 1908م. على يدي الصحفي والقانوني محمد قدري المحامي الذي أسس (جمعية التشخيص) وقدم من خلالها مسرحية (وطن) وكان ذلك بمناسبة رفض عمال الميناء إنزال البضائع عن البواخر النمساوية احتجاجًا على احتلال بلاد النمسا لجزيرتي البوسنة والهرسك الإسلاميتين فيما وزع دخل المسرحية على عمال الميناء تعويضًا لهم عن الخسائر التي تكبدوها من جرّاء هذا الموقف الديني – السياسي.

هذا وقد شهدت الأعوام 1909/ 1910/ 1911م. زيارات فنية عديدة قدمت إلى البلاد من الديار المصرية نهضت بها عدة أجواق كجوق إلياس فرح، وإبراهيم حجازي، ومحمد أبو العلاء حيث قدمت هذه الأجواق أشهر المسرحيات التي عرضت على المسارح المصرية مثل مسرحية: صلاح الدين، وحمدان، وغرام الملوك، وغيرها من المسرحيات المستوحاة من التراث أو التي وضعت في أجواء تراثية (انظر صحيفة الترقي/ والمرصاد/ الرقيب الصادرة في تلك الأعوام).

❖❖❖

ومع بداية الاحتلال الإيطالي (أكتوبر 1911م) انقطع التواصل المسرحي فرحلت الفرق الزائرة، وقفلت الفرق المقيمة أبوابها، وتشتت المسرحيون شذر مذر.

وبعد عقد ونصف العقد من الصمت الفني المقيت بان الأمل من جديد وذلك بإعادة تأسيس المسرح الليبي على يدي المؤسس الثاني الفنان محمد عبد الهادي الذي قدم باكورة إنتاجه في مدينة طبرق سنة 1926م. وكانت تحت عنوان (آه.. لو كنت ملكًا) ولكن التجربة سرعان ما انطفأ وهجها. بيد أن عبد الهادي أصر على تكرار التجربة من جديد، وكانت هذه المرة في مدينة درنة – مسقط رأسه – حيث قدم سنة 1930م. مسرحية (خليفة الصياد) المستوحاة من ألف ليلة وليلة. وتوالت عروض هذه الفرقة خلال هذا العام، والعام الذي تلاه بعدها أصدرت سلطة الاحتلال قرارها المشئوم بقفل الفرقة.. بل وسجن بعض أعضائها، ورغم ذلك عادت الفرقة للظهور من جديد في سنة 1935م.

❖❖❖

وبعد سقوط إيطاليا، وهزيمة كتلة المحور في الحرب العالمية الثانية استلمت بريطانيا أمور البلاد لتبدأ مرحلة الانتداب البريطاني (1942 : 1952) وهي مرحلة شهدت نوعًا من الانفراج السياسي، وفاحت في أجواء البلاد رائحة الديمقراطية المفبركة –

إن جاز التعبير – وذلك بظهور مجموعة من الصحف، وبإشهار الأحزاب والتكتلات السياسية، والسماح بالتظاهر والتجمعات الشعبية وغير ذلك من مظاهر حرية التعبير التي كانت بريطانيا تمني نفسها – من خلالها – بشراء ذمم أهل الصحافة، والجماعات الحزبية من أجل تمرير برنامجها السياسي الذي كشفت عنه فيما بعد في مشروع بيفن – سفورزا.

ولقد انعكس هذا الانفراج السياسي على الحركة الأدبية والفنية، وشهد المسرح ازدهارًا نسبيًا حيث أصبح يدور على خمسة محاور أساسية هي:

1 - محور الفرق المسرحية العاملة (الوطنية/ العربية/ الشرف العربي/ الشاطئ/ هواة التمثيل/ البعث).

2 - محور الفرق الأجنبية الفنية (فرقة أ. ب. س/ فرقة مكابي/ فرقة ما سكري/ فرق ما بعد العمل).

3 - محور فرق النوادي (النادي الأدبي/ نادي الاتحاد/ نادي العمال).

4 - محور فرق الجمعيات والروابط (جمعية الشباب الإسلامي/ جمعية عمر المختار/ رابطة العلمين).

5 - محور فرق المدارس (بدأت ظاهرة المهرجانات المسرحية المدرسية تظهر إلى الوجود منذ سنة 1946م.) بالإضافة إلى محور الفرق الأجنبية الزائرة التي عرفت طريقها إلى بلادنا خلال هذه المرحلة.

والواقع.. أن هذه الفترة شاهدت أروع وأضخم العروض المسرحية، وأشهرها ارتباطًا بتراثنا وتاريخنا العربي والإسلامي مثل مسرحية: صلاح الدين الأيوبي/ وصقر قريش/ وفتح الأندلس/ ويوم القادسية/ والصياد والخليفة/ والأمين والمأمون.. وغير ذلك.

❖❖❖

ولم يستمر الوضع على هذا المنوال في عهد الحكم الملكي الذي أخذ فيه المسرح الليبي يغير أثوابه حيث لم تعد أثواب التراث والتاريخ تلائم المعطيات السياسية والاجتماعية، فبدأت تظهر المسرحية الاجتماعية التقليدية التي نهضت بدور إصلاحي لا ينسى حيث عالجت ظاهرة الزواج بالأجنبيات (العسل المر) وظاهرة الدجل (اللي أظنه موسى يطلع فرعون/ والشيخ حمدان) وظاهرة الرشوة والفساد الإداري في (لو تطلع الشمس/ ومشاكل وحكايات/ وجناب المفتش/ وكلام بيني وبينك) وناقشت مظاهر الانتهازية واستغلال الفرص في مسرحية (حوت يأكل حوت).

وبما أن المسرح الليبي قد نزع في هذه المرحلة عمة التاريخ وجلبابه فلا بد له أيضًا من أن يهجر لغته، فكان من جراء ذلك أن غابت اللغة العربية الفصحى لتحل محلها اللهجة العامية التي صارت لسان حال المسرح خلال هذه المرحلة التي أخذت تتلمس بعض الجوانب الجمالية في روح المسرح. وذلك باتجاهها إلى المسرح العالمي فقدمت مسرحية الحقيقة ماتت/ وراشمون/ وسيزيف والصخرة/ وفي انتظار جودو/ ظلام في الظهيرة / وفارست/ والبخيل.

وابتداءً من هذا التاريخ ظلت المحاولات المسرحية في كل من طرابلس ودرنة، وبنغازي ومصراتة، وفي غيرها من المدن الساحلية – ربما – تتواصل دون انقطاع. ولكن بخطوات مرهقة بانت آثارها ونتائجها السلبية على الصعيدين الكمي والكيفي.

❖❖❖

وجاءت ثورة الفاتح من سبتمبر فأعطت، في سنواتها الأولى، جرعات منشطة للحركة المسرحية تمثلت في تأسيس المهرجانات المسرحية، وانتشار الفرق الرسمية، وظهور هيئة للمسرح وللموسيقى وللفنون الشعبية، وإشهار نقابة للفنانين، وتكريم المسرح في شخصية محمد شرف الدين الذي كرمته الثورة في أول أعياد العلم.

ولنا فى التاريخ عبرة:

من خلال هذا السرد التاريخي السريع تتبين لنا مجموعة من الدلالات والمعاني يمكن حصرها في النقاط التالية:

1 - نزعة المثاقفة والتلقي:

لئن كان المسرح فنًّا وافدًا إلينا من الجزر البعيدة عن طريق الفرق الأجنبية الزائرة أو المقيمة، فإن شعبنا لم يجد غضاضة في ذلك، فالتف حول هذا الفن، وأعجب، وتأثر واستمتع به. مما يفيد استيقاظ نزعة المثاقفة لديه، ومما يدل – في الوقت نفسه – على أن المسرح فن راق يتجاوز الحساسيات السياسية والنزعات العرقية.

2 - معانقة قضية الحرية:

عانق المسرح الليبي، منذ بداياته الأولى، أشد القضايا حساسية، إلا وهي قضية الحرية، والدفاع عن حق تقرير المصير، ولقد رأينا كيف دعم موقف عمال الميناء السياسي، بل قام بتعويضهم عن خسائرهم المادية الناتجة عن ذلك، من خلال مسرحية تنادي بترسيخ الحرية.

3 - استلهام التراث وترسيخ اللغة:

عني المسرح الليبي بمسألة التراث عناية وافقت هوى المتلقي الليبي وميولاته؛ لذا كانت المسرحيات التراثية والمسرحيات المستمدة من التاريخ العربي هي الورقة الرابحة في هذه السوق الثقافية. ومن خلال هذا الاختيار استطاع المسرح الليبي أن يدافع عن حضارته، وتراثه ولغته العربية الفصحى التي كانت اللغة المعتمدة في جميع العروض المسرحية التي سبقت العقد الخامس من القرن العشرين.

4 - المسرح.. متعة ذهنية وحسية أيضًا:

وكما أن المسرح وسيلة ثقافية، تنويرية، ومتعة ذهنية، فهو أيضًا وسيلة ترويح. ومتعة حسية، ولا ضير في ذلك، إذ من حقوق الإنسان الحر أن يبحث عن وسائل متعته.. بل ويدافع عنها.

5 - الانقطاع.. وعدم التواصل.

وهذه خاصية واكبت المسرح الليبي منذ نشأته وحتى زمانه هذا، ومردها - كما رأينا، وكما سنرى - أسباب عديدة؛ بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي، وبعضها الآخر ثقافي.

وانقلب ظهر المجن:

مما يدعو إلى الأسف حقًا هو عزوف مسرحنا اليوم عما هو إيجابي في روح تلك المعاني والدلالات، فيما تجذرت سلبياتها في أوصاله حتى أدركت النخاع. حيث اتخذنا موقفًا مغايرًا تجاه مسألة المثاقفة، واتبعنا سلوكًا يتسم بالشوفينية تجاه الفن المسرحي الغربي إلى حد منعت فيه المسرحيات العالمية منعًا باتًا، رغم أن جلّ هذه المسرحيات، من الناحية الفكرية، تطرح قضايا إنسانية، ومن الناحية الفنية، تعد من أرقى ما عرفته الإنسانية في مجال التأليف الدرامي.

والعجيب - هنا - أن موقفنا غير المستنير تجاه إبداعات الآخر لم تجرنا إلى العودة إلى تراثنا العربي لنعانقه كفن بديل، ولنؤسس به مسرحنا العربي الأصيل. إن المسرح الليبي - اليوم - لم يكتشف بعد هذه الجزر السحرية، وما بها من تبر ولآل، وطالما إنه ما زال يعيش في مرحلة التيه فلا مندوحة من أن ينسى، أو يتناسى جانبًا مهمًّا من هويته القومية، واعني بها (اللغة) متخذًا من اللهجة العامية بديلاً عنها مما سبب في أسرّ الدراما الليبية ليس داخل حدودها الوطنية فقط وإنما داخل حدودها الجهوية. ومما أعطى - من ناحية ثانية - المبرر لإقصائها عن دائرة الأطروحات الأكاديمية.

ومن خصائص المسرح الليبي أيضًا ابتعاده عن عرض القضايا المصيرية والوجودية، فيما غرق حتى أذنيه في مستنقع المسرحية الاجتماعية الهزلية ذات الخصائص الهروبية حتى بات مسرحًا مجردًا من مواقفه القومية، فلا أحد يعبأ الآن بالمسألة الفلسطينية، أو المسألة العراقية، أو المسألة اللبنانية، ناهيك عن القضايا الخطيرة التي أصبحت تواجه الإنسان المعاصر، والعربي خاصة. مثل ما يسمى بقانون (محاربة الإرهاب) وقضية العولمة، والحصار الاقتصادي والتقني والغذائي الذي تمارسه الدول الكبرى ضد الدول الصغرى.

ولقد انعكست هذه اللامبالاة على مسيرة المسرح الليبي نفسه حينما افتقد حسه النقدي والنضالي ضد الإجراءات التي استهدفته ككيان، وكفكر، بل وكأشخاص. فبعد خطاب زوارة التاريخي، وإعلان الثورة الثقافية حدث أن انقلب ظهر المجن للمسرح حيث لجأ بعض الثورجيين إلى التفسير التعسفي لبعض النقاط الخمس وُضع على أثرها المسرح في إطار الفكر المستورد، فصودرت المسرحيات، وغصت الفرق المسرحية بكتبة التقارير المزورة، وسعى المخبرون إلى زرع الوشاية والسعاية للتفريق بين المسرح والثورة، واشتط الرقيب في التفسير والتأويل مما قاد بعض المسرحيين إلى الاعتقال، ووضع بعضهم الآخر داخل دائرة الشك، والطعن في انتماءاتهم الوطنية. وأسقط نفر من ضيقي الأفق مقولة (التمثيل تدجيل) على التمثيل المسرحي والفني رغم إشارتها الصريحة إلى التمثيل النيابي. إلا أنهم وجدوا في تلك المقولة لغة ساخرة ينعتون بها أهل المسرح وعشاقه. فكان من نتيجة ذلك كله عزوف المؤسسات الإعلامية، كالصحافة، والإذاعة المرئية، والإذاعة المسموعة عن المسرح، فحجبت أخباره، وامتنعت عن متابعة فعالياته. وتلا ذلك هجرة المسرحيين عن المسرح، ثم كانت ثالثة الأثافي بحشر عدد كبير من فناني المسرح داخل المؤسسة العسكرية، حيث لا متنفس ولا طموح.

فماذا فعلنا تجاه تلك المظالم.؟

لا شيء البتة، سوى أننا ابتلعنا صوتنا النقدي، ورمينا وسائل نضالنا إمعانًا في اللامبالاة، لم نحتج، ولم نسع لرفع الغبن عن فننا الأثير.. لم نرفع صوتًا، ولا إصبعًا، ولا مذكرة نشرح فيها ما آل إليه فن عريق كالمسرح، وكأن المسرح بالنسبة لنا ليس فكرًا، وليس موقفًا.. إنما هو مجرد باب، إذا فُتح أمامنا دخلنا سالمين، وإذا أوصد أمام وجوهنا عدنا إلى الوراء خائبين.

ولست – والله – براغب في إطفاء كل الشموع لتبدو تجربتنا المسرحية خلال الثلث

الأخير من القرن العشرين مجللة بالسواد والظلمة، ومتلفعة بالحزن المطلق، إذ ثمة أصوات أنارت بشموعها درب مسرحنا، وثمة جهود مشكورة زرعت فينا البسمة التي تمثلت في مجموعة من الإصدارات المسرحية، وفي تواصل المهرجانات المسرحية رغم ما تشوبها من أخطاء، وفي صدور مجلة تعنى بالمسرح وفنونه، وفي تأسيس جملة من المؤسسات التعليمية التي تعنى بالفنون، والمسرح من بينها، على ما في هذه المؤسسات من علل وما يكتنفها من خلل. وتلك كلها إيجابيات تجعل الأمل في الإصلاح كبيرًا، وتعد بنتائج مبهرة إذا ما أخلصنا النوايا، واتخذنا تدابير ناجعة تذلل العراقيل، وتزيح المعوقات.

تدابير ومقترحات:

وفي هذا الخصوص أنه ليسعدني أن أتقدم بما توصلت إليه من آراء ومقترحات لعلها تتخذ هيئة الشموع فتلعن الظلام من حولنا، وتساعد في إنارة جزء من أجزاء مسرحنا الليبي. وأحصرها فيما هو آت:

1 - أن تعترف الدولة بالفن والفنان عمومًا وذلك بأن تقوم بما يلي:

أ - إدخال وظيفة فنان ضمن المسميات الوظيفية للدولة، وألا يجرد الفنان من صفته الفنية واعتباره موظفًا عاديًا.

ب - أن يكف بعض المسئولين عن ترديد الألفاظ والعبارات التي تحط من شأن الفنان مثل نعتهم بالبطالة المقنعة، أو العمالة الزائدة، أو قولهم بأن (الفن موهبة وليس وظيفة) وذلك كتبرير لإقصاء الفنان عن وظيفته، أو حرمانه من التفرغ والاحتراف.

ج - الكف عن محاربة النجومية، طالما أنها لا تؤذي أحدًا.. بل وينبغي مساعدة الفنان على توكيد نجوميته؛ فالنجومية هي في حدّ ذاتها حافز للإبداع والتألق والتميز. ولقد عرفت المجتمعات الكبرى كيف تستفيد – معنويًا واقتصاديًا – من نجومها حتى صيرتهم رموزًا وطنية تعتز بهم.

2 - توفير الأجواء الديمقراطية الملائمة والمحفزة على الخلق والإبداع. ومن الأهمية بمكان أن يتحلى السياسي بصدر رحب، وسعة الأفق إزاء ما يبديه المسرح من آراء نقدية حول أوجه الفساد، ذلك لأن مسئولية بناء الوطن مسئولية ملقاة على عاتق الجميع.. الكل حسب قدراته، وفي حدود صلاحياته، ولا يسوغ لأحد التشكيك في وطنية أحد.

3 - إلغاء الرقابة على المصنفات المسرحية، وإذا تعذر ذلك لسبب من الأسباب فيفضل إسناد هذه المهمة إلى أهل الصنعة أنفسهم الذين عليهم الابتعاد عن التأويل

والتخريج، والتعسف في تفسير النص إذ ليس مهمة الرقابة مهمة بوليسية وإنما هي مهمة فكرية.. فنية. مع ضرورة أن تستل الملاحظات حول النص المسرحي من داخل النص نفسه، وليس من خارجه.

4 - إدخال مادة المسرح إلى المؤسسات التعليمية وذلك وفق الخطوات التالية:

أ - وضع مختارات من النصوص المسرحية العالمية والعربية والمحلية في المناهج التعليمية.

ب - العناية بالمسرح داخل المؤسسات التعليمية على مختلف مراحلها.

ج - تفعيل المهرجانات المسرحية المدرسية وتعميمها على مختلف المراحل، وتخصيص جوائز للمتفوقين فيها.

د - إعادة النظر في المناهج المعتمدة حاليًا في المعاهد والكليات الفنية مثل: معهد جمال الدين الميلادي، ومعهد علي الشعالية، والمركز العالي للمهن الموسيقية والمسرحية، وكلية الفنون والإعلام، على أن تشمل مناهجها الجديدة الاستفادة من الأشكال المسرحية في تراثنا العربي، مع ضرورة تركيز هذه المؤسسات على المواد العملية والحرفية.

5 - الحاجة إلى تأسيس المسرح الجوال كي تصل نعم الفن والمعرفة إلى القرى والمدن النائية. فذلك من شأنه – أيضًا – أن يوسع من رقعة المسرح ويساعد في حل مشكلة غياب الجمهور، ويزيد في درجة الوعي بالمسرح، ويؤصل تذوق قيمه الجمالية.

6 - بذل الجهود في أن تصير المشاهدة المسرحية عادة اجتماعية عند الأسرة الليبية، باتباع العروض الخاصة بالعائلات واتخاذ وسائل معينة للترغيب، كأن نضع هدايا وجوائز على أرقام التذاكر.

7 - تحفيز العناصر النسائية للانتساب إلى الفرق المسرحية، وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك.

8 - تأسيس رابطة للمسرحيين وتفعيلها، وذلك بدعمها ماديًّا ومعنويًّا لتمارس اختصاصاتها على النحو المطلوب، وإعطائها حق الدفاع عن الفن والفنان أمام الجهات القضائية في حالة المساس المباشر، أو غير المباشر، بحق من حقوق الفنان المسرحي.

9 - ضرورة الاشتراك في الاتحادات والنقابات والروابط الدولية المعنية بالشأن المسرحي.

10 - تخصيص ميزانية سنوية تقدر بمليون ونصف المليون دينار ليبي لتغطية نشاط أربعين فرقة مسرحية (وهو عدد الفرق المعتمدة في الجماهيرية) مقابل 800 عرض في السنة الواحدة (40 × 20 عرض لكل فرقه) أي بواقع ثلاثة عروض – تقريبًا –

فـي اليوم الواحد.

11 - استحداث صندوق لتنمية الإبداع المسرحي توضع تحت تصرفه ميزانية دعم النشاط المسرحي ليتم الصرف منها وفق الشروط المحفزة للاجتهاد والإبداع في هذا المجال، وكذلك وفق التزام الفرق بالقوانين واللوائح الصادرة بالخصوص.

12 - إعادة العمل بالقوانين السيادية التي أصدرها مجلس قيادة الثورة، ورئاسة مجلس الوزراء والمتعلقة بمكافآت الإنتاج المسرحي.. بل ضرورة النظر في تعديل بعض بنودها بما يكفل مصلحة الفنان المسرحي، ويحفزه على العطاء، والتحسين والتجويد.

13 - إصدار قوانين تنظم الفرق المسرحية الأهلية والرسمية، على أن تتضمن هذه القوانين بنودًا تلزم الفرق المسرحية بتقديم حد أدنى من العروض، وعلى اشتمالها على بند جزائي لمنع حالات التقاعس والتكاسل، والارتكان إلى المزاجية.

14 - إعادة ما كان يسمى بـ (فرق المحافظات) في كل من مصراتة، ودرنة، وبنغازي، واجدابيا، وتفعيل هذه الفرق والعمل بالقوانين الصادرة في شأنها.

15 - ترسيخ ظاهرة المهرجانات المسرحية المحلية، والإكثار منها، ووضع برنامج ثابت لها يحدد ميزانياتها وأمكنتها وأزمنتها، وتشكيل لجنة ثابتة تنظم شئونها، وتحفظ وثائقها كتابةً، وصوتًا، وصورةً.

16 - التركيز على تبادل الزيارات المسرحية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك للاحتكاك الثقافي وتبادل الآراء واكتساب الخبرة، مع التشديد على المساهمة الليبية في كل المهرجانات العربية.

17 - بالعودة إلى اللمحة التاريخية يتبين لنا اهتمام المثقف الليبي بالمسرح، إذ لا يعقل أن يتأسس مسرح سليم بمعزل عن مشاركة المثقفين، مما يستوجب دعوة المثقفين الليبيين (كتاب - أدباء - صحفيون - تشكيليون - سينمائيون.. وغيرهم) إلى المساهمة الجادة في تنشيط الحركة المسرحية في بلادنا، وإقحامهم، بشكل مباشر في دائرة هذا النشاط، وذلك باتخاذ التدابير الآتية:

أ - الاستفادة من خبراتهم في تقويم النصوص والعروض المسرحية.

ب - تحفيزهم على الكتابة للمسرح أو الإعداد، أو الترجمة له، وتخصيص مبالغ مالية تتلاءم مع إنجازاتهم، ومكانتهم الثقافية.

ج - تكليفهم بإعداد محاضرات تحتوي على دراسات أو رؤى نقدية حول ما ألف في مجال المسرح الليبي.

د - إيفاد بعضهم كمراقبين للمهرجانات العربية والدولية، وذلك لتوسيع ثقافتهم المسرحية، والتماس خصائص المسرح الجمالية.

هـ - الاستفادة من الفنانين التشكيليين في كل ما يتصل بالقيمة البصرية داخل العمل المسرحي مثل إعداد المناظر المسرحية، وتصميم الأزياء، وتصميم الملصقات وكتيبات الدعاية.

و - وكذلك الاستفادة من رجال السينما والتليفزيون في توثيق الأعمال المسرحية مرئيًا وسينمائيًا.

18 - إلزام الإذاعتين: المرئية والمسموعة بتغطية الفعاليات المسرحية، وبضرورة الترويج للمسرح بالإعلان – المجاني – وإعداد البرامج المسموعة والمرئية عن الفن المسرحي عمومًا.

19 - التنسيق مع الصحف والمجلات والدوريات حول تخصيص مساحة مناسبة للمسرح لتغطية مناشطه، وإجراء مقابلات مع رجاله ومتابعته النقدية، ونشر ما هو مناسب من النصوص المسرحية حتى يكون المسرح حاضرًا في صحافتنا الليبية.

20 - محاولة إقناع المؤسسات الاقتصادية (المصارف مثلاً) والإنتاجية (مؤسسة الكهرباء / مصنع الحديد والصلب) والمؤسسات التجارية (القطاع الخاص) بدعم المسرح والمساهمة في تمويله، والنظر إليه كمصدر من مصادر الاستثمار.

21 - أن ننظر بأريحية، وعمق إلى المساهمات الغربية في مجالات الإبداع المسرحي، وألا نعد ذلك ضربًا من الغزو الفكري والثقافي.

وبالمقابل لذلك علينا أن نحسن الاختيار فيما نقرأ وفيما نترجم.

22 - توجيه كتاب المسرح نحو الاهتمام بالقضايا المصيرية الكبرى التي يعيشها الإنسان المعاصر بشكل عام، والإنسان العربي على وجه الخصوص، كي لا يعيش المسرح الليبي بعيدًا عن أفق زمانه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستكتاب، أو عن طريق إجراء مسابقات في التأليف المسرحي تشترط تناول مثل هذه الموضوعات.

23 - تشكيل لجنة تعنى بالتأليف والترجمة والإعداد للمسرح على الصعيدين الإبداعي والبحثي.

24 - عقد مؤتمر سنوي للمسرحيين ليتم فيه تقديم أوراق بحثية تقوّم مسيرة المسرح الثقافية والفنية والتقنية، وتحدد السلبيات والإيجابيات لوضع تدابير مناسبة حولها.

25 - العناية بالكتاب والصحافة المسرحية لما في ذلك من رفع لمستوى الثقافة عند

المسرحيين، ونشر الوعي المسرحي عند المتلقي بما يكسب كتّاب المسرح أنفسهم الخبرة والتجويد.

26 - استحداث مركز لدراسات وأبحاث الفنون الدرامية ليكون مرجعًا لأهل المسرح، ولطلبة الدراسات العليا وللباحثين في مجال الفنون المسرحية كافة.

27 - الاعتماد كثيرًا على التحصيل العلمي في الفنون المسرحية كافة. وذلك بإيفاد الموهوبين والمتفوقين في مجال دراسة الفنون المسرحية إلى بعثات دراسية بالخارج. مع الحرص على فتح دورات تدريبية تنشيطية بالداخل للرفع من كفاءة العاملين بالمسرح، ويفضل أن تولي هذه الدورات شيئًا من الاهتمام بمسألة اللغة العربية – أولاً – ثم بتعليم اللغة الإنجليزية – ثانيًا – ليكتسب رجل المسرح لغة أخرى بجانب لغته الأم، فلعلها تساعده في التحصيل والاستفادة من أفكار وإبداعات الآخر.

28 - ضرورة التفكير في بناء مسارح بمواصفات علمية وعالمية في المدن الليبية الكبيرة، وبناء مسارح صغيرة في كل المؤسسات التعليمية، وإنه لمن قبيل العجب – حقًا – أن تقترب الثورة من إدراك عقدها الرابع وهي لم تبن مسرحًا واحدًا، ولو بمواصفات متواضعة.

29 - تخصيص جائزة مسرحية سنوية تمنح لأفضل عمل إبداعي أو بحثي تأليفًا أو ترجمة، يصدر خلال السنة وذلك تحفيزًا على البحث والدراسة، ودفعًا للمبدعين نحو التحسين والتجويد.

أما بعد:

تلك هي مسيرة مسرحنا بين ماض مديد، ومستقبل بعيد، وكلي أمل وطيد في أن يتجاوز مسرحنا أزمته إذا ما أخذنا ببعض هذه التدابير، وأخلصنا النوايا من أجل بناء ليبيا الحلم.. ليبيا الغد.



"واقع الفلسفة والتفكر النقدي في ليبيا"
أسباب القصور وآليات التجاوز

أ. عبد الباسط عثمان علي مادي

الإشكالية:

مناط هذا البحث هو سؤال يغلب عليه الطابع التفكري، متعلق بموضوع ذاتي؛ لذا فإن الإجابة عنه تدخل في إطار البحث في السيرة الذاتية.

يتعلق هذا السؤال بالفلسفة في ليبيا، نص هذا السؤال هل هناك فلسفة ليبية معاصرة؟ يعبر هذا السؤال عن إشكالية فلسفية عميقة، بيد أن أهميته لا تقتصر على هذا الجانب، لهذا من المتعذر – حسب زعمي – تجاوزه؛ فهو يفرض علينا ضرورة الوقوف عنده.

يمكننا القول: إن سؤال هل لدينا فلسفة ليبية معاصرة؟ سؤال إنكاري؛ كونه يرتاب في وجود مثل هذه الفلسفة، غير أن صيغة السؤال تصادر وجود هذه الفلسفة في الماضي البعيد على الأقل، من هنا، يتضح لنا أن من صاغ هذا السؤال كان يقرّ في ذاته بوجود فلسفة ليبية قديمة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمكننا الزعم أن هذا السؤال قد صيغ بناءً على أنموذج لممارسة فلسفية كان حاضرًا في ذهن طارحه، فهو يقيس واقع الفلسفة في ليبيا على نماذج فلسفية متعددة، فكانت النتيجة إنكار وجودها. فعلى سبيل المثال، إذا كان المقياس هو الممارسة الفلسفة الغربية، فلا وجود لفلسفة ليبية معاصرة؛ لأن هذه الأخيرة لا تملك من الرصيد التاريخي والتراكمي ما يجعلها مقابلاً للتجربة الفلسفية الغربية، حتى لو كان

المقياس الفلسفية العربية المعاصرة بمدرستيها المشرقية والمغربية فإنه لا وجود لها على الخارطة الفلسفية، لمجموعة من الاعتبارات، من ضمنها أن تلك الفلسفات تتميز بوضوح الرؤية، ورصانة المنهج، وتعدد المذاهب، مما أكسبها زخمًا وغزارة نتاج ظل غائبًا عن واقع الممارسة الفلسفية في ليبيا.

إن جدة وأصالة أي خطاب كائنة فيما يحمله من رؤى فلسفية، يعبر من خلالها عن خصوصية الطرح الذي يقدمه؛ لذا، فإن غياب الرؤية تفقد المشتغل بالفلسفة إمكانية تشييد خطاب فلسفي، أو ما يمكن أن نطلق عليه مشروعًا فلسفيًا أصيلاً.

وفق هذا السياق لا يمكننا الحديث عن فلسفة ليبية معاصرة، هذا الوضع الاستثنائي يدفعنا إلى التساؤل عن مصدر خصوصية هذا الوضع، فالفلسفة في ليبيا وإن غلبت عليها السمة المشرقية، لا تصنف ضمن تلك المدرسة، في المقابل لم تتمكن الفلسفة في ليبيا من الانخراط ضمن المدرسة المغاربية – تونس، الجزائر، المغرب، وإلى حد ما موريتانيا – على الرغم من انتمائها الجغرافي والسياسي للمغرب العربي.

يمكننا من حيث المبدأ تشخيص مجموعة من الأسباب التي أثرت على واقع الفلسفة في ليبيا، وجعلتها تكتسي الصورة التي عليها الآن؛ لعل من أهم تلك الأسباب سطوة الخطاب السياسي على الحقل الثقافي الليبي، أو ما يمكن أن نسميه بظاهرة التسييس أو التأميم السياسي، مما انعكس على طبيعة الممارسة التفكرية والإبداعية للحقل الثقافي الليبي، الذي تميز بسيادة رؤية واحدة ناتجة عن سطوة الخطاب السياسي الذي لم يقرّ بشرعية أي مرجعية إلاّ مرجعيته التفكرية.

بالمقدور التدليل على هذا الأمر من خلال إعادة فحص مفهوم تفكري لعب دورًا فاعلاً في الحقل الثقافي الليبي، والمراد هنا مفهوم جماهيرية المعرفة. يمكننا القول: إن لكل خطاب جانبين: ظاهر وباطن، يكتسي فيهما الباطن أهمية على الظاهر؛ كونه المسيطر على آليات إنتاج الخطاب.

نتساءل في البدء هل يمكن أن تكون المعرفة مفتوحة؟ بحيث يستطيع الإنسان أن ينهل منها متى شاء، وبالطريقة التي يحبذها؟

أجدني هنا مضطرًا إلى التصريح بصعوبة تسويغ هذا الطرح، لمجموعة من الاعتبارات، أهمها: إن طبيعة المعرفة تنحى منحًا نخبويًا لا جماهيريًا. في المقابل، نلاحظ أن الخطاب الإيديولوجي بكل تجلياته، يطمح إلى أن يسود كظاهرة شعبوية جماهيروية.

المتتبع لحركة نمو وتطور المعرفة بكل تجلياتها يلاحظ أن السمة الغالبة عليها هي

الرغبة في رسم وإغلاق الحدود، بحكم الشروط المتعارف عليها للفعل المعرفي. فهذا الخير لا يمكن الاعتراف بشرعيته إلاّ إذا التزم بمعايير بعينها، من ضمنها صياغة موضوعاته وفروضه، بل ونتائجه في صورة خطاب ابستمولوجي مغلق، والوصول إلى هذه المرحلة هو ما يسبغ على المعرفة عنصر الشرعية.

يستبان الطابع النخبوي للمعرفة من خلال ارتباطها بإطار اجتماعي محدد، يحدد شروط إنتاجها وتداولها، فكل معرفة تكتسب شرعيتها من خلال التزامها بتلك الشروط. في المقابل، فإن المعرفة المنتجة - بالفتح - خارج أشراط الإطار الاجتماعي تعد معرفة غير مشروعة، من هنا، تلزم الإشارة إلى أن الإطار الاجتماعي عادة ما يؤسس ويبنى على مفاهيم مشحونة بدلالات إيديولوجية.

من هذا المنطلق، لا يشذ المفهوم الجماهيري للمعرفة عن هذه القاعدة؛ فهو يصدر عن إطار اجتماعي خاص به، والذي يشكله مجموع الأشياع، الأمر الذي يمكن التدليل عليه من خلال الشحنة الإيديولوجية الحاضرة في مفهوم الجماهيرية الذي يراد به ((نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يبشر به الكتاب الأخضر، حجر الزاوية في النظرية الجماهيرية، وتمارس فيه كل الجماهير الشعبية بدون استثناء السلطة مباشرة ودونما وسيط، تملك فيه الجماهير أسباب القوة تطبيقاً لمقولة السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب))[1]. بناء على هذا التحديد ترتسم حدود اشتغال مفهوم جماهيرية المعرفة، بالإطار الاجتماعي الداعم والمؤسس لها؛ مما يعني أنها وفق معيار الإطار الاجتماعي معرفة نخبوية، غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا يتعلق بطبيعة مفهوم جماهيرية المعرفة، فهو مشحون بدلالات إيديولوجية، تشير وتصادر على كتلة اجتماعية بعينها، تؤمن برؤية تتسم بالخصوصية، تتميز بها عن كتل اجتماعية مغايرة لها في المعتقد، مما يكسبها شرعية إقصائها وتهميشها، بهدف تعطيل فعل التفكر لديها.

إن غلبة الخطاب السياسي على الحقل الثقافي الليبي أسهمت في شيوع وسطوة مفاهيمه ورؤيته على هذا الحقل، فإلى جانب مفهوم جماهيرية المعرفة سادت مجموعة من المفاهيم الأخرى التي شحنت بدلالات عطلت في النهاية اليات التفكر الجاد والأصيل، حتى أصبحت هذه المفاهيم عقبات إيديولوجية ومعرفية في سبيل قيام فلسفة وتفكر ليبي أصيل، وللتدليل على ذلك نستشهد بهذه النصوص: ((ليس للديمقراطية إلاّ أسلوب واحد ونظرية واحدة، وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلاّ دليل على إنها ليست ديمقراطية، ليس لسلطة الشعب إلاّ وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلاّ بكيفية واحدة، وهي المؤتمرات الشعبية واللجان

الشعبية))[٢]. لقد انعكست هذه اللغة على أشياع الحقل الثقافي في ليبيا، حيث أصبحت لغتهم أقرب ما تكون إلى اللغة الدوجماطيقية التي لا تعترف بوجود الآخر، وحتى عندما تعترف بوجوده فلغرض تهميشه.

يعد مفهوم الحل النهائي من المفاهيم الغالبة على لغة الخطاب السياسي الليبي، والتي انسحبت على لغة أشياعه، مما ترتب عليه عدم الاعتراف بشرعية أنماط التفكر الأخرى الصادرة عن مرجعيات تفكرية مغايرة ((إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم...))[٣].

سبق أن أشرنا إلى أن هذه اللغة انعكست على نتاج ما يعرف بالنخبة، فعلى سبيل المثال، يعبر أحد أشياع الخطاب السياسي في ليبيا عن أفكاره السياسية باللغة ذاتها ((إن حل المشكل السياسي يكمن في الشطب على كافة أدوات الحكم الدكتاتورية من الفرد و**القبيلة** إلى الحزب أو مجموعة الأحزاب إلى المجالس النيابية، ليحل محلها أداة حكم **هي الشعب كله**))[٤].

وتبلغ اللغة الدوجماطيقية ذروتها مع هذا المثقف عندما يقول: ((ليس ثمة شك في أن المقولات المطروحة في [الكتاب الأخضر] شيء جديد وخطير...))[٥] إن هذه اللغة من شأنها الإساءة إلى المرجعية التي يصدر عنها المثقف ومن حيث لا يعلم، لاعتقاده أنه ينتصر لتلك المرجعية من خلال رفض المرجعيات والنظريات الأخرى، فمعيار النجاح لديه كائن في إقصاء الآخرين، وعدم الاعتراف بشرعية وجودهم، مما يفقده على المدى البعيد أداة الحوار والجدل، والتي تعد معيار تقدم التفكر في أي مجتمع ولأي نظرية أو نظام سياسي، فكما يقال لا تنمو الأفكار إلاّ بنقائضها.

يقفو الدكتور المدني علي الصديق الاتجاه ذاته أثناء محاولته وصف النظام السياسي في ليبيا يقول ((نحن نعتقد أننا في غير حاجة إلى إثبات سمو هذا الأسلوب من الحكم، بالإضافة إلى أن نظام الديمقراطية الشعبية المباشرة هو النظام الأصلي الذي يحقق سيادة الشعب الكاملة...))[٦] بسبب الاعتقاد في صحة المرجعية التي يصدر عنها الدكتور المدني فإنه لا يرى ضرورة تقديم مسوغات للتدليل على صحة هذا الاعتقاد، فهو يمارس نوعًا من التصعيد مع مرجعيته، يقابله تسفيل عقائدي ومعرفي مع المرجعيات الأخرى المتعارضة مع مرجعيته، الأمر الذي يحول دون قيام حوار جاد منتج مع تلك المرجعيات. المأخذ ذاته نسجله على المتفكر رجب بودبوس الذي يذهب إلى تبني اللغة ذاتها للتعبير عن أفكاره، يقول أثناء تبشيره بخطابه السياسي، ((هذه هي الجماهيرية أو دولة الجماهير، إنها شكل مختلف للدولة، حيث يدفع

التعدد إلى منتهاه، بما يلغي التفويض والتمثيل، إنها الأنموذج القادر على إزالة التناقض بين الشأن العام والخاص، بين دولة الحد الأدنى والدولة الشمولية، بين الديمقراطية الشكلية والاستغلال الطبقي، إنها إذن الدولة الأفضل))(٧). إن أنموذج أفضل دولة صيغ وفق آليات أسوأ لغة للتعبير، لغة الدوجما القطعية.

ترتب على سيادة هذا النوع من الخطاب عقبة أخرى حالت دون تطور التفكر في ليبيا، والمراد هنا الخطاب النقدي، الذي غاب بسبب سطوة الخطاب السياسي، القائم على معتقد امتلاكه للحقيقة. إن غياب الخطاب النقدي يؤدي إلى تعطيل التفكر والتطور، وتفقد المثقف والحقل الثقافي لحظة معرفية هامة؛ لإعادة تقييم الذات، مما أسهم في نهاية المطاف في اتساع دائرة اللا متفكر فيه، أو بالأصح ممنوع التفكر فيه، الأمر الذي يستبين من خلال طبيعة النتاج الثقافي الذي جاء معبرًا أمثل تعبير عن هذه الوضعية، مما جعل الحقل الثقافي الليبي بركة راكدة.

بالإضافة إلى ذلك، يعد الانغلاق سمة أساسية للتفكر في ليبيا، والذي هو الآخر كان نتاجًا لسطوة الخطاب السياسي، الذي رسم حدود ممنوع التفكر فيه، فالكل في الحقل الثقافي الليبي – وبالأخص أشياع الخطاب السياسي – ينهل من المنهل ذاته، مما أفقد التفكر في ليبيا إمكانية التواصل مع مرجعيات أخرى تنطلق من رؤى مغايرة.

ظاهرة الانغلاق هذه ترتب عليها نشوء الطواطم الثقافية المسيطرة على الحقل الثقافي، والتي ارتبطت بالخطاب السياسي السائد فيه، مثال ذلك المتفكر رجب بودبوس، والمتفكر علي فهمي خشيم... إلخ، فهؤلاء وبحكم ارتباطهم بالخطاب السياسي كرست لهم مؤسسات الدولة الثقافية؛ لغرض نشر نتاجهم، على الرغم من افتقاده لعناصر الجدة والأصالة، في المقابل، تم إقصاء كل الذوات الثقافية الأخرى التي تصدر عن مرجعيات ورؤى تفكرية مغايرة.

آلية ترحيل التجارب:

أيمكن الحديث عن آلية متفق عليها لنقل التجارب واستعارتها؟ بحيث يمكن الاحتكام إليها للتوكد من سلامة ونجاعة النقل والاستعارة. يمكننا القول دون جزم عدم وجود مثل هذه الآلية، لسبب يتعلق بطبيعة مجال التفكر والفلسفة، ففي هذه الأخيرة لا يمكن الحديث عن وحدة الآلية والرؤية، كونها متعددة بتعدد الفلاسفة والمذاهب.

حاول المتفكر إدوارد سعيد رسم ملامح آلية يمكن بالركون إليها إنجاز فعل

النقل والاستعارة للمنظومة الفلسفية والتفكرية. لقد جاء تصور إدوارد سعيد لآلية انتقال المفاهيم صدًا لإشكالية معرفية ومنهجية حيث يقول: ((لنفترض أن نظرية أو فكرة ما تبرز نتيجة لظروف تاريخية معينة، وتكون مناسبة لتلك الظروف، فماذا يحدث لهذه الفكرة في ظروف مخالفة، ونظرًا لأسباب جديدة قد لا تقل قوة عن الشروط السابقة إذا ما استعملت مرّة ثانية، ومرّة ثالثة كذلك في ظروف مغايرة للظروف المستجدة؟))[٨]. ولغرض وضع أنموذج معرفي لتجاوز هذه الإشكالية، يستحضر إدوارد سعيد حوارًا تفكريًا بين لوكاتش وتلميذه غولدمان؛ حيث صاغ الأول نظرية حول التشيؤ، وقام تلميذه فيما بعد بنقلها إلى مجال آخر بعيدًا عن المجال الذي صيغت فيه، الأمر الذي ترتب عليه إشكالية فلسفية مفادها: مدى شرعية هذا النقل، وما هي مسوغاته؟ خاصة إذا علمنا أن هناك وجهة نظر سائدة تعد هذا النقل تحويرًا وسوء تأويل.

غير أن إدوارد سعيد يرى خلاف ذلك ((وأعتبر هذه الخلاصة غير مقنعة تمامًا؛ لأنها تعني أولاً أن البديل الوحيد للنقل الأعمى هو التحوير الخلاق، وأنه لا وجود لحل وسط. ثانيًا: عندما نرفع الفكرة القائلة بأن كل قراءة هي تحوير إلى مستوى المبدأ العام، فإننا نشطب بذلك على مسئولية الناقد... يبدو لي أنه من الممكن الحكم على التحويرات (عندما تحدث) كجزء من النقل التاريخي للأفكار والنظريات من إطار إلى آخر))[٩].

ما يهمنا هو أن ترحيل النظريات، يستلزم - غولدمان - بالضرورة تحويرها بسبب تغير الظروف المحيطة بالنظرية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن فعل التحوير لا يعد فعلاً غير شرعي، بل هو عمل معرفي جاد، كونه يفتح النظرية المرحلة أمام اجتهادات ذات تفكرية تقابل وقائع جديدة لم يسبق للنظرية المرحلة أن جابهتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه أثناء نقل النظريات تتم إعادة صياغتها من جديد - قراءة - لغرض ضمان انسجامها مع الواقع الجديد و((لو أقمنا موازنة بين لوكاتش وغولدمان لتعرفنا على المدى الذي تكون فيه النظرية استجابة لظرف تاريخي واجتماعي معين، حتى ولو تم اقتباسها، حيث كون المناسبة الفكرية جزءًا لا يتجزأ، وذلك لأسباب نفهمها عندما نقيم مقارنة بين الوضعين في كل من باريس وبودابست بشكل جريء))[١٠]. إن نقل النظرية إلى مجال جديد، يفرض عليها ضغوطات معرفية ومنهجية؛ بل وإيديولوجية، تفرض عليها ضرورة الانسجام مع المجال الجديد؛ حتى لو أدى ذلك - وهو ما يحصل عادة - إلى تحوير محتوى النظرية، الذي نعده عملاً فلسفيًا جادًا وأصيلاً، خاصة عندما يكون فعلاً واعيًا.

خلاصة القول، وفق هذا التصور يعد ترحيل النظريات من حقل إلى آخر، فعلاً معرفيًّا مشروعًا، كونه يفتح أمام النظرية مجالات معرفية جديدة، لكنه وفي الوقت ذاته يستلزم – فعل الترحيل – فعلاً آخر يتعلق بالتحوير، الذي لا مناص من إنجازه لضمان استجابة أمثل من النظرية المرحلة، بيد أنه يشترط للقيام بهذا الفعل أن تكون الذات واعية لطبيعة ومحتوى هذا التحوير.

خصوصية التجربة المغربية:

هل يمكن استعارة التجارب التفكرية؟ ليس المراد هنا بالتجربة التجربة المخبرية، بل التجربة التفكرية التي ينتج عنها نشاط تأملي، الأمر مع هذه الأخيرة يتسم بخصوصية يجعلها تتقاطع مع التجارب المخبرية، فهذه الأخيرة تشترط ضرورة إنتاج الظروف التي تمت فيها التجربة الأولى، حتى تكون النتائج دقيقة، فالتجارب العلمية عبارة عن ملاحظات أعيد إنتاجها من جديد.

تأسيسًا على ما سبق، يمكننا القول: إن استعارة التجارب التفكرية بكل أبعادها وحذافيرها – استنساخ – أمر من التعذر الإتيان به، بحيث يكون معادلاً معرفيًّا ومنهجيًّا لفعل الاستعارة في التجارب العلمية، ذلك أن الظروف المحيطة بالتجارب التفكرية متكثرة إلى حد يتعذر معه الإلمام بها، وهذا عكس ما يحصل في التجارب العلمية المخبرية، من هنا، يصعب الحصول على النتائج ذاتها لتعذر إعادة إنتاج الظروف المحيطة، مع ذلك، يمكن الإقرار بأن للتجارب التفكرية خصوصية، تتمزى بها على التجارب العلمية، فمن منا يطمح أن يكون نسخة مكررة لمتفكر أو متفلسف آخر. إن تاريخ الفلسفة لم يكتبه إلاّ الشاذون الذين أخذوا على عاتقهم التمزي ولو بقطع الطريق.

انطلاقًا من هذا، شهدت الثقافة العربية المعاصرة مدرسة تفكرية تميزت عن غيرها من المدارس العربية الأخرى، حتى أصبحت مضرب مثل وغاية لكل مدرسة جديدة وناشئة، تهدف إلى تحقيق عنصر الأصالة والجدة في نتاجها التفكري، وتعرف هذه المدرسة باسم المدرسة المغربية، التي تحضر فيها جلّ عناصر الجدة والأصالة، فهي تتمزى بغزارة نتاجها مع جدته وأصالته، كما تشهد تعددًا في انتماءات متفكريها قل نظيره في التفكر العربي المعاصر.

لقد انعكس هذا الأمر على طريقة تعامل المتفكرين العرب – المشارقة – مع الدرس الفلسفي المغربي، فقد تعاملوا معه بحساسية مفرطة، فعلى سبيل المثال، يذهب المتفكر العربي طيب تيزيني أثناء مراجعته لنتاج المتفكر المغربي محمد عابد

الجابري إلى الإقرار بأن تفكر هذا الأخير كان نتاجًا لتبنيه الإيديولوجيا الحسنية يقول موضحًا ذلك: ((أشير إلى مسألة أساسية هي النزعة التلفيقية التي تخترق الفكر الجابري، قد أذكر هنا المقولة الشهيرة التي انطلقت ربما من الستينيات من قبل الملك الحسن، والتي تقول إن الحضارة العربية الآن المطروحة والمستهدفة، هي تكنولوجيا أمريكية غربية متقدمة، زائد حضارة وعبقرية يهودية صهيونية، زائد نفط ومال عربي))[11]. إن أسلوب الطرح الذي يتبناه تيزيني يتسم بالحدية والتوتر، مما يحول بينه وبين إدراك عناصر الجدة في الفلسفة المغربية، والتي في حال إدراكه لها كان من الممكن أن تسهم في إعادة بناء الفلسفة في المشرق العربي.

عليه، من الممكن دراسة هذا الأنموذج بهدف تشخيص واستخلاص المنطلقات والأسس التي أدت إلى تطور التفكر المغربي، والتي يمكن الإفادة منها، لتأسيس تفكر ثقافة ليبية يغلب عليها طابع الجدة والأصالة.

إن من أهم المؤثرات التي أسهمت في تطور الفلسفة في المغرب العربي تأثر الأخيرة وانفتاحها على الإرث الفلسفي الغربي، وأخص بالذكر هنا المدرسة النقدية الفرنسية المعاصرة – فوكو على صعيد تاريخ الأفكار، وباشلار على صعيد تاريخ العلم – حيث تم التعامل مع هذا الإرث بصفته أداة أو تقنية – معرفية – بهدف استثماره في تأسيس مقالة تفكرية تعبر عن الخصوصية العربية الإسلامية المغربية. لقد تجسد حضور الثقافة الفرنسية وتأثيراتها على التفكر المغربي على مستويات أخرى، من ضمنها سيادة اللغة الفرنسية بصفتها اللغة الثانية للمتفكر المغربي، مما انعكس على طريقة تكون وتشكل المدرسة النقدية في المغرب العربي.

بالإضافة إلى ذلك، حظي المغرب العربي بإرث فلسفي إسلامي يعد قمة ما وصل إليه التعقل والتفكر في الحضارة العربية الإسلامية، والتي مثلها على صعيد الفلسفة ابن رشد. يقول الجابري موضحًا ذلك: ((كان هناك روحان ونظامان تفكريان في تراثنا الثقافي: الروح السينوية، والروح الرشدية وبكيفية عامة: التفكر النظري في الشرق والتفكر النظري في المغرب، وهناك نوع من الانفصال بينهما داخل الاتصال الظاهري، هذا الانفصال نرفعه إلى درجة القطيعة الابستمولوجية أو المعرفية، هذه القطيعة ليست قطيعة سياسية، وليست قطيعة ثقافية، ولا قطيعة حضارية، إنها قطيعة ابستمولوجية، تمس في آن واحد المنهج والمفاهيم والإشكاليات))[12]. هذا يعني أن مستوى القطيعة سيكون عامًا؛ قطيعة على مستوى الجهاز المفاهيمي والمنهجي، وقطيعة على مستوى الرؤى، والأهم من ذلك القطيعة على مستوى الإشكالية. ((لم

يقطع ابن رشد مع الروح السينوية الغنوصية وحدها، بل قطع أيضًا مع الطريقة التي عالج بها التفكر النظري – الكلام والفلسفة – العلاقة بين الدين والفلسفة))[١٣].

ويزعم هذا الفهم أن ابن رشد دشن إشكالية جديدة في المغرب العربي قطعت مع الإشكالية السائدة في المشرق العربي، والتي سيطرت عليها عقلية التوفيق بين العقل والنقل، أو بين الثابت والمتحول، وعلى ذلك كان على ابن رشد كما يرى الجابري أن يقطع مع ((هذا النوع من العلاقة بين الدين من جهة والعلم والفلسفة من جهة أخرى))[١٤]. فابن رشد لم يكن امتدادًا لـ ابن سينا طالما أن إشكاليتيهما لم تكن واحدة ((فإذا كان ابن سينا يمثل قمة الفلسفة في الشرق، فإن ابن رشد ليس تكملة له، ولا استمرارًا له؛ بل هو ثورة عليه، وأسمي هذه الثورة قطيعة فقط من ناحية النقد الابستمولوجي لتاريخ الفلسفة؛ أي أن ابن رشد قطع مع ابن سينا، فإذا نظرنا إلى الفيلسوفين من زاوية ابستمولوجية محضة، وهي زاوية الأدوات التفكرية التي يتعاملان بها والنهج والإشكالية والمفاهيم، فستظهر لنا هذه القطيعة بجلاء))[١٥]. وبما أن القطيعة تمت على مستوى الإشكالية والطرح، كان لا بد من تأسيس البديل في المغرب العربي، ففيه يمكن إدراك مفهوم القطيعة ((لقد دعا ابن رشد إلى فهم الدين داخل الدين وبواسطة معطياته، وفهم الفلسفة داخل الفلسفة وبواسطة مقدماتها ومقاصدها، وذلك في نظره هو الطريقة إلى التجديد في الدين والتجديد في الفلسفة))[١٦]. إن عملية الفصل يمكن الإشارة إليها من خلال كتاب ابن رشد: فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال هذا العنوان الذي هو نص في ذاته، يمكن أن نقرأ من خلاله عملية فصل بين نوعين من النصوص: نص فلسفي علمي، ونص ديني، عملية الفصل تعني أن لكل مجال خصوصيته وجهازه المفاهيمي، ثم تأتي محاولة تقرير جوانب الاتصال بين جانبين، غير أن عملية التقرير هذه تكون في وضعية الدرجة الثانية أمام العملية الأولى ((فصل المقال)).

لقد انعكس هذا الوضع على شكل الفلسفة في المغرب العربي الذي غلب عليها الطابع البرهاني يقول الجابري موضحًا ذلك: ((إنها نزعة تصدر عن روح نقدية عملية، وتنتمي إلى نظام تفكري عقلاني، يعتمد النظرة الأكسيومية التي ترى الأشياء من خلال الكل الذي تنتمي إليه، والوظيفة التي تؤديها داخله: إنها تستعيد بدون شك، وبصراحة وإلحاح النظرة الأرسطية، وتتبنى المنظومة العلمية الفلسفية التي شيدها أرسطو وتتمسك بمنهجه البرهاني))[١٧]. يغلب على الإرث الفلسفي في المغرب العربي الطابع النقدي؛ فهو جاء رد فعل على الخطاب الفلسفي العربي المشرقي، ودخل معه

في حوار كانت نتيجته قطيعة معرفية مع الخطاب الفلسفي المشرقي.

خصوصية هذا الإرث أثرت في طبيعة الطابع الفلسفي في المغرب العربي، الذي اتخذ من هذا الإرث النقدي نقطة انطلاق له، فكانت نتيجته تأسيس مدرسة تفكرية تغلب عليها عناصر الجدة.

إلى جانب ذلك، توجد خاصية أخرى أسهمت في تطور التفكر النقدي في المغرب العربي تتعلق بطبيعة الخطاب السياسي السائد – الملكية الدستورية – الذي لم يسجل عليها الرغبة في تأمين الحقل الأكاديمي لصالح مقاصدها السياسية، حيث ظلت الجامعات بعيدة عن هيمنة وسطوة الخطاب السياسي، دليل ذلك تعدد المرجعيات الإيديولوجية للمتفكرين المغاربة، والتي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني، التي تلعب دوراً لا بأس به في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. إن هذا الانفتاح حال دون سيادة التفكر الواحدي في المؤسسات الأكاديمية، بل على العكس من ذلك أسهم في خلق تنوع قل نظيره في التفكر العربي المعاصر.

خلاصة القول: لقد تضافر للفلسفة في المغرب العربي مجموعة من الظروف أسهمت في الدفع بها إلى التطور، من ضمنها التأثيرات الخارجية التي يمكن حصرها في التأثيرات الثقافية الفرنسية ذات الطابع النقدي، بالإضافة إلى التأثيرات الداخلية التي شكل الإرث الفلسفي في بلاد المغرب العربي – ركيزتها الأساسية – إلى جانب سيادة خطاب سياسي لم يهدف إلى الهيمنة على الحقل الثقافي والأكاديمي.

مع كل ذلك يبقى السؤال: كيف يمكن الإفادة من التجربة المغربية على صعيد النقد والتفكر الفلسفي؟ كما أسلفنا سابقاً لا يمكن استعادة التجارب بحذافيرها، ولكن يمكن أن نستخلص مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يتخذ منها نقطة انطلاق مبدئية لتأسيس مدرسة تفكرية ذات طابع نقدي في ليبيا.

توصيات تتعلق بمحتوى المادة الفلسفية:

أولاً: إعادة النظر في طريقة تدريس الفلسفة على صعيد التعليم الأساسي والجامعي؛ حيث أن الأسلوب الغالب في تدريس الفلسفة هو الأسلوب الإخباري، الذي يقوم على منهج التلقين فإنه ((لا يعدو الأسلوب الإخباري أن يكون غير عملية تلقين أو نقل مباشرة للمعلومات من طرف متكلم [المدرس] إلى مخاطب – مستمع [المتعلم] والتي هي عملية [نطق خارجي] سواء اعتبرنا [النطق] بمعناه اللغوي [الكلام] أو بمعناه الفلسفي المنطقي [التفكر]. وبهذا المعنى، إذن، ينزع الأسلوب الإخباري

إلى تزويد المتعلم بمعلومات معطاة ومكتملة لغة وتفكرًا))[18]. إن الأسلوب الإخباري بنهجه التلقيني غير منتج في العادة؛ حيث يصبح هم الطالب إعادة المادة التي تم تلقنها – بضاعتنا ردت إلينا – في الامتحان، ليتخذ منها بطاقة مرور، دون الرغبة في إعادة استثمارها. هذه الطريقة المعتمدة في تدريس الفلسفة، يمكن أن نجد انعكاساتها على طبيعة النتاج الفلسفي في ليبيا؛ حيث أن جل هذا النتاج ينحو منحى إخباريًّا بعيدًا عن الروح النقدية.

ثانيًا: التركيز على دراسة النصوص الفلسفية الأصلية، وبالمقابل الابتعاد عن الاعتماد على النصوص الشارحة – التفسير – فبهذه الطريقة يتمكن الطالب من التعامل مع المصادر بشكل مباشر، ودون آية عوائق معرفية وإيديولوجية، مما من شأنه إزالة هاجس الرهبة من التعامل مع كبار متفكري الفلسفة، والدخول معهم في حوار تفكري مباشر – الاتجاه المعاكس – عن طريق نصوصهم، والتي نقترح أن تكون نصوصًا ذات طابع نقدي.

ثالثًا: استبدال كلمة [علم التفسير] بـ الفلسفة، كون المسميات تحمل دلالات تتحكم في طبيعة ومقاصد التخصص، فعلى سبيل المثال ارتبطت لفظة التفسير تاريخيًّا ومعرفيًّا بالكتب المقدسة، مما جعله نشاطًا تابعًا؛ حيث هدف إلى تقديم تفسيرات وتأويلات للنصوص الغامضة، بهدف رفع اللبس عنها؛ أي أن التفسير هنا لا يهدف إلى التجاوز، على العكس من ذلك الفلسفة التي هي نشاط هدفه التجاوز لغرض تأسيس نص بديل للنص السابق. لقد جاءت تسمية الفلسفة في ليبيا بالتفسير لتحقيق أغراض إيديولوجية، كون التفسير لا يتطلب روحًا نقدية، وهو أمر يخدم مقاصد الخطاب السياسي المهيمن، الذي لن تكتب له السيادة إلاّ في حال غياب الخطاب النقدي، والذي يجعله بمنأى عن النقد.

رابعًا: العمل على خلخلة مجموعة من المفاهيم التي ترسخت في العقل والتفكر الليبي بسبب سطوة الخطاب السياسي، كونها عقبة معرفية في سبيل تطور التفكر الفلسفي الناقد، مثال ذلك مفهوم الحقيقة، ومفهوم المعلم الأول والمتفكر الأوحد... إلخ. ((إن الفلسفة في جوهرها تفكر لا وثوقي، وإنها بذلك لن تكون بحثًا عن الحقيقة، بل هي تساؤل يوقظ الحوار، ففي كل نسق فلسفي لا تكون الدعوة إلى الإيمان البسيط بقضاياه ومضامينه هي الهدف الأول، بقدر ما تحضر الدعوة إلى النشاط التفكري الفلسفي، وإلى بناء الحجج، وإلى أشكال البراهين))[19].

خامسًا: العمل على رفع الحدود بين التخصصات المعرفية المختلفة، وبالأخص تلك التي

لها علاقة بالفلسفة، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن العلوم الأخرى، فلكي تكون هناك فلسفة متطورة لا بد من انفتاح الفلسفة على بعض التخصصات الإنسانية والتطبيقية، مثال ذلك التاريخ وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الرياضيات، وعلم الفيزياء، وعلم الحياة، فهذه الأخيرة – العلوم التطبيقية – تشهد طفرات معرفية تعد الشريان الأساسي لاستمرار الفلسفة وتطورها، كما أن هذه الطفرات تسهم في خلخلة الثوابت الفلسفية، وتدفع التفكر الناقد إلى إعادة النظر في أسسه ومنطلقاته، ذلك أن الركون إلى الثوابت يحيل التفكر الفلسفي إلى خطاب وثوقي.

سادسًا: الانفتاح على الإرث الفلسفي العربي الإسلامي، بهدف خلق توازن معرفي وإيديولوجي، مقابل الانفتاح على الإرث الفلسفي الغربي، ويتم ذلك عن طريق إعادة تدريس مادة تحقيق المخطوطات لطلبة الدراسات الفلسفية في المرحلة الجامعية الأولى.

توصيات تتعلق بأستاذ المادة الفلسفية:

أولاً: إن ما يميز التفكر الفلسفي، روح الانفتاح، فهو منفتح – أو هكذا يفترض – على كل الحقول المعرفية، كونها المصدر المعرفي الذي يقتات عليه، لهذا يجب أن يزود بالأدوات المعرفية التي تمكنه من إنجاز فعل الانفتاح، والتي من ضمنها أداة اللغة، فكلما تعددت لغات المتفكر أصبح أكثر انفتاحًا وأكثر إفادة من الحقول والمدارس الفلسفية الأخرى، كما أن تعدد لغات المتفكر يجعله بمنأى عن أية مصادر تسلط معرفي يمكن أن تمارس عليه.

ثانيًا: إلى جانب الانفتاح السابق، هناك انفتاح آخر يمكن أن نشير إليه بالانفتاح على المدارس النقدية المنتمية إلى مجالات وثقافات أخرى، ذلك أنه لكل مدرسة أصيلة درسًا نقديًا يتسم بالجدة والخصوصية، وفي المقدور الإفادة منه عن طريق الدخول معه في حوار تفكري هادف.

ثالثًا: إعادة النظر في معايير استقدام الأساتذة المغتربين والمتعاقد معهم في الجامعات الليبية، بهدف التوكد من استقدام الجيد، الذي يفيد النشاط التفكري الفلسفي في ليبيا، وهنا لا بد من الإشارة إلى الحرص على التنوع أثناء التعاقد، من خلال إعادة الانفتاح على المدرسة المغربية.

رابعًا: تفعيل دور الأستاذ الجامعي، من خلال إحياء النشاط الثقافي داخل أقسام

الفلسفة. إن النشاط الثقافي الجامعي يعد الركيزة الأهم في الحقل الأكاديمي، كونه الوسيلة التنظيرية الأساسية، وحلقة الحوار الأولي بين أشياع التخصصات المنتمين إلى حقول معرفية متنوعة، واعتبار هذا النشاط المعيار الأساسي للتعاقد مع الأستاذ الجامعي سواء أكان محليًا أم مغتربًا.

خامسًا: إعادة بناء العلاقة بين الأستاذ والطالب والمقرر الدراسي؛ حيث لا يصبح دور الأستاذ دور الملقن، مقابل الدور السلبي للطالب، وتتم إعادة البناء عن طريق تجاوز طريقة التدريس المتبعة حاليًا في الجامعات، والتي تعتمد على طريقة الحفظ والاستظهار الناشئة عن استشراء طريقة الإملاء – الكتاتيب – ويتم تجاوز هذه الوضعية عن طريق إعادة تفعيل دور الكتاب الجامعي.

توصيات على صعيد المؤسسات الثقافية والأكاديمية:

أولاً: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وعلى كافة الأصعدة، فمن خلال تفعيلها ينفتح أمام المتفكر أفق بناء المرجعية التفكرية لديه، الأمر الذي من شأنه خلق تنوع في المرجعيات بتنوع تلك المؤسسات.

ثانيًا: إعادة إحياء ما يعرف بالجمعية الفلسفية، فهي تعد المجمع العلمي والأكاديمي الذي يلتقي فيه المنتمون إلى حقل الفلسفة، بهدف مناقشة هموم المجال، وإعادة تقييمه من جديد. إن وجود جمعية فلسفية تعقد اجتماعاتها ومؤتمراتها بشكل دوري يمكن أعضاءها من إنجاز فعل المراجعة النقدية لمجالهم.

ثالثًا: العمل على رفع الوصاية السياسية عن حقل الفلسفة، مما من شأنه فتح الحقل الفلسفي أمام مرجعيات نقدية وتفكرية متنوعة – ماركسية، وجودية ظاهراتية براجماتية تحليلية... إلخ الأمر الذي يسهم في إثراء الحقل الفلسفي.

رابعًا: تأسيس مركز بحوث للعلوم الإنسانية، يكون نقطة التقاء بالنسبة للتخصصات الإنسانية، مما يسهم في ترسيخ ثقافة الانفتاح بين أشياع وأنصار هذه المجالات.

خامسًا: تحرير مجال النشر، من خلال فتح المجال لتأسيس مجلات وصحف علمية محكمة، تتبع لمراكز بحثية مستقلة عن سطوة مؤسسات الدولة، بهدف خلق فرص متنوعة ومتكافئة أمام الباحثين والمتفكرين لنشر أبحاثهم ومقالاتهم.

سادسًا: إعادة إحياء ما يعرف بالمراكز الثقافية، والمكتبات العامة، والمكتبات الجامعية، فهي الرافد الأساسي لأي نشاط ثقافي.

الإحالات:

1 - المعجم الجماهيري، تحرير: إبراهيم أبجاد، وآخرون، ط1، 1989، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، ص 97.

2 - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط27، 2005، طرابلس، ليبيا، ص 47 – 48.

3 - المرجع السابق، ص41.

4 - إبراهيم عبد الرحمن، الصّراع السياسي على السلطة، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط4، 1990، طرابلس، ليبيا، ص77.

5 - المرجع السابق، ص65.

6 - د. المدني على الصديق، التعريف بالنظام الجماهيري، نقلاً عن المجتمع الجماهيري، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 1988، طرابلس، ليبيا، ص31.

7 - د. رجب بودبوس، مواقف الدار الجماهيرية، ط1، 1991، مصراتة ليبيا، ص73.

8 - ادوارد سعيد، عندما تتنافر النظريات، ترجمة: مصطفى كمال. مجلة بيت الحكمة، العدد 2، السنة الأولى، يوليو 1986، ص144.

9 - المرجع السابق، ص151.

10 - المرجع السابق، ص152.

11 - طيب تيزيني: الصراع مع التراث في الفكر العربي المعاصر، نقلاً عن: الأسبوع الثقافي الثاني، 1995، جامعة دمشق، العقلانية – العلمانية – الشرق أوسطية، ص127.

12 - د. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991، بيروت، لبنان، ص277.

13 - محمد عابد الجابري، نحن والتراث، دار الطليعة، ط2، 1982، بيروت، لبنان، ص72.

14 - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

15 - محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مرجع سابق، ص262.

16 - محمد عابد الجابري، نحن والتراث، مرجع سابق، ص73.

17 - محمد عابد الجابري، ألتراث والحداثة، مرجع سابق، ص202.

18 - عبد المجيد الانتصار، الأسلوب البرهاني الحجاجي في تدريس الفلسفة، دار الثقافة، ط1، 1997، الدار البيضاء المغرب، ص17.

19 - المرجع السابق، ص24.